جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية الحقوق والعلوم السايسية
قسم العلوم السياسية

الاقتصاد السياسي للهجرة غير الشرعية
-حالة المهاجرين الأفارقة في الجزائر-

مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السايسية و العلاقات الدولية
تخصص :علاقات دولية

من إعداد الطالب :تحت اشراف الأستاذ:
عماد الدين زكــري **د: عبد الله هوادف**

السنةالجامعية :
2020- 2021 م / 1441-1442 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

"هوالذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا
في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور"

سورة الملك الآية:15.

شكر و تقدير

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أشكر الله العلي القدير أحمده حمدا كثيرا أن وفقني لإتمام هذا العمل وإنارته لطريقي

كما أتوجه بخالص الشكروالتبجيل إلى الأستاذ المشرف الدكتور"هوادف عبد الله"

الذي رافق جهودي البحثية تصويبا وتدعيما حتى انتهت إلى عمل بحثي

ولا يفوتني أن أدين بالشكر و العرفان لزملائي في الدراسة وفي العمل على ما قدموه لي من عون في هذه الدراسة،و أخص بالذكر زميلي في العمل

" بورحال سفيان"، وفي الأخير أخص بالإمتنان والشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إخراج هذه المذكرة الى حيز الوجود دون أن أنسى الأساتذة الأفاضل، الذين رافقونا خلال المسار الجامعي إلى غاية هذا الطور فجزاهم الله عنا خير الجزاء.

زكري عماد الدين.

إهـــداء

إلى الأرواح التي غادرتنا دون إستئذان ،وتركت لنا الحنين و الأشجان...

إلى روح أبي الغالي و- جلال رفيق دربي وخيالي طيب الله ثراهما وجعل الجنة دارهما..

إلى نبع الحنان الذي لا ينظب -أمي- حفظها الله ورعاهاو رزقني برهاورضاها...

إلى زوجتي و أبنائي درر بيتي ومستودع أفكاري....

إلى إخوتي و أخواتي شموع حياتي وسندي في فرحي ومعاناتي...

إلى الأخ الذي لم تلده أمي ـ خضرة فيصل-

إلى كل أصهاري و أصحابي وزملائي..

أهدي هذا العمل المتواضع.

-زكري عمادالدين-

ـــ خطة البحث ـــ

مقدمة

<u>الفصل الأول</u>: الاطار المفاهيمي و النظري للهجرة غير الشرعية

المبحث 01: مفهوم الهجرة غير الشرعية وأسبابها.

المطلب (01): تعريف الهجرة غير الشرعية وتميزها عن بعض المفاهيم ذات الصلة

المطلب (02): انواع الهجرة غير الشرعية وأسبابها .

المبحث 02: النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية

المطلب (01): التفسير الاجتماعي

المطلب (02): التفسيرالاقتصادي

<u>الفصل الثاني</u>:الإنعكاسات الإقتصادية للهجرة غير الشرعية على الدول المستقبلة.

المبحث 01: تداعيات الهجرة غير الشرعية على إقتصاد دول الإستقبال

المطلب(01):تأثيرالهجرة غيرالشرعية على نمو وديناميكية اقتصاديات دول الإستقبال.

المطلب (02):الآثار المترتبة على إدماج المهاجرين غير الشرعيين إقتصاديا.

المبحث 02: إستراتيجية دول الاستقبال في ادارة الهجرة غير الشرعية إقتصاديا.

المطلب (01):سياسة حكومات دول الإستقبال في إدارة الهجرة غير الشرعية.

المطلب (02): توظيف الهجرة غير الشرعية كآلية خفية لتحقيق النمو إلاقتصادي

<u>الفصل الثالث</u>: واقع الهجرة الغير شرعية للأفارقة وانعكاساتها الإقتصادية على الجزائر

المبحث 01 : كرونولوجيا تطورالهجرة الغير شرعية للأفارقة في الجزائر

المطلب (01): محددات الولوج الغير شرعي للأفارقة الى الجزائر.

المطلب(02): تطور مسارالهجرة غير الشرعية للأفارقة في الجزائر.

المبحث 02 الإنعكاسات الإقتصادية للتواجد الغير شرعي للمهاجرين الأفارقة في الجزائر

المطلب (01): توظيف الهجرة غير الشرعية للأفارقة في الجزائر كآلية اقتصادية.

المطلب (02):التواجد الغير شرعي للافارقة في الجزائر بين التوظيف و الإستغلال.

خاتمة

مقدمـــة

تقديم الدراسة:

لطالما أثيرت الهجرة غير الشرعية كقضية عالمية كإحدى الموضوعات الهامة التي تعنى بها العديد من الميادين البحثية و الأكاديمية وربطها بالعديد من الظواهر الملازمة للمسائل السياسية الامنية " التهديدية "مثل (الارهاب –تجارة البشر –شبكات التهريب ...الخ) خاصة في عالمنا المعاصر التي ترتسم به وبشدة تلك التغيرات التي تهز وتنخر نسيج الكثير من الامم و المجتمعات الى درجة إضمحلال كيانات وحركات ، وولادة منظومات إجتماعية و سياسية جديدة وهذا ما يغري البعض إلى إعتبار أن الهجرة غير الشرعية إحدى النتائج الهامة التي حصدها المجتمع الدولي من صراعات إقليمية و دولية ، وتزيد كونية الظاهرة و عالميتها عند الاقتراب من تلك المشكلات التي تعيشها المجتمعات الحضارية و القضايا التي تثيرها هذه الظاهرة

وبين الصورة النمطية التي تصدع بها المنظمات الاهلية و الحكومية للدول المستقبلة للمهاجرين التي طالما عملت على ترسيخها الحركات و الرؤى و المناظرات السياسية وفق توظيفها من حين لآخر حسب الاهداف الخاصة ، يشتت الإنتباه الى قضايا العالم المعاصر الذي ينزع شيئا فشيئا نحو إختزال الوجود الإنساني ضمن البعد و المعنى و النظام الواحد خاصة مع تصاعد ايديولوجيات العنصرية و العنف و رفض الآخر ، وتختزل الرؤى في إفرازات الظاهرة (الهجرة غير الشرعية)و سياقاتها السلبية غير أن واقعها ينطوى على الكثير من الإبهامات و التعتيم وتغييب الجانب الإيجابي للظاهرة خاصة ا

***مبررات إختيار الموضوع :**

***المبررات الذاتية :**

سبب اختيار الموضوع هو الاختيارات الشخصيةلدراسة موضوع الهجرة غير الشرعية، هذا الموضوع الذي اكتسح الساحة الدولية و الضجة الاعلامية التي ما فتأت تثير الجدل حول المهاجرين غير الشرعيين والمساحة التي أخذها الموضوع من اهتمام الراي العام خاصة في الجزائراذاصبح موضوع الساعة، وهذا ما دفعني الى التقصي و البحثعن حيثيات الموضوع بغية الالمام بالكثير من العناصر و الملابسات و الغموض الذي يشوب الظاهرةمن جهة ،ومن جهة

أخرى أن هذا الموضوع هو بحث حول مذكرة لنيل شهادة ماستر قد يؤسس لدراسة علمية كمرجع في دراسات الظواهر المؤثرة في العلاقات الدولية ويتناول شؤون الجزائر وعلاقاتها الدوليةباعتبارها دولة مستقبلة و حاضنة ومصدرة للمهاجرين.

المبررات الموضوعية :

من الأسباب الموضوعية لدراسة الموضوع الخاص بالهجرة غير الشرعية هو أن هذه الظاهرة أصبحت من القضايا العالمية المشتركة بإثارتها قضايا عالمية مهمة كازمة الهويةوالجندرية الانسانية و العدالة الدولية ... الخ ونظرا لإرتباطها بالنظم الإنسانية وما يحدث فيها من تفاعلات تستلزم التحليل العلمي و الموضوعي، وايضا بإعتبار أن الظاهرة(الهجرة غير الشرعية)تعد من التحديات الامنية المشتركةخاصة في حوض المتوسط.

وكما أنه من الأسباب الموضوعيةايضا هومعرفة العلاقة بين الهجرة غير الشرعية و الاثار الناجمة عنها .

-دراسة الظاهرة دراسة علمية من خلال الوصف الدقيق للظاهرة ثم تحليلها و تبيان حيثياتها للوصول الى نتائج يمكن ارساؤها كاسس لدراسة حالات مشابهة.

لجانب ٱلإقتصادي منه للدول المستقبلة.

أهمية الموضوع: تكمن اهمية الموضوع في دراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية كظاهرة متنامية أخذت رقعة تأثير في مسار العلاقات الدولية , من خلال شرح الظاهرة وتبيان تداعياتها إقتصاديا كما ينطوي الموضوع على أهمية علمية كبيرة كونه يلقى إهتمام أكاديمي من طرف العديد من الدارسين في حقل العلوم السياسية و الظواهر التي تؤثر في مسارها و هذا لإرتباطه بالجوانب الإقتصادية و السياسية و الأمنية ... ، ضف إلى ذلك تأثر الجزائر بهذه الظاهرة إقتصاديا في ظل تزايد تدفق المهاجرين الأفارقة و ما إنجر عنه من ممارسات و نتائج على الساحة الوطنية

الأهمية العلمية : تكمن الاهمية العلمية للموضوع في معرفة آثار الهجرة غيرالشرعية على الدول المستقبلة مع تسليط الضوء على الآثار الإقتصادية وتوظيف هذه الظاهرة لخدمة إقتصاديات دول الجذب (الإستقبال) و تبيان أثر تواجد المهاجرين غير الشرعيين (نزوح الأفارقة على

الجزائر) على سير الوتيرة الإ قتصادية للجزائر بإعتبارها منطقة استقبال وتصدير وعبور و مستقبل هذه الظاهرة لتي تزدادغموضا وتعقيدا.

الإشكالية المطروحة : إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ليست ظاهرة دولية اجتماعية امنية فحسب لقد تجاوز تاثيرها الرؤى و التفسيرات التقليدية لتصبح اكثر تشعبا و تاثيرا في عصب الحياة الإقتصادية وموجها لسياسات الدول التي تشهد تناميا متزايد للظاهرة على اقاليمها (دول الإستقبال) وفي سياق المعالجة العلمية لهذه الظاهرة سيتم طرح الإشكالية على النحو التالي:

- ماهو تأثير الهجرة الغير الشرعية على اقتصاديات الدول المستقبلة ؟

و ماهي تداعيات هذه الظاهرة على الجزائر ؟

أسئلة فرعية :

- ما مفهوم الهجرة الغير شرعية ؟
- ما هي أسبابها ؟
- ما هي إنعكاسات الهجرة الغير الشرعية على إقتصاديات الدول المستقبلة ؟
- إلى أي مدى تؤثر الهجرة غير الشرعية في تعزيز ميكانيزمات إقتصاديات الدول المستقبلة؟
- ما هو واقع الهجرة الغير شرعية للأفارقة في الجزائر ؟
- أين يتجلى تأثير التواجد الغير شرعي للمهاجرين الأفارقة على اقتصاد الجزائر ؟

*** الفرضيات :**

- **الفرضية العامة :** الهجرة غير الشرعية لها تأثير إقتصادي على الدول المستقبلة و الجزائر تأثرت به .

- **الفرضيات الفرعية :**

- للهجرة غير الشرعية تداعيات إقتصادية .
- أثرت الهجرة غير الشرعية على ديناميكية اقتصاديات الدول المستقبلة.
- الجزائر كدولة جذب ومنطقة عبوروظفت التواجد الغير شرعي للأفارقة إقتصاديا.

أدبيات الدراسة : إستعراض الدراسات الأكاديمية السابقة لموضوع الهجرة غير الشرعية .

-جل الدراسات التي تناولت موضوع الهجرةغير الشرعية كانت في شقها الإجتماعي و الأمني نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

-رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية (2011-2012) من إعداد الطالب ساعد رشيد ، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة .والتي كانت بعنوان واقع الهجرة

غير الشرعية في الجزائر من منظور الامن الإنساني.

-مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق: تخصص علم الإجرام والعقاب ((2011-2012)جامعة الحاج لخضر باتنة ، من إعداد الطالبة فايزة بركان وكانت بعنوان آليات التصدي للهجرة غير الشرعية.

- مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص تنظيمات ادارية جامعة احمد درايةبأدرار من اعداد الطالب موساوي احمد واعراب نعيمة تحت عنوان اثر الهجرة غير الشرعية على الجزائر.

-كما اعتمدت علة دراسات بحثية في هذا الشأن منها: "ظاهرة الهجرة ك أزمة عالمية بين الواقع و التداعيات" من اعمال المؤتمر الدولي بالمانيا الطبعة الولى 219

– **Illegale emmgration anf the shadow economy** – Carmen Camatcho –Fabio Marinia ET Autresdiscussion paper N° 9545 – decembre 2015 –

-تقرير الهجرة لعام2020 (المنظمة الدولية للهجرة)

– اعمال المؤتمر الدولي 2004 "نحو نهج عادل للعمل المهاجرين في الإقتصاد العالمي" مكتب العمل الدولي جونييف.

-بالإضافة إلى استعانتي بالعديد من المواقع الإلكترونية المتضمنة قراءات حديثة حول موضوع الدراسة

- **تحديد المفاهيم :**

-الهجرة غير الشرعية

حدود الدراسة :

الإطار الزماني : تعالج هذه الدراسة عموما الهجرة غير الشرعية في الفترة الممتدة من بداية الألفية إلى سنة 2020 حيث تقتصر الإشكالية على تبيان الآثار و الإنعكاسات الإقتصادية للهجرة قبل هذه الدول التي تتخذها هذه الجماعات المهاجرة كمانطق عبور أو إستقرار و ما تلقيه هذه الهجرةغير الشرعية على الدول النازح إليها و التداعيات التي تنجم عنها تحديات و التعامل معها من الظاهرة من إعادة خارطة لجملة التصورات النمطية السلبية المكونة عنها وتبيان اثرها في العلاقات الدولية بين هذه الدول و ما جاورها.

***الإطار المكاني :** عموم الدراسة حول الهجرة غير الشرعية كظاهرة عالمية تاثرت بها دول الاستقبال و إختيار دولة الجزائر كانموذج كونها دولة استقبال و في نفس الوقت دولة طرد و طريق عبور إلى الضفة المقابلة لدول جنوب أوروبا

***الإطار المنهجي :** قبل الشروع في إجراء أي بحث يختار الباحث منهج معين لبحثه تفرضه عليه طبيعة الموضوع الذي إختاره للدراسة و بما أن دراستنا تتمحور حول موضوع تأثير الهجرة غير الشرعية إرتأيت التركيز على إستخدام المنهج الوصفي الذي يكفل لنا جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات الوصفية اللازمة لغرض تحليل و تفسير الظروف التي تحيط بالظاهرة محل الدراسة إضافة إلى المنهج التاريخي المناسب لعرض تاريخ و تطور هذه الظاهرةو المنهج المقارن الذي يكفل مقارنة حيثيات الظاهرة في مناطق مختلفة .

***صعوبات الدراسة:**

يواجه الباحث الذي يتناول موضوعا جديدا جملة من الصعوبات الناجمة أساسا عن حداثة الموضوع، تتحدد في نقص الدراسات والبحوث وندرة المراجع حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية و تأثيرها على الإقتصاد.

– تضارب البيانات و الإحصايات المتعلقة بالهجرة وآثارها.

– صعوبة الحصول على المعلومات المضبوطة حول تدفقات الهجرة الى الجزائر من جهة و كيفية تحيين المعلومات المتعلقة بتوظيفهم في الحياة الإقتصادية.

وعموما لا يمكنني القول حقيقة إن بحثي هذا قد حقق المراد واستزاد، ولكنني حاولت قدر المستطاع أن أطرق باب الإجتهاد من خلال استثارتي للتساؤلات، وأن آخذ بالأسباب أملا في إثراء معلوماتي، وإثراء المكتبة الجامعية الجزائرية بهذا النوع من الدراسات، والباحث يقر سلفا بأن بحثه لا يخلو من النقائص

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي و النظري للهجرة غير الشرعية

تمهيد :

لما كانت البحوث العلمية و الدراسات الأكاديمية تستوجب الشرح و التحليل و التفسير لمختلف الظواهر المراد دراستها كان من الضرورة انطلاقها من إطار مفاهيمي و نظري يكسيها طابعا وبعدا منهجيا للموضوع محل الدراسة ، ومن هذا المنطلق وحتى تكون لدينا رؤية واضحة وشاملة حول الموضوع إرتأيت أن يكون هذا الفصل بمثابة توطئة وشرح الأبعاد المفاهيمية و النظرية لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

وعملا بما سبق ذكره فقد قسمت هذا الفصل الى مبحثين يتعلق **الأول** بالإطار المفاهيمي لظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال إستعراض جملة التعاريف الخاصة بالهجرة بصفة عامة ثم التطرق الى تعريف الهجرة غير الشرعية وتمييز مفهومها عن بعض المفاهيم ذات الصلة بالموضوع حتى لا يتم الخلط في التفسير مع الإشارة الى أنواعها وأسباب إستفحالها.

أما المبحث الثاني فيتعلق بالإطار النظري لظاهرة الهجرة غير الشرعية و المتضمن تبيان الأطر النظرية و التحليلية التي فسرت هذه الظاهرة مع التركيزعلى إبراز البعد الإجتماعي و الإقتصادي للظاهرة.

المبحث 01: مفهوم الهجرة غير الشرعية وأسبابها.

يتضمن هذا المبحث تعريف الهجرة لغة و إصطلاحا ثم تعريف الهجرة غير الشرعية وتمييزها عن بعض المفاهيم المشابهة لها ن وكذا التطرق إلى أنواعها و الأسباب الكامنة وراء ظهورها كونها أصبحت تشكل هاجسا في العلاقات بين الدول .[1]

المطلب (01): تعريف الهجرة غير الشرعية وتميزها عن بعض المفاهيم ذات الصلة بالمفهوم.

أولا : تعريف الهجرة:

- **لغة :** من هجر –يهجر –هجرا : اي تباعد الشيءأو الشخص ، هجرا وهجرانا : تركه و أعرض عنه ، وهاجر ترك وطنه فالهجرة إنتقال الناس من موطن الى آخر.[2]

(1) – **عامر مصباح** ، نظرية العلاقات الدولية، دار الكتاب الحديث، القاهرة،2009–ص208.

(2) – **ابراهيم قلاني** ، قاموس الهدى عربي عربي ، دار الهدى ، الجزائر،(د .س.ن) ص 689 .

-كما ورد في معجم المعاني الجامع هي مصدر الفعل هاجر ، وتجمع على هجرات، وهي خروج الفرد من ارض و انتقاله الى ارض اخرى بهدف الحصول على الامان و الرزق ، أو هي إنتقاله الى ارض اخرى بهدف الحصول على الامان و الرزق أو هي إنتقال الفرد من بلد لآخر ليس مواطنا فيه ليعيش فيه بصفة دائمة.[1]

- وقد ورد عن ابن فارس ، أن الهاء و الجيم و الراء اصلان ، أحدهما يدل على شد شيء أو ربطه ، أما الآخر فيدل على القطع او القطيعة وهي عكس الوصل ، كما ورد عن ابن منظور أن الهجرة لغة هي الخروج من أرض لأرض .[2]

ويمكن القول أن الهجرة في اللغة لم تقتصر على معنى واحد و إ نما تشتمل على عدة معان:

فالهجرة بمعنى المفارقة و القطع ،وهي كس الوصل، وتعني مفارقة الشخص لغيره باللسان أو القلب أو البدن وقدكان أصل الهجرة عند العرب في خروجالبدومن البادية متجهين نحوالمدن بحثا عن الرزق. .ويشير قاموس المورد الى أن معنى الهجرةيتراوحمن النزوح الى الإرتحال من مكان لآخر.[3]

ومصطلح الهجرة في اللغة العربية يقابل 03مصطلحات في اللغة الإنجليزية ، فهناك مصطلح MIGRATIONI ومصطلح Emigration ، ثم مصطلح Immigration وهنا نذكر أن مصطلح Migrationيشير الى عملية الإنتقال أو الحركة المستهدفة للهجرة في حين يشير مصطلح Emigration الى هذه الحركة في علاقتها بالموطن الاصلي أما مصطلح Immigration فإنه يشير الى مسمى هذه النقلة عند وصولها الى البلد المضيف أي دخول المهاجرين الى دول الإستقبال.ويعبر المصطلح سواء الإنجليزي أو الفرنسي أو الألماني Migration أو الإيطالي Migrazione و الإسباني Migracion و هذا للأصل الاتيني

(1) - **محمد جاسم عبدو** ،احكام الهجرة في الشريعة الاسلامية ، **مجلة ابحاث كليةالتربية الاساسية- العدد 08- 2008 ص 92**

(2)- **عبد الله يوسف ابو عليان**،**الهجرة الى غير بلاد المسلمين حكمها وإثارها المعاصة في الشريعة الاسلامية**، مذكرة درجة ماجستار في الفقه،الجامعة الاسلامية غزة-فلسطين كلية الشريعة و القانون 2011 ص20-16

(3) - منير البعلبكي ،**قاموس المورد إنجليزي-عربي، دار العلم للملايين** (د ب ن) 200 ص 578

Migare أو Migration و معناها حسب القواميس الغربية الإنتقال من بلد أو مكان أو محل إلى آخر .[1]

و الهجرة لغة سواء في المعاجم الغربية أو العربية تتفق على نفس المفهوم و هو إنتقال الأفراد او الجماعات من مكان إقامتهم إلى أماكن أخرى ، الإبتعاد و الخروج من الحيز الجغرافي المقام به إلى أماكن خرى بعيدة عن المكان المعتاد.

إصطلاحا :

للهجرة في الإصطلاح مضامين مختلفة وفقا للعلم الذي تدرس فيه ، حيث أن لها مفهوما في علم السكان و مفهوما آخر في الشرع ، فالهجرة في علم السكان أو الديموغرافيا بشكل عام تعني الحركة السكانية التي ينتقل فيها الأفراد أو الجماعات من مكان الإقامة الأصلي أو المكان الذي يعيشون فيه و يتجهون للعيش في مكان ىخر لفترة زمنية معينة و قد يجتازون أثناء إنتقالهم حدود إدارية و دولية بين المنطقتين ، و يكون الباعث في هذه الحركة السكانية الإنتقالية إما البحث عن الرزق الذي يتجلى في الأسباب الإنتقالية و إما أسباب سياسية أو علمية او أمنية وفق هذا المنظور يمكن التمييز بين نوعين من الهجرة الذاخلية و تتمثل في ترحال السكان داخل إقليم البلد الواحد أي من الريف إلى المدينة أو العكس و يصاحب هذا النوع تغير نشاط الأفراد ، و هجرة خارجية تتمثل في تجاوز الحدود الإدارية للدولة و قد تكون من قارة لقارة آخرى قصد الإقامة .

و يشير المعجم الديمغرافي الصادر عن قسم الشؤون الإقتصادية و الإجتماعية للامم المتحدة عن مصطلح الهجرة " الهجرة شكل من أشكال الإنتقال السكاني من أرض تدعى المكان الأصلي أو مكان المغاد رة إلى اماكن أخرى تدعى مكان الوصول أو المكان المقصود و يتبع ذلك تبدل في محل الإقامة". [2]

و الهجرة كمصطلح قانوني كما يوضحه القانون الدولي العام هي إنتقال الأفراد من دولة إلى أخرى بقصد الإقامة الدائمة فيها و هي تخضع للقانون الداخلي من ناحية أن لكل دولة الحق في

(1) – عبد الله عبد الغني غانم ، **المهاجرون دراسة انثبولوجية** ، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية 2002 ص 16-15

(2) – فوضيل دليو و آخرون –الهجرة العنصرية في الصحافة الأوروبية ، مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية –قسنطينة 2013 ص 16 .

تنظيم الهجرة من إقليميها و إليه ، و هي تتصل بالقانون الدولي لما تثيره من مسائل قانونية دولية كمدى
حق الفرد في الهجرة و تحديد المركز القانوني و علاقته بكل من الدولتين المهاجر منها و المهاجر إليها و غير ذلك.[1]

و قد عمل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ضمان حرية جميع الأشخاص في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلدهم الأصلي كما حضر على الدول فرض قيود على حق الفرد في مغادرة إقليمه إلا في ظروف محدودة و بناءا على هذا المنطلق فالهجرة ظاهرة طبيعية تعبر عن نشاط الحركة السكانية على شكل تنقل و ترحال المجتمعات البشرية من مكان لآخر.[2]
أما الهجرة شرعا : فقد ورد مفهوم الهجرة في القرآن الكريم و في السنة النبوية الشريفة عندما اوحى الله تعالى إلى رسوله الكريم بالهجرة من مكة إلى المدينة المنورة و امره بالرحيل إلى مكان بعيد عن سلطان الظلم و الطغيان.

الهجرة الشرعية :

هي الهجرة المنظمة و القانونية التي يسمح نظامها بإستقبال الاجانب وفق متطلبات الاعراف و القواعد الشكلية و الشرعية المتعامل بها دوليا و المتطلبة وفق قانون كل دولة على حدى) اي حسب الشروط و القواعد القانونية الداخلية الخاصة بكل دولة).

تتم هذه الحركة وفق شبكة مواصلات معينة (برية –بحرية –جوية) لإقليم الدولة حسب الموقع الجغرافي التي تسمح بإستقبال الاجانب و التي بدورها تملي جملة من الشروط المنتظمة و القانونية و التي اهمها جواز السفر ساري المفعول وصادر عن سلطة مختصة او وثيقة سفر تقوم مقام الجواز واحترام المبادىء خاصة مبدا المعاملة بالمثل فيما يخص التاشيرات .[3]

(1) – طارق عبد الحميد الشهاوي– **الهجرة غير الشرعية رؤية مستقبلية**– دار الفكر الجامعي الإسكندرية 2009 ص 19 .

(2) – فايزة بركان ، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية ، رسالة ماجيستير غير منشورة . جامعة الحاجة لخضر باتنة –كلية الحقوق و العلوم السياسة 2014/2013 . ص 10–09 .

(3) – لدمية فريحة–**استراتيجية الإتحاد الاوربيلمواجهة التهديدات الامنية الجديدة**–الهجرة غير الشرعية نموذجا ، رسالة ماجستيرغير منشورة (جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية 2010/2009 ص56

إذا فالهجرة الشرعية تعرف بأنها :"الهجرة التي تتم بموافقة دولتين على إنتقال المهاجر من موطنه الأصلي إلى الدولة المستقبلة " . [1]

الهجرة غير الشرعية :

لما كانت المعاني تعرف بأضدادها ، وبما أن الهجرة الشرعية في أبسط معانيها هو انتقال الافراد أو الجماعات بطرق قانونية من إقليم لآخر وفق إجراءات قانونية من طرف الدولتين المهاجر منها و المهاجر إليها ، فالهجرة غير الشرعية على النقيض من ذلك .

تعرف على أنها تعني اولئك المهاجرين الذين لا يلتزمون بالشروط المتعلقة بدخولهم و اقامتهم في الدول التي يهاجرون اليها و المهاجرون ال عابرين الى دولة تكون ممرا للوصول الى دولة اخرى.[2]

كما يقصد بها مصطلح الحرقة " حرق كل الأوراق و الروابط التي تربط الفرد بجذوره وهويته على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الإستقبال".

وتعرف المفوضية الأوربية للهجرة السرية ، بأنها ظاهرة متنوعة تشتمل على الافراد من جنسيات مختلفة يدخلون اقليم الدولة العضوة بطريقة غير مشروعة عن طريق البر أو البحرأو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات ، يتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من المهربين و التجار ، و هناك الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية و بتاشيرة صالحة ولكنهم يبقون أو يغيرون غر ض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات ، وهناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة طلبهم لكنهم يبقون في البلاد .[3]

---

(1) – فايزة ختو ، **البعد الامني للهجرة غير الشرعية في اطار العلاقات الاورو مغاربية 1995-2010** رسالة ماجيستير غير منشورة(جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية و الاعلام 2010/2011 ص34

(2) – سهام حروري ، الهجرة وسياسة الجار الأوربي ، **مجلة الفكر متخصصة في الحقوق و العلوم السياسية** ، جامعة خيضر بسكرة ن العدد الخامس 2009 ص 345

(3) –)ناجي عبد النور ، **الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط ، ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي** ، مقال منشور في مداخلات الملتقى الدولي ، الجزائر و الامن في المتوسط واقع ة آفاق يومي 30-29 أفريل 2008 كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسنطينة ، ص120-119

و الهجرة غير الشرعية أو غير النظامية حسب**قويلد**" الدخول غير الشرعي للاشخاص الاجانب، الذين يتخطون الحدود، بهدف الإقامة بطريقة غير مصرح بها ، أو النشاط و العمل وفق أساليب غير قانونية ولا يتم التصريح بهذا النشاط، ويشتهر هذا النوعمن الهجرة بالهجرة غير النظامية أو الهجرة غير الشرعية ، أو الهجرة السرية " . [1]

كما عرفت منظمة الهجرة الدولية /الهجرة السرية : " الهجرة السرية هي التنقل العابر للحدود الدولية أو الإقامة بطريقة مخالفة لقانون الهجرة"[2]

إذ تشير المنظمة العالمية للهجرة في تقريرها لعام 2010 بأن عبور الحدود الدولية هو أحد أشكال الهجرة السرية ، وكذلك العمل بدون رخصة وكذلك ضحايا الإتجار بالبشر و تهريب المهاجرين كما تشير أيضا الى أن الهجرة السرية يمكن تعريفها حسب وجهة نظر الدولة المصدرة أو حسب وجهة نظر الدولة المستقبلة :

01- إذ تكون حسب وجهة نظر دولة المنشأ " فهي تنظر للمهاجر غير الشرعي حتى ولو كان من رعاياها على أنه خرج من إقليمها من منافذ غير شرعية أو خرج من منفذ شرعي ولكن بإستخدام مستندات مزورة أو بطريقة إحتيالية "

(1)- Massimo Merlion et joana perkin،**la migration clandestine en Europe**،**c**entre of European policy studies (cep)،rapport،2011،p02

(2) - أحمد رشا سلام ،**الأخطار الظاهرة و الكامنة للهجرة غير الشرعية**، مقال منشور في : مكافحة الهجرة غير الشرعية ، مركز الدراسات و البحوث ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ط1 ، الرياض 2010

02تكون حسب وجهة نظر دولة الإستقبال:" تنظر للمهاجر غير الشرعي لكونه تواجد على أراضيها دون موافقتها أيا كان البلد القادم منه و أيا كانت وسيلة خروجه من تلك البلد ووصوله الى اراضيها"[1]

– الهجرة غير الشرعية كظاهرة دولية يقصد بها إجتياز الحدود وهي تتم دون موافقة سلطات الدول الجاذبة (المستقبلة) وبدون أن تتوفر في الشخص المهاجر الشروط القانونية للمرور عبر الحدود و الدخول بطريقة غير شرعية الى حدود الدولة الأخرى (سواء بحيازة وثائق سفر إحتيالية مزورة قلدت أو عدلت بطريقة جوهرية من طرف شخص مؤهل قانونا ، أو سلطة مؤهلة شرعا لإصدار وثائق السفر أو الهوية بإسم الدولة ، أو تم الحصول عليها بطريقة غير شرعية إما يالتصريح الكاذب أو الرشوة أو الإكراه أو أستعملت من طرف شخص آخر غير صاحبها الشرعي.....الخ

أما الحالة الثانية فتتعلق بالهجرة عبر الأماكن غير الشرعية بغية التهرب من المراقبة الأمنية و الجمركية ، ويعتبر النهاجر غير الشرعي كل من دخل بلادا أو غادرها من غير المنافذ الشرعية التي تحددها الدولة (إما عبر الحدود البرية بالسير على الأقدام أو إستعمال وسائل النقل المناسبة وذلك بالمناطق التي تصعب حراستها نظرا لشساعتها أو عدم تمكن القوات المكلفة بحراستها...الخ كما تتم الهجرة عبر الحدود الساحلية بإستخدام وسائل النقل البحرية.[2]

ويشيرمصطلح أن الهجرة غير الشرعية هي التسلل برا أو بحرا، وٱلاقامة بدولة اخرى بصورة غير مشروعة ويكون اساسها الاول قانوني، وقد تتحول الى غير شرعية و سرية وتعرف عند الشباب بمصطلح "الحرقة" و المقصود به الركوب السري و الهروب و المرور باية وسيلة غير قانونية

(1) – فساح جلول، ط ,د بن عمر عبد المنير ،**التطور التاريخي لظاهرة الهجرة غير الشرعية و أهم أسبابها ودوافعها**، مقال منشور في مداخلات أعمال المؤتمر الدولي الأول الموسوم بظاهرة الهجرة غير الشرعية كأزمة عالمية بين الواقع و التداعيات ، 17–18اكتوبر 2019 ص 65

(2) – بولفير ليون وآخرون ، **الهجرة الدولية ماضيها حاضرها مستقبلها** ، ترجمة فوزي سهاونة ، عمان 1982 ،ص35

للخروج من البلاد، لوضع حد للمتابعات القضائية و الادارية،او التخلص من المشاكل التي يتخبطون بها . [1]

أما منظمة الهجرة الدولية فأشارت الى المهاجر غير الشرعي بقولها :"المهاجر الذي لا تتوفر لديه الوثائق اللازمة و المنصوص عليها بموجب لوائح الهجرة من أجل الدخول و الإقامة أو العمل في بلد ما "[2]

وإنطلاقا من مجمل التعاريف السابقة فإن مفهوم الهجرة غير الشرعية يأخذ منحى مرن من خلال تغير المعطيات المحددة لضبط تعريف تام للظاهرة ، وبشكل عام فإن الهجرة غير الشرعية عبارة عن إنتقال البشر سواءا فرادى أو جماعات من بلد لآخر بطرق غير قانونية لأسباب إقتصادية –سياسية ،إجتماعية أوأمنية.

تمييز ظاهرة الهجرة غير الشرعية عن بعض المفاهيم ذات الصلة بها:

تعددت المفاهيم و المصطلحات التي تتعلق بالهجرة و شؤون المهاجرين بل أصبحت بعض المفاهيم لصيقة أو مرادفة كتعبير عن الظاهرة ، وهذا حسب التوجهات الفكرية و الإنتكاءات المختلفة ، وإنطلاقا من التعاريف السالفة الذكر للهجرة غير الشرعية ، يمكن تمييز بعض المفاهيم ذات الصلة بالظاهرة و المتعلقة بها تجنبا للخلط المفاهيمي أثناء الدراسة و تتمثل في المفاهيم التالية :

أولا : الهجرة غير الشرعية و الإتجار بالبشر:

يعد الإتجار بالبشر من الجرائم المنظمة وقد أبرمت في هذا الشأن العديد من البروتوكولات ومن أبرزها البروتوكول الإضافي لإتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على الجريمة المنظمة العابرة للحدود وهدفه القضاء على الإتجار بالبشر على وجه الخصوص الأطفال و النساء منهم.

وتتلاقى ظاهرة الهجرة غير الشرعية و الإتجار بالبشر في كونهما جرمين يشتملان على تحقيق منفعة أو ربح ، تتم عملية الإتجار بالبشر عبر 03 ثلاث مراحل أولها إصطياد الضحية تحت

(1) – محمد العربي و اخرون، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط (المخاطر و استراتيجية المواجهة)**، ابن النديم للنشرو التوزيع ودار الروافد الثقافية، الجزائر– بيروت (لبنان)ط1،2014،ص23

(2) – المنظمة الدولية للهجرة، **معجم قانون الهجرة الدولي** ، سلسلة القانون الدولي للهجرة 2004

التهديد أو الإكراه أو الإغراء ثم حجز حرية الحركة للضحايا ، بعده تجبرهم بالعيش كعبيد وغالبا ما تسيطر على الأطفال و النساء بالإنضمام الى مجموعات مجرمين أو متسولين .

في حالة الإتجار بالبشر يكون المهاجرين السريين في موضع تسخير، أما في حالة التهريب يكون المهاجرين السريين في موضع الإرادة(إرادة عبورهم للحدود) ، ويكون مصدر الربح في الحالة الأولى (الإتجار) من عوائد إستغلال الضحايا أما في حالة التهريب فإن مصدر الربح الرئيسي هي أجهزة التهريب كما يختلف المفهومان في علاقة المهاجرين السريين بشبكات التهريب من حيث المدى ففي حالة التهريب تنقطع العلاقة بين المهرب و المهاجر السري بمجرد وصوله إلى الدولة المهرب إليها (دولة المقصد) على عكس جرم الإتجار بالبشر إذ تبقى العلاقة مستمرة حتى بعد عبور الحدود (الإستغلال) [1]

ثانيا: الهجرة غير الشرعية و التهريب البشري:

راجت ظاهرة تهريب البشر عقب الحرب العالمية الثانية و تطور سيادة الدول إذ أصبحت حركة نشاط في جميع دول العالم خاصة الدول الفقيرة ذات الأعداد السكانية المرتفعة و المتزايدة و ذات البنى الهشة خاصة في الدول الإفريقية و دول امريكا اللاتينية.

إن معنى تهريب المهاجرين هو " الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة أخرى ليست موطنا له و لا يعد من المواطنيين الدائمين فيها رغبة في الحصول على منفعة ". [2]

و عليه فقد عد تهريب المهاجرين من الجرائم المنظمة أفرزت عصابات هدفها البحث عن أرباح طائلة مستغلة للأزمات الإقتصادية و الحروب و الكوارث التي تصيب المجتمعات الفقيرة .

التهريب البشري حسب المدير العام لمنظمة الهجرة العالمية برونسون ماكيتلي " هو إنتهاك قوانين الهجرة في البلدان من جانب الضحية و من يقومون بعملية التهريب " [3].

يقوم التهريب البشري وفق معيارين إثنين **الاول** نشاط فردي يقوم به شخص بمفرده بالإعتماد على قوارب الموت مقابل دفع مبالغ مالية معينة أو عن طريق الصعود في السفن البحرية و التجارية

(1) – رشيد ساعد ، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الامن الإنساني** ، رسالة ماجيستير غير منشورة (جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية 2012/2011 ، ص 19 .

(2) – فايزة بركان ، مرجع سابق ، ص 19 .

(3) – فايزة ختو ، مرجع سابق ، ص 40–39

خفية من أعضاء الإدارة و ملاحي السفن أما المعيار **الثاني**من خلال تشكيلعصابات منظمة مقابل دفع مبالغ مالية معينة إعتمادا على خبرات في قوانين الهجرة و الجنسية و الإقامة و عمال و وكلات السفر و السياحة و شركات النقل البرية و البحرية و رغم إختلاف الصيغتين فإن هدفهما تحقيق . أرباح مادية ضخمة بطريقة غير شرعية على حساب سلامة و المغامرة بحياتهم ، فحسب تقارير الأمم المتحدة ، المنظمات الإجرامية تقوم بتهريب مليون شخص سنويا بإجمالي أرباح نحو 4 مليارات دولار سنويا [1]

.ثالثا: الهجرة غير الشرعية و اللجوء :

إن الفرق بين الهجرة غير الشرعية و الهجرة لغرض اللجوء هو خيط رفيع بالنظر للتداخل الموجود بي المفهومين إذ أن الهجرة غير الشرعية قد تكون الطريق نحو اللجوء السياسي على إعتبار أن كليهما يشكل نوعا من دخول وإقامة الأجنبي في وضعية غير قانونية كما أن أبرز مطالبة المهاجرين غير الشرعيين للحق في اللجوء قد عقد المشكل و أصبح شائكا .

و المركز القانوني للمهاجر غير الشرعي يختلف من الناحية النظرية عن المركز القانوني لطالب اللجوء السياسي إنطلاقا من الأسباب التي تدفع كل منهما للهجرة ، كما أن المعاملة المخصصة لكل واحد منهما تختلف بإختلاف هاته الأسباب وتلك الدوافع.

– إن اللاجىء هو الشخص الذي يجن نفسه خارج بلده الاصلي وهو مهدد بسبب شخصيته أو معتقداته ولا يريد العودة الى وطنه لان حكومته بلده لا تستطيعى ولا تريد حمايته ، ويحدث اللجوء نتيجة للغزو و الازاحة و النزاعات و الحروب اهلية وانتهاكات حقوق الإنسان و العنف والإضطهاد حسب العرق أو الدين أو اللون السياسي ، ويعد اللاجؤون فئة خاصة من الناس نتيجة لحاجتهم الى الحماية و الرعاية الدولية الدولية ، التي تلتزم بها(في المقام الأول مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة .

–إن اللاجىء يتمتع بالحماية الدولية التي لا يحوز عليها المهاجر غير الشرعي مما يدفع هذا الأخير إلى طلب اللجوء كوسيلة للدخول إلى الدول الصناعية بحثا عن فرص عمل (هذا ما أدى

(1) – فايزة ختو ، مرجع سابق ، ص 39 .

بمفوضية اللاجئين إلى مطالبة الحكومات بضرورة تحسين فهم و إدارة العلاقة بين اللجوء و الهجرة بالقدر الذي يتماشى و رئاسة المفوضية) بغية منح الحماية الدولية لمن يستحقها و في الوقت نفسه ينبغي للحكومات تمكين الراغبين في الهجرة من الحصول على خيارات أخرى غير إستخدام بوبات اللجوء .

أما الأستاذ على الحوات فيرى ان الهجرة غير الشرعية تجد أسبابها في الغالب في الظروف الإجتماعية و الإقتصادية للبحث عن العمل < في حين أن اللجوء السياسي فدوافعه الأساسية تكمن في الهروب من الملاحقة نتيجة صدور حكم متعلق بإرتكاب جريمة سياسية ، أو نتيجة الخوف على الحياة أو الحرية بسبب إعتناق أفكار مذهبية معينة غالبا ما يتوجه اللاجئ إلى مراكز اللاجئين و السفارات و مكاتب الامم المتحدة ، و هجرة هذا النوع تتم بطرق و أساليب أخرى تتدخل فيها غالبا بلدان العبور و تخضع لإتفاقيات و معاهدات سياسية التي ترعاها الأمم المتحدة أو جهات دولية أخرى و ربما يخضع حتى للمساومات و الصفقات السياسية بين الدول ذات العلاقة [1]

و لكن بالنظر إلى العدد المتزايد من اللاجئين و النازحين عبر العالم و تداخل أسباب الهجرة جعل من الصعب التمييز بين اللاجئ و المهاجر ، لأن الفقر و اللامساواة الإجتماعية و القمع السياسي كلها أشياء متلازمة و أصبح ما يعرف اليوم باللاجئين الإقتصاديين ففي العشرية الأخيرة (تسعينيات القرن الماضي) و على إثر الإختلالات الإقتصادية التي عرفتها العديد من دول العالم الثالث و التي تزامنت مع إظطرابات و حروب أهلية فإن عددا كبيرا من السكان حوالي 50 مليون لاجئ حسب مجلة الجيش الجزائرية و ما يفوق 21 مليون لاجئ سنة 2001 إستنادا لتقارير المحافظة السامية لحماية اللاجئين هجرو هذه المناطق بسبب الظروف الإقتصادية الصعبة تحت غطاء اللجوء السياسي .

(1) – حسيان محمد ، د.لعرفاوي ذهبية ، **الآثار الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية للهجرة غير الشرعية** ، مقال منشور في مداخلات أعمال المؤتمر الدولي الأول الموسوم بظاهرة الهجرة غير الشرعية كأزمة عالمية بين الواقع و التداعيات ، 18-17 اكتوبر 2019 ، ألمانيا ص 85-83 .

إن أهم مشكل يواجه المركز القانوني للجوء هو طبيعته المزدوجة بين خضوعه لسيادة الدولة في منح و عدم منح الحماية و بين إعتباره مركز ذو طابع دولي و حق أساسي يضمنه القانون الدولي فمن جهة اللجوء حق دولي لا يحتمل النفي و تقرره المواثيق الدولية (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، الميثاق الأممي للحقوق السياسية و المدنية ، إتفاقية جينيف 1951) لكن الدولة لها السلطة في منح أو عدم منح هذا المركز إنطلاقا من مبادئ القانون الدولي العام الذي يمنح للدول كامل السيادة في مراقبة دخول و خروج الأجانب إلى إقليمها ، كما ان الطابع المختلط بين الهجرة غير الشرعية و اللجوء اتاح عدة تحديات في دول الإستقبال منها وقف هذه الأخيرة عن إلتزامات هذه الدول بموجب الإتفاقية و زيادة تكلفة اللجوء و أثاراها المتعددة [1]

رابعا: الهجرة غير الشرعية و النزوح :

يعبر النزوح عن إنتقال الفرد أو الجماعات من مكان إلى آخر في إطار الحدود الداخلية بحثا عن الاوضاع الملائمة كالامن و الإستقرار أو بسب العنف و الإنتهاكات كحالات الكوارث الطبيعية الناجة عن الزلازل و الجفاف أو النزاعات الإثنية و العسكرية فالنزوح لا يندرج تحت مفهوم الهجرة الإختيارية و يختلف عن الهجرة في كونه يتم قسرا بدون رغبة او إختيار من الفرد او الجماعة يحدث بصفة فجائية دون تخطيط مسبق ، و قد يكون شاملا لنزوح قبائل بأكملها ، أما الهجرة فإنها تتم عن سابق تمعن و تفكير و قد تكون فردية أو جماعية ، إن الهجرة تتم عبر مراحل مما يسهل إستيعابها في الدولة المستقبلة و إحلالها و تعويضها في الدول المصدرة التي تدفقت منها العناصر المهاجرة على عكس النزوح الذي تعجز فيه حكومات على إستيعاب جل الاعداد النازحة مرة واحدة بما يفوق مقدرة المجتمع فيؤدي ذلك إلى إفرازات سالبة على المناطق المستقبلة.[2]

المطلب (02): انواع الهجرة غير الشرعية وأسبابها .

-أولا/ أنواع الهجرة غير الشرعية :

(1) – حسيان محمد ، د.لعرفاوي ذهبية ، مرجع سابق ، ص 86-84 .

(2) – خديجة بتقة ، **السياسة الامنية الاوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية** ، رسالة ماجيستير غير منشورة ، جامعة محمد خيضر –بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية 2014-2013 ، ص 32– 33 .

تربط عادة أشكال الهجرة غير الشرعية بالحالات التي يكون عليها المهاجرون غير الشرعيون و طرق انتقالهم أو بالوضعية التي يكونون عليها في دول الإستقبال والتي تصنفهم مهاجرين غير شرعيين ونذكرمنها :

– دخول الشخص حدود دولة ما دون وثائق قانونية تفيد بموافقة هذه الدولة وغابا ما يتم عن طريق التسلل عبر الطرق البرية الصحراوية أو الجبلية أو البحار أو السواحل.

– دخول الشخص حدود دولة ما بوثائق قانونية لفترة محددة وإنقضاء المدة القانونية للإقامة دون موافقة قانونية من طرف دولة الإستقبال في هذه الحالة غالبا ما يكون الدخول لغرض السياحة ثم المكوث و الإستقرار في الدولة المضيفة.

– التسلل الى داخل الدولة بعد دخول مشروع لها مؤقت ن كما هو الحال في تسلل العابرين للدولة الى دول اخرى مجاورة ، فيصبح مكوثهم فيها غير شرعي وليس دخولهم إليها.

– دخول الشخص حدود دولة ما في سياق عملية منظمة من قبل جهات سياسية أو إجتماعية أو إقتصادية بغرض إبقاع الاذى بالسكان المقيمين، والعمل على تهديد أمن الدولة لغايات سياسية أو إجتماعية وغالبا ما يقترن هذا الشكل بعمليات إرهابية شديدة الخطورة تمس أمن وإستقرارالدولة.[1]

–الأشخاص الممارسين لنشاطات إقتصادية ضمن دول الإستقبال بوجب تأشيرات الدخول الممنوحو له من قبل ، وتحويل توع النشاط وممارسة أعمال منجة محليا (مستغلا نوع التاشيرات وغالبا ما تكون سياحية).

– قد تتخذ الهجرة غير الشرعية شكلا آخر حسب الظرف و الطارىء (كحدوث كوارث في دول مجاورة طبيعية إجتماعية أو مجاعات أو حروب أهلية أو نزاعات ينجر عنها مشكلات و الهجرة الى الدول المجاورة ، وقد يترتب عن ذلك مشكلات إقتصادية و إجتماعية تحول دون إمكانية قبول دول الإستقبال لهم ، ومن الملاحظ أن هذه المشكلات تختلف تماما بين الدول تبعا للخصوصيات التاريخية و الإجتماعية و الإقتصادية التي تميز هذه الدول عن بعضها.[2]

(1) – بيار فرانس ، **الهجرة غير الشرعية بين الدول العربية** : تاريخ الإطلاع 2021/0419 عن :

http:/ www،kantakji –com/fiah/files/Economics/7834 doc

(2) – أحمد عبد العزيز الأصفر، **الهجرة غير المشروعة ، الإنتشار و الإشكال و الأساليب المتبعة** ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، المملكة العربية السعودية .ص 45

-كما أن هناك من يعتبر الهجرة غير الشرعية نوعان الأول داخل البلاد ، فالهجرة داخل البلاد يعبر عنها عن المهاجرين الوافدين الى الدولة المستقبلة للهجرة سواء بغية الإقامة الدائمة فيها أوبإتخاذها كمركزعبور وفي هذا الإطار يمكن أن تأخذ على سبيل المثال الأفارقة الزاحفين نحو الجزائر و إستقرارهم فيها .

و النوع الثاني خارج البلاد ويطلق على هذا النوع جملة المهاجرين السريين الذين يتركون بلادهم الأصلية بإتجاه دول تتوفر على فرص أرحب للعيش .[1]

-كما أنه يمكن تصنيف الهجرة غير الشرعية حسب التهديد الفئوي للمهاجرين غير الشرعيين ، الذي قدمه Tapinos حيث قدم هذا الاخير 04 حلالات أساسية يمكن من خلالها إطلاق صفة مهاجر غير شرعي :

- الحالة الأولى : دخول قانوني ،إقامة قانونية، عمل غير قانوني

-الحالة الثانية : دخول غير قانوني ،إقامة غير قانونية، عمل غير قانوني

-الحالة الثالثة: دخول غير قانوني ،إقامة قانونية، عمل قانوني-

-الحالة الرابعة: دخول غير قانوني ،إقامة غير قانونية، عمل غير قانوني.[2]

ومهما تعددت الأساليب الخاصة بالهجرة غير الشرعية وإختلافها من مرحلة إلى أخرى حسب الظروف المصاحبة لتسارع وتيرتها ، وإختلاف أنماط ووضعيات التدفق للمهاجرين إلى دول الإستقبال، تبقى الظاهرة من الجرائم المنظمة التي تعاني منها الدول خاصة دول الإستقبال ، إذ أن إستفحال تطورهذه الظاهرة يعكس تفاقم الأسباب الكامنة وراء ظهورها و التي عززت من إنتشارها بشكل رهيب .

-ثانيا/ أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية :

-إن الأسباب الدافعة للهجرة غير الشرعية تختلف بإختلاف الحقبات و الظروف الت أفرزت هذه الظاهرة ، كما أن ترتيب الدوافع الكامنة وراءها يأخذ منحى متذبذب في الصعود و الإنخفاض

(1) – خليل حسين ،**العلاقات الدولية : النظرية و الواقع ، الاشخاص و القضايا** ، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت 2011 ص 948

(2) – فريحة لدمية ، **مرجع سابق ص57**

حسب الظرف الداخلي لول الجذب و الطرد ، بما في ذلك الظروف الإقليمية و الدولية المحيطة وتتصدر الأسباب السياسية و ٱتصادية سلم العوامل الاكثر دفعا للهجرة غير أنها لا ترتبط فقط بالدول التي تعيشها الدول المصدرة بل تتجاوزها إلى سياسات دول الإستقبال التي أبدت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة الى تشجيع الهجرة إليها ويمكن تمييز أهم الدوافع و الاسباب بما يلي :

01- **الأسباب السياسية** :

تعتبر الأسباب السياسية من أهم الأسباب الدافعة و المنتجة لظاهرة الهجرة غير الشرعية إذ تشكل الحروب و النزاعات الداخلية الناجمة عن الصراعات العرقية و العقائدية .... الخ أهم الأسباب التي تجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة غلى أخرى أكثر أمنا وهو ما يطلق عليه بالهجرة الإضطرارية أو اللجوء السياسي ، وتعد منطقة جنوب المتوسط وافريقيا بصفة من أهم المناطق المصدرة والمستقبلة للجئين بسبب الحروب وعدم الإستقرار الداخلي و النزاعات الحدودية و النزاعات ذات الطابع الاقتصادي (حول الموارد) كما عرفت المنطقة نزاعات ذات طابع عرقي يبدا داخل الدولة ثم يتحول الى نزاعات ما بين الدول كما كان الحال في بحيرة الكونغو الامر الذي استدرج الدول من خارج المنطقة ، وماساة روندا و البورندي و النتيجة الحتمية لهذه النزاعات عشرات الالاف من المهاجرين غير الشرعيين .[1]

إن معظم الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين تواجهه ما ادرجه دارسو التنمية السياسية على تسميته " ازمات التنمية السياسية" اي تلك الازمات التي يستلزم تحقيق التنمية السياسيةحلها وهي أزمات :

-**أزمة الهوية :** التي تحدث عندما يصعب إنصهار كافة افراد المجتمع في بوتقة واحدة ، تتجاوز انتماءاتهم التقليدية أو الضيقة، وتتغلب على آ ثار الإنتقال الى المجتمع العصري بتعقيداته المختلفة بحيث يشعرون بالانتماء الى ذلك المجتمع و التوحد معه.

(1) – فساح جلول، ط .د بن عمر عبد المنير ، **التطور التاريخي لظاهرة الهجرة غير الشرعية و أهم أسبابها ودوافعها** ، مرجع سابق ص 70

-**أزمة الشرعية :** تتعلق بعدم تقبل المواطنين المحكومين لنظام سياسي او نخبة حاكمة باعتبارها غير شرعية او لا يتمتع بالشرعية

-**أزمة المشاركة** : وهي الازمة الناتجة عن عدم تمكن الاعداد المتزايدة من المواطنين من الاسهام في الحياة العامة لبلادهم كالمشاركة في اتخاذ القرارات السياسية او اختيار المسؤولين الحكوميين وتحدث هذه الأزمة عندما تتوافر مؤسسات سياسية معينة يمكن ان تستوعب القوى الراغبة في تلك المشاركة.

-**أزمة التوزيع** : متعلقة بمهمة النظام السياسي في توزيع الموارد المادية و المعنوية فمعظم الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية غير قادرة على توصيل سلع سياسية إيجابية لشعوبها (خدمات -أمن -تعليم صحة .....)تتماشى مع الاطار القانوني العام.[1]

-إن غياب الديمقراطية كنظام حكم وعجز النظام عن بناء صيغ الحكم الجيد فقلة نصيب الشباب من ممارسة الديمقراطية وعدم الشعور بحضور سياسي فاعل يولد الاحباط و الشعور بالتهميش التي تتخذ الهجرة غير الشرعية أحد أشكاله التعبيرية .[2]

ومن الاسباب السياسية القسرية التي تدفع الى الهجرة ضغط القوة و التهديد و الاستيلاء ، أي أن التدخل العسكري الخارجي من اية دولة من الدول يؤدي الى هجرة خارجية اضتافة الى ان الضغط السياسي المحلي يؤدي كذلك الى الهجرةففي معظم الدول النامية حيث تنعدم الديمقراطية ، وتسود النظم الديكتاتورية، وكذا كثرة الثورات الداخلية و الانقلابات العسكرية ، و الحروب المحلية تؤدي حتمل الى الهجرة، كما تعتبر بعض الظروف الطارئة كإيقاع عقوبات دولية على مجتمع ما من العوامل المسببة للهجرة.

-كما انه من الاسباب السياسية التي تؤدي الى الهجرة الخارجية أن الحرية من إضطهاد تشكل دافعا هاما للهجرة بين الاقليات الدينية و العنصرية، وكذلك رجال الفكر، فإضطهاد المفكرين وهجرتهم لها نتائج هامة.[3]

---

(1) -**حيدر ابراهيم الدولة الفاشلة او المخفقة WWW:ALSAFA:INF INDEX(02)**

(2) - **Imigration obtenu -par courant http//fr wikipedia:org**

(3) - وايرن تومبسون ودافيد لويس ، ترجمة راشد البراوي، **مشكلات السكان، القاهرة** ، مكتبة الانجلو مصرية ، 1969 ص 447

02- الأسباب الإقتصادية

تعتبر الأوضاع الإقتصادية أحد الاسباب الهامة التي تسبب ظاهرة الهجرة غير الشرعية ويتجلى هذا في التباين في المستوى الإقتصادي بصورة واضحة بين الدول الطاردة و الدول المستقبلة وهذا التباين نتيجة تذبذب وتيرة التنمية في هذه البلاد التي لازالت تعتمد اساسا في إقتصادياتها على الفلاحة و التعدين و اللذان لايضمنان استقرار في التنمية ، كما أن الإختلافات العريضة في توزيع لثروة بين العالم المتخلف و السائر في طريق النمو، وبين العلم المتقدم بالإضافة الى الحاجة المتزايدة الى الشباب و العمل الرخيص نسبيا في العالم المتقدميوحي بإستمرار الإتجاه الى الهجرة.[1].

وإذا ما طال أمد هذا الإنخفاض الحاد في الدخل فإنه يؤدي الى البحث عن منافذغير شرعية في ظل عدم توفر المنفذ الشرعي المتمثل في العمل،وهنا تتولد علاقة إقتصادية مباشرة بين البطالة كما ترتبط الهجرة غير الشرعية بظاهرة البطالة إذ تعد السبب الرئيس وراء استفحال الظاهرة بمختلف انواعها حيث ترتبط عادة بإنخفاض حاد وغير متوقع في دخل الفرد العاطل، مما يجعل الفرد العاطل فقيرا نسبيا بالنسبة للمجتمع الذي يعيش فيه

و الهجرة غير الشرعية بدافع من الحاجة و العوز الإقتصادي و التي بدورها تؤدي الى العزلة الإجتماعيةللعاطل وتفقده الإلتزام بالمعاير و القيم الإجتماعية السائدة أو ماتسمى بظهور حالة "الأنومي" « Anomie »وبذلك تساعد البطالة على جعل الهجرة حلما يراود أذهان الكثير من العاطلين عن العمل اذ يشير تقرير منظمة العمل الدولية ان معدل بطالة الشباب في سنة 2019 قد بلغ 6،13 %;وكان هناك نحو 267 مليون شاب خارج التعليم او العمل او التدريب كما ان الذين لديهم وظائف من الفئة العمرية 24-15 عاما اكثر احتمالا لان يعملوا في مهن تجعلهم عرضة للخطر.

وإذا ما أخذنا المعطيات الرقمية ذات الصلة بالظاهرة، ووفقا لتقرير "مسح التطورات الاقتصاديةو الاجتماعية في المنطقة العربية" الذي تصدره لجنة الامم المتحدة الاقتصاديةو الاجتماعية لغربي آسيا (سنويا الإسكوا) بارتفاع نسبة البطالة في عام 2021 في المنطقة العربية الى 5،12 %

(1) – فايزة بركان ، مرجع سابق ص 50

وهذا جراء آثار جائحة كورونا ويشير التقرير الى ان مجموعة البلدان العربية ذات الدخل المتوسط ستحقق اعلى معدلات نمو في المنطقة بنسبة 05 % في حين يتراوح معدل النمو في دول مجلس التعاون الخليجي بين 3،2 و1،2%اما البلدان الاقل نموا فستحقق ادنى معدلات نمو ولن تتخطى5،0 او 4،0%[1] .

وقد أكد البنك الدولي ان مشكلة البطالة تعتبر اكبر تحدي اقتصادي واجتماعي يواجه اقتصاديات دول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا وهو ما اشار اليه تقرير اوربي صادر عن منتدى المؤسسات الاقتصادية بالبحر المتوسط حيث تحتاج دول المنطقة الى توفير ازيد من 34 مليون فرصة عمل خلال 15 سنة القادمة حتى لا تتفاقم مشكلة البطالة[2].

وقد ذكر تقرير صادر عن الامم المتحدة ان اسباب الهجرة غير الشرعية يعود الى زدياد عدد الشباب في دول العالم الثالث وتناقص فرص العمل و زيادة الفوارق بين الدول و انخفاض الاجور وارتفاع مستويات المعيشة و ازدياد الطلب على اليد العاملة في الدول المستقبلة للهجرة وتفاقم ظاهرة البطالة التي تدفع الشباب الى الهجرة غير الشرعية[3].

كما يعتبر انخفاض الاجور و مستويات المعيشة من العوامل الدافعة للهجرة بطريقة سرية مخالفة للقانون حيث اشارت دراسة صادرة عام 2006 عن المجلس العربي للطفولة و التنمية انه اكثر من 80% من سكان العالم العربي يعيشون في فقر مدقع كما ان تقريبا من مليارين من البشر يعيشون باقل من دولار واحد في اليوم،و بالتالي فان تدني مستوى دخل الفرد و انخفاض مستويات معيشتهم و التباين في الاجور يعد كذلك من الاسباب الدافعة للهجرة.

ان الافراد ينتقلون من المنطقة حيث مستويات الدخل و الشغل و الظروف الاجتماعية من سكن وتعليم .. منخفظة الى مناطق احسن حيث هذه الاخيرة مرتفعة ليرتفع مستوى معيشتهم الافضل لان هدف الهجرة ضمان فارق إيجابي بين الاجور المالية فيدولة الاصل وبين الاجور في الدول

---

(1) – أخبار الامم المتحدة، **توقعات بارتفاع نسبة البطالة و الفقر في المنطقة العربية** ،ساعة الإطلاع على الموقع 11:37
https news،un/org/ar//story/2020/12/1068322

(2) – **البطالة اكبر التحديات التي تواجه دول جنوب البحر المتوسط متحصل عليه من الموقعك**
www ikh wan on line،com/articl،asp p30

(3) – ناجي عبد النور ،مرجع سابق، ص80

المستقبلة وحسب الاستاذ Tapinos . G. p"**فإن الهجرة هي رد فعل إتجاه التخلف الإقتصادي**" بالضافة الى فشل السياسات الحكومية بالاعتماد على القطاع الخاص فقط من اجل توفير فرص عمل جديدة يؤدي الى تفاقم ظاهرة البطالة [1].

03- الأسباب الجغرافية(الديمغرافية) :

ترتكز هذه الأسباب على العوامل الجغرافية و الديمغرافية كمحدد رئيسي لنشوء الظاهرة فالعوامل الطبيبعية كالجفاف و الكوارث الطبيعية كمناطق الطرد ضف الى الأوبئة و القحط كلها تدفع السكان للهجرة سواء على المستوى الضيق أو على شكل حركات جماعية وهذا للأثار الناجمة عن الكوترث التي تحدث إخلالات خطيرة تنعكس سلبيا على الحياة وتدفع الأهاليللهجرة الخارجية بحثا عن أماكن للعيش و النجاةو الإستقرار. [2]

وتعد القارة الإفريقية أكثر القارات تضررا بهذا ويشير التقرير الإقتصادي الصادر عن الأمم المتحدة لعام 2001 الى أنه بعد 1986 هناك مناطق شاسعة في القارة عانت ويلات الجفاف و التصحر وتعد اثيوبيا أكثر دول القارة التي تعاني من هذه المشكلة وبذلك تلعب العوامل الجغرافية دوراكبيرا في هجرة العديد من الأفراد

-من جانب بخر تعتبر العوامل الديمغرافية من العوامل المحفزة على هجرة السكان فإرتفاع عدد السكان وإنخفاض مستوى المعيشة و الظروف الإقتصادية السيئة تؤدي إلى هجرة اعداد كبيرة منها بطرق غير شرعية الى أوربا مثلا ، وتشكل الفروق الديمغرافية فيما يتعلق بالخصوبة و الوفيات و التركيب العمري عاملا مهما في هجرة الأفراد إذ تعد هذه الأخيرة تعويضا عن إنخفاض معدل نمو السكان في مجتمع الجذب ، كما أن إرتفاع الخصوبة في دول الطرد مقارنة بإنخفاضها في دول الإستقبال يعد عاملا في تفاقم ظاهرة الهجرة .

-إن الضغوط الديمغرافية المتزايدة على دول الطرد المتمثلة في عدم تلاؤم معدلات النمو الإقتصادي مع النمو السكاني ساهم بشكل كبير في ضرورة إرسال الفائض من العمالة إلى دول أكثر طلبا خاصة بعد تراجع فرص العمل و البطالة لديهم من جهة و طبيعة النشاط لدى دول

(1) – فايزة ختو ، مرجع سابق ، ص 81

(2) – فساح جلول، ط ,د بن عمر عبد المنير ،**مرجع سابق** ص71

الإستقبال الذي عادة ما يكون غير قانوني وزهيد وهو مايفسر إستمرار تدفقات الهجرة غير القانونية.[1]

04- الأسباب النفسية :

تعد العوامل السيكولوجية محدد دافع للهجرة غير الشرعية ، فإنبهار بدنيا الآخرين وطريقة عيشهم و البحث عن الذات المفقودة و الهوية الضائعة الرافضة لبلد الأصلي ...كلها عوامل تجعل الشباب يلاحقون الحلم الأزرق عبر جميع الطرق الخاصة بالهجرة غير الشرعية ، وتعد قوارب الموت أهم الوسائل لعبور الضفة ، بحثا عن مستقبل أفضل .

-لقد تبين من خلال دراسة الدكتور سليمان مظهر أنه لا يمكن فهم وشرح الأسباب تورط الشباب في الهجرة غير الشرعية إلا بإجماع عدة عوامل منها :

-ظروف نفسية بحتة تخص المهاجر أو على مستوى المحيط العائلي و التي تولد يأسا وإحباطا يشعر به الشباب على لمستوى المحلي.

-الإغراء الذي يتلقاه الشباب من البلد أو الضفة الأخرى.

-الصعوبات و العراقيل الكبيرة للهجرة القانونية للحصول على تأشيرة للعالم الغربي.

الإنجذاب نحو النمط الأوربي وغياب الأفق في الدولة الأم[2]

وفي هذا السياق يؤكد الأستاذ مصطفي باشن:«إن اليأس دافع رئيس للهجرة غير الشرعية، فاليأس هو الدرجة الأخيرة و المتقدمة من الإكتئاب الذي يعد سمة من سمات المنحرين وحالة اليأس تدفع المهاجر الى المغامرة و الهجرة»هذا فضلا عن تأثر المهاجرين بالتجارب السابقة لأمثالهم من التغير

(1) – ربيع كمال كردي صالح ، **الأبعاد الإجتماعية و الثقافية لهجرة المصررين الريفيين إلى إيطاليا** ، دراسة انثروبولوجية في قرية تطوان بمحافظة الفيوم، رسالة دكتوراه ، قسم علم الإجتماع ، جامعة عين شمس القاهرة ،2005، ص12

(2) – رابح الطيبي ، **الهجرة غير الشرعية (الحراقة) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإتصال ، جامعة الجزائر ،2008 –2009 ص 48

الإيجابي للنمط المعيشي للمغتربين ن وضرورة محاكاتهم ،و هذا من الدوافع النفسية الهامة القائمة على التقليد و المحاكاة[1]

05-العوامل المحفزة :مثلما تعمل عوامل الطرد (الدفع) على طرد الأفراد و الجماعات من مناطقهم الأصلية ، كذلك تعمل عوامل الجذب (المحفزة) في مناطق الإستقبال على جذب العديد من المهاجرين ،و لا تمثل عوامل الدفع في مجموعها وبمفردها الأسباب الكلية للتحركات البشرية ولكن لابد من أن يكون هناك عوامل جذب قد تكون حقيقية أو حتى مجرد تصور

06-التأثير الإعلامي :

لقد ساهمت وسائل الإعلام بكفاءة عالية بتشكيل وإعادة تشكيل الهويات الوطنية و الهويات المختلطة للحدود الوطنية (02)،ورغم أن ما وصل لدول الجذب من حضارة الدول الغربية بالمنظور الإيجابي بل راح المظور الغربي ينظر الى البلدان العربية بوصفها سوق ومنطقة للنفوذ ووجهة تابعة[2]

إن الثورة الإعلامية المتسارعة التي يعرفها العالم أثرت على ديناميكية السياسات الوطنية و النسق الإجتماعي العالمي ، من نقل الأحداث النباشرة من خلال الوسائل الإلكترونية المتاحةا لتي طورت هي الأخرى مجال حركة السكان وتوجهاتهم وزادت من وتيرة حركة الهجرة غير الشرعية، فقد لعبت على سبيل المثال التطبيقات المتطورة للهواتف دورا كبيرا في مساعدة المهاجرين غير الشرعيين ، وكذا الوسطاء لترتيب عمليات الهجرة سواء في الصحاري أو في خفر السواحل وسهلت عملية الإنتقال من دول المصدر الى دول العبور إلى دول الإستقبال.

-وعموما يمكن القول أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ابسط معانيها تعني إنتقال الفرد أو الجماعات من مكان لآخر بطرق غير قانونية ، مخالفة للقوانين و الاعراف المتعارف عليها دوليا ، وهي في إطارها المفاهيمي تتصادم مع عدة مفاهيم مشابهة ، عادة ما تكون هذه الاخيرة نتيجة لها، وتصاحبها مرادفات كالإقامة غير المشروعة و التسلل و الهجرة السرية ...ولها عدة صور

(1) – غسان منير حمزة ، على أحمد الطراح ، **الهويات الوطنية ، و المجتمع العالمي و الاعلام** ، دار النهضة العربية ، ط01 لبنان ،2002 ص 137

(2) – محمد خاتمي ، ترجمة سرمد الطائي ، **حوار الحضارات** ، دار الفكر دمشق ،2002 ص 131

حسب طبيعة الحركة للمهاجر ونمط تواجده وهجرته لدول الإستقبال، كما أن لهذه الظاهرة أسباب كامنة وراء إستفحالها وتداعياتها على المستوى الدولي لذا إستوجب الضرورة البحث عن نظرية تفسيرية في هذا المجال و أصبح مطلبا أكاديميا ملحا ومهما.

المبحث 02: النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية

إنه من الصعب إيجاد نظرية تكاملية أو نموذج شامل وحيد وقادر على تفسير أسباب وديناميكيات الهجرة ، طالما أن آليات تنفيذ الظاهرة معقدة و فردية إضافة الى تمايز الأبعاد القائمة وفقا للظروف التاريخية و السياسية و الإقتصادية ، ضف الى ذلك خصوصية الظواهر الإجتماعية وتميزها يمنع لقيام نظريات ثابتة وشاملة موازية لنظريات العلوم الطبيعية ، وفي هذا الصدد يقول **روني دوشاك Rone Duchac** في كتابه سوسيولوجيا الهجرات(*)في الوم ا «إذا كن نقصد بكلمة نظرية بناء مفهوم مستقبلي يمكننا أنندرج فيه كل حركة هجرية يمكن ملاحظتها و أن نضبط في نفس الوقت كل محددات و دوافع ومراحل هذه الحركة و التنبؤ بنتائجها ، فمن الواضح أن نظرية مثل هذه غير موجودة بعد في هذا الفرع من السوسيولوجيا (أي سوسيولوجيا الهجرات) » فروني دوشاك حاول إبراز مدى صعوبة تطبيق نظيرة شاملة في مجال له خصوصيات تتغير بفعل عامل الزمان و المكان بحيث يقول **كارل منهايم** :« لكل حقيقة إجتماعية وظيفة مكانية و زمانية »[1]

كما أنه بغياب إمكانية قيام نظرية في هذا المجال لا يلغي اللجوء إلى أنماط تصنيفية لنماذج تفسيرية أو ما أسماه **ميرتون** النظريات المتوسطية وقد ألح دوشاك على أهمية إستخدام النماذج التفسيرية عوض النظريات الكلية بقوله:«إن ما يعطي للنظرية العمة الكلاسيكية مظهر

(*)سوسيولوجيا الهجرات : هو فرع من فروع السوسيولوجيا المعاصرة،ظهر في مطلع القرن الماضي مع مدرسة شيكاغو ، تطور في أولربا خلال فترة السبعينات، يدرس أثر وفود المهاجرين وانعكاست ذلك على المجتمع المضيف كما يدرس مجموعة المشاكل التي يخلقها عدم الإندماج، وهو إتجاه نظري و إمبريقي مهتم بدراسة ووصف وضعية الهشاشة التي يعيشها المهاجر

(1) – محمد الصادعي ،**سوسيولوجيا الهجرة و الهجرات تاريخ الإطلاع** على الموقع 2021/04/25

www،unc،eduo،dz/segment/2001/20/du 20 la sociologie de l'migration

البساطة و القيمة الكشفيةهو صياغتها غير الرياضية ، وهذا ما يدعو أحيانا إلى إعطائها قيمة أكبر من تلك التي تعطيى للنموذج ...و الواقع أن النظرية هي أكثر إبتعادا عن معالجة الحالات الخاصةلأنها اقل تلاؤما معها ولأنها من الصعب إخضاع نظرية عامة للمراقبة الميدانية ،بينما النموذج بإعتبارهآداة للمعرفة لا يكون قابلا للإستعمال إلا بقدرما يكون قابلا للخضوع لتلك المراقبة»وغالبا ما كانت الإسهامات المقدمة في مجال ايجاد وعاء تنظيري حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية تمثل نماذج جزئية وأطر تحليلية تحاول إعطاء مقاربات شاملة تفسر لنا ظاهرة وحركة الأشخاص سواء من قبل المختصين أو في مجال الإقتصاد أو علم الإجتماع أو الجغرافيا. وأمام هذا الزخم القائم على تقديم النماذج التفسيرية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في محاولة إعطاء رؤية شاملة تفسر لنا ظاهرة هجرة و حركة الأشخاص ، ولكون الظاهرة إجتماعية المنشأ وذات آثار إقتصادية بالدرجة الأولى إرتأيت تسليط الضوء على التفاسير النظرية ذات الصلة بالجانبين السالفي الذكر ، لأنه من الصعوبة بما كان ولايسعنا أن نقوم بمعالجة تفصيلية لكل النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية ، ولهذا سنكتفي بالإشارة الى التفسيرات التالية :

المطلب الأول : التفسير الإجتماعي :

إن التفسير الإجتماعي لظاهرة الهجرة غير الشرعية لا يكز على عامل وحيدفي تفسير الهجرة ومن جهة أخرى لا يركز على عوامل الطردوحده بل ينظر إلى الهجرة و المهاجرين بنظرة متكاملة، فيرى أن المهاجر حلقة وصل تربط بين مجتمعات دول الطرد (الإرسال) وبين دول الجذب (الإستقبال)

وكلا المجتمعين تلقي بآثارها على الهجرة و المهاجرين وتحدد قراراتها (المجتمعات) واتجاهاتها ومدتها وعوائقها ..الخ وهذا ما ركزت عليه سوسيولوجيا الهجرات ، فالتفسيرالإجتماعي يقدم عوامل إجتماعية للهجرة وفي هذا السياق نميزعدة نماذج تحليلية منها :

أ-النظرية البنائية الوظيفية :

ترتكز هذه النظرية في تحليلها لظاهرة الهجرة الغير الشرعية على وظيفة النسق الإجتماعي و الأدوار الإيجابية التي يلعبها من أجل صيانة و توازن وبقاء هذا النظام ، فالوظيفيون فهمو النظم الإجتماعية بوصفها كل متكامل من الكائنات العضوية ، إن البنى الإجتماعية تشبع و تحقق

المتطلبات الضرورية لإستمرار المجتمع، و الأفراد في التصور الوظيفييستجيبون لمتطلبات مجتمعاتهم ويوجدون مكانتهم في غطار النظام الإجتماعي، وهم خاضعون لحد كبير للضغوط التي تفرضها مجتمعاتهم وإنطلاقا من هذا المنظورفإن أي خلل وظيفي في أنظمة النسق الإجتماعي الإضافة الى الضغوطات التي تفرضها هاته المجتمعات يؤدي بالضرورة الى خلق مشاكل وظواهر منها ظاهرة الهجرة غير الشرعية فهذه الأخيرة حسب هذا التفسير هي إفراز إجتماعي ناجم عن مظاهر السلوك و التفاعلات و العمليات الإجتماعية داخل المجتمع مرتبطة بالبناء الإجتماعي و الصراع الثقافي.

–تعتبر الهجرة غير الشرعية من منطق الوظيفية سلوك يخالف القواعد و الانماط السلوكية المتعارف عليها في لمجتمع فهي بمثابة تنكر و تعدي صارخ على قواعد الضبط الإجتماعي فهي تمزق العلاقات و الابنية الإجتماعية وفي حركة المهاجرين تسريب المعايير و القيم التي يرعاها المجتمع وذلك بسبب تصدع البناء الإجتماعي أو نظام المجتمع وتصاعد المشكلات الإجتماعية وهذا راجع لفشل الجماعة بوظائفها أو أن الأدوار ليست في حالة إتساق وتجانس مع تطورات التنظيم الإجتماعي ما يؤدي بالفرد إلى البحث عن محيط وبيئة بديلة لإثبات ذاته والإستقرار حتى وإن كان ذلك بطرق غير قانونية منافية للضوابط المجتمعية للمجتمع الذي يعيش فيه.[1]

إن فقدان الأهداف التي يصبو إليها الأفراد في مجتمعاتهم راجع الى اللامعيارية الموجودة في المجتمع مما ينعكس على فقدان الثقة و الخوف من المستقبل (ازمة ثقة بين القاعدة و القمة) وغياب التضامن بين افراد المجتمع وعدم اهتمام القادة بحاجات الأفراد ، كلها عوامل تدفع الأفراد للتفكير في حلول أخرى لتحقيق ما يطمحون إليه و التي كانت الهجرة غير الشرعية أحد السبل لذلك[2]

إن الهجرة غير الشرعية تكون كرد فعل وظيفي لإفرازات المجتمع التي تدفع أفراده الى سلوكه إذ يعتبردوركايم الظواهر الإجتماعية لها من السلطة ما يجعلها قلهرة و ملزمة للأفراد.

فالموقف البنائي الوظيفي يجعل من ظاهرة الهجرةغير الشرعية فعل إجتماعي ليس إختياري إنما هو إمتثال للظروف الإجتماعية ، فالضغوط البيئية وما يصاحبها من تفكك في قواعد الضبط

(1) – صلاح محمد الفوال ، **منهجية العلوم الإجتماعية**، عالم الكتاب ، القاهرة، 1982 ص 28

(2) – فتيحة صاهد، **الشباب و الهجرة غير الشرعية في المغرب العربيالمحددات النفسية و الإجتماعية**، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول العلوم الإجتماعية و قضايا المجتمع ، جيجل 2011

الإجتماعيواختلال التوازن بين الأهداف و الوسائل المتاحةلتحقيق هذه الاهداف بالطرق المشروعة يعرض المجتمع إلى حالات من الإضطراب فيضعف التماسك الإجتماعي ويؤدي إلى ظهور إنزلاقات.[1]

وعمومافالهجرة حسب هذا التفسير هي حتمية إجتماعية ناتجة عن خلخلة البنيات التقليدية وإنتشار الفردانية وتغير نمط الأسرة وتراجع التضامن في المجتمعات ، فهي إذن نتاج متغيرات سوسيولوجية متسارعة على مستوى البناء الإجتماعي ووظائفه أثرت على الأفراد وخصوصا الشباب

ب –المدخل الثقافي : يرى هذا المدخل ان الثقافة الخاصة بالمجتمع هي المسؤولة إلى حد كبير عن الميل العام للهجرة داخل الجماعة رغم أن التفاصيل المظبوطة عن مصدر الهجرة و سرعتها أو بطئها قد يتأثر بعوامل إقتصادية ملازمة فالنسق الهجري الأساسي هو جزء من شكل المجتمع و نظامه و حركة الأفراد داخل او خارج المجتمع يحدث نتيجة لإمتزاج الثقافة بالدوافع الإقتصادية و نفس العوامل المؤثرة في حجم السكان بالمنطقة هي نفسها محركات للهجرة و يقسمها البعض إلى الظواهر الفيزيقية للمنطقة ، عمل النظام الإقتصادي ، التأثير الثقافي ، تأثير الكوارث و القرارات السياسية [2].

ج –نظريـــــة التنظيم الإجتمـــــاعي: لقد تناول في منظور التنظير للتنظيم الإجتماعي للهجرة (social theory organizational) ، " منجالم Mengalam " أين يرى أن كل مجتمع إنما يمر بمرحلة من التغيير الإجتماعي يوضحها إختلاف وضع المجتمع و نظامه الإجتماعي في فترتين مختلفتين و ذلك بالنسبة إلى التغيرات في كل من أنساقه الثلاث (الثقافي و الإجتماعي و نسق الشخصية) : في هذه العملية تأخذ الهجرة دورها الذي يمكن تخيله كعملية دورها الرئيسي هو حفظ التوازن الديناميكي للنظام الإجتماعي عند الحد الأدنى من التغيير ، و في نفس الوقت تعطي أعضائه طرقا ليتخلصوا من حرمانهم فالهجرة تؤثر و تتأثر بالنظام الإجتماعي لكل من مجتمعي الجذب و الطرد و كذا فالقيم الثقافية و أهداف المهاجرين و معاييرهم تتغير أثناء العملية

(1) – مبارك بوعشة،ال**فساد أشكاله و آثاره وطرق معالجته**،مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية العدد1 منشورات جامعة سككيدة سبتمبر2007/ص32 .

(2) – أنطوني غادنز، **علم الإجتماع** ، ترجمة فائز الصباغ ، المنظمة العربية للترجمة ، طبعة 4 ، بيروت 2005 ، ص 22 .

، و نسق الهجرة يشتمل على ثلاث عناصر هي : مجتمع المنطقة الأصلية و مجتمع منطقة الجذب ثم المهاجرين أنفسهم و هذه العناصر تكون كلا متساندا تساندا ديناميكيا. [1]

المطلب الثاني : التفسير الإقتصادي:

يرتكز هذا التفسير على إبراز العوامل الإقتصادية كمفسر أساسي لظاهرة الهجرة الغير شرعية فالبعد الإقتصادي يستوجب النظر إلى العوامل الإقتصادية الطاردة في مجتمع دول الإرسال و العوامل الإقتصادية الجاذبة في مجتمع دول الإستقبال و وفق هذا المنظور حاولت عدة نماذج تحليلية و نظريات تبريرها و التي منها :

أ / التحليل النيوماركسي (الحدي) : في إطار الدراسة الإقتصادية لظاهرة الهجرة فإن التحليل النيوماركسي (الحدي) المبني على المفاضلة بين المزايا و التكاليف و تحقيق المنفعة بأقل الأثمان و عليه فإن الهجرة من منظوره تعد إستثمارا قادرا على إحداث فائض صافي إيجابي عن طريق الفرق بين الدخل المتحصل عليه في البلد الاصلي و الدخل المتوقع الحصول عليه في بلد المضيف مع إحتساب و طرح نفقات النقل و التنقل . [2]

فحسب هذا التحليل فإن الفوارق في الاجور هي الدافع الأساسي للمهاجرين إلى الإنتقال من المناطق ذات الأجور المتدنية نحو مناطق ذات أجور مرتفعة بهدف تحسين الدخل و المردودية و مستوى المعيشة .

ب / نظريات الهجرة الدولية : يرى أصحاب هذه النظرية أو ما تعرف La Theorie Endogne أن هجرة العمل ذوي الكفاءات لها تأثير إيجابي على إقتصاديات المجتمعات فكلما إستقطب بلد رأس مال بشري أي معارف و خبرات الأفراد المتنوعة كلما كان تطوره سريعا حيث يظهر الأثر الإيجابي لنوعية اليد المؤهلة المهاجرة جليا على تطور المجتمعات في دول الإستقبال و تتم مساهمتها من خلال :

(1) – أنطوني غادنز ، نفس المرجع ، ص 25 .

(2) – ستيفن كاستلز ، مارك ميللر ، **عصر الهجرة** ، ترجمة منى الدروبي ، المركز القومي للترجمة ، طبعة 01 ، القاهرة ، ص 76

- الإنتقال الدولي للمعرفة و الخبرات .
- تسمح بتنويع التخصصات في دول الإستقبال .
- تسمح بالتكيف مع تطورات إحتياجاتها [1].

ج / النظرية البنيوية : تنظر هذه النظرية إلى ان الهجرة هي هيمنة الدول الغنية على الدول الفقيرة حيث يرى " **جون غالتون** " **Johon Galtung** البنيوي أن العالم ينقسم إلى أمم المركز و امم المحيط و كل أمة بذاتها منقسمة بدورها إلى مراكز و محيط ، تنشأ بين أمم المركز و أمم المحيط علاقات إمبريالية بنيوية حيث تقوم أمم المركز بإمتصاص ثروات دول المحيط بإستغلالها و الهيمنة عليها و هذه الهيمنة موجودة داخل الامم أيضا و في هذا الصدد أشار **غالتون** إلى مفهوم العنف البينوي هذا الاخير يعرف بالعنف الغير مادي الذي تحدثه أبنية و مؤسسات مجتمع معين يشكل مانعا للأفراد من تحقيق ذاتهم و يعرف هذا النوع من الامم توزيع غير عادل للثروات و ذلك إما بسبب المؤسسة البينوية أو المركزية الإثنية العنصرية او الطبقية القومية أما دوليا فيتمظهر العنف البينوي كمرادف لهيمنة المركز على المحيط و اللاتماثل بينهما يتجسد من خلال : [2]

01/ تصدير المعايير و القيم من المركز إلى المحيط

02/ زيادة الحماية العسكرية للمركز على المحيط

.03/ تحديد غنتاجية دول المحيط كما و كيفا بما يخدم دول المركز

.04/ بناء مؤسسات سياسية حسب طلب المركز الدولي و وفقا لشروط و إملاءات المؤسسات الإقتصادية الدولية للحصول على قروض أو مساعدات تفرض أبنية سياسية معينة و طبيعية و طبيعة حكم معين (الحكم الراشد) مما يخلق تناقض بين البنية السياسية و البنية المجتمعية لدول المحيط .

---

(1) – ستيفن كاستلز ، مارك ميللر ، مرجع سابق ، ص 73 .

(2) – عبد الفتاح عموض ، " **المعدات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية إشارة للبلدان المغاربية** " . تاريخ الإطلاع 2021/04/28

www.afharonline.org/arabic/archives/nowde2003/ammousعن:h/12:20

وبذلك فإن العنف البينوي الممنهج الذي تتعرض له دول المحيط والذي يؤدي للاعدالة الإقتصادية والسياسية و الإجتماعية و الهيمنة التي تفرضها دول المحيط يؤدي إلى إتساع الهوة بين الطرفين و زيادة حركة هجرة شعوب المحيط نحو المركز هذا الأخير الذي يستغل إستثمار الموارد البشرية لدول المحيط من اجل تعزيز نموه الإقتصادي و تقدمه التقني المتسارع [1] .

د / نظرية التبعية : إن تطور الرأسمالية أفرز لنا نظام عالمي مكون من دول مركز مصنعة و دول محيطة متخلفة تربطها علاقة غير متكافئة تؤدي إلى تبعية المحيط للمركز و تنظر هذه النظرية للهجرة بمنظور إستغلال دول المركز لدول المحيط نتيجة الفوارق و عدم المساواة في الاجور و مستويات المعيشة بين الطرفين و يعتبر سمير أمين في هذا الصدد ان الهجرة عامل أساسي لتحويل القيمة من دول المحيط إلى دول المركز [2].

وقد طبق كل من " **بورتوس**" portes،Aعام 1981**و** "**ساسكيا ساسن**"Saskia Sassan **عام 1988**نظرية التبعية لتفسير الهجرة سواء الشرعية او غير الشرعية ، واسقاطها على تطور المجتمعات الراسمالية فكثافة الهجرة تعود الى توسيع النظام الراسمالي نحو دول المحيط واختراق اقتصادياتها التي تصبح تابعة اكثر فاكثر.[3]

كما تؤكد نظرية النظام العالمي World system theory التي تناولها **ساسكيا ساسن**"Saskia Sassan ان الهجرة هي نتاج للنظام الراسمالي و ان جل النماذج تميل الى تاكيد تقسيم العالم الى مركز ومحيط بتسبب التطور الصناعية في الدول الاولى في احداث مشكلات هيكلية في اقتصاديات الدول الثانية وتكون الهجرة شيء حتمي.

خلاصة المبحث

بعد إستعراض المدارس النظرية في محتاولتها لإيجاد وعاء تنظيري لظاهرة الهجرة غير الشرعية نجد ان هذه المدارس انفردت في تفسيرها للظاهرة وفق منظور تحليلي خاص بكل منهاووفق وجهة

---

(1) – محمد غربي و آخرون ، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، المخاطر و إستراتيجية المواجهة** ، إبن النديم للنشر و التوزيع ، (ب.د.ط) (ب.د.ن) ص 82 .

(2) – **عامر مصباح ، مرجع سابق ، ص 80** .

(3) – **الاصفر احمد عبد العزيز "الهجرة غير المشروعة:الانتشار و الاشكال و الاساليب المتبعة"مكافحة الهجرة غير الشرعية ،جامعة محمد نايف للعلوم الامنية،2010، ص86**

نظر معينة فالطرح الإجتماعي يضع مختلف العوامل الاجتماعية في مقدمته تحليله للظاهرة وذلك على اختلاف النماذج التحليلية المنظوية تحتها فالبنائية و الوظيفية ترجع الخلل الوظيفي اللاحق بالنسق الاجتماعي هو الذي يؤدي الى الهجرة، و المدخل الثقافي الذي يعتبر الثقافة الخاصة بالمجتمع هي المسؤولة عن الميل الى الهجرة،اما نظرية التنظيم الاجتماعي ترجع الهجرة الى تاثر النظام الاجتماعي لكل من منطقتي الجذب و الطرد و التفسير الاقتصادي الذي يعطي الاولوية للعوامل الاقتصادية كتفسير مباشر لظاهرة الهجرة غير الشرعية فالتحليل النيومركسي ركز في تحليله على فارق الدخل كمبرر للهجرة ،و نظرية الهجرة الدولية ركزت هلى هجرة الكفاءات و اليد المؤهلة ، اما النظرية البنيوية و التبعية فقد فسرت الهجرة غير الشرعية بمنظور المركز و المحيط و مدى تاثر احدهما بالاخر,وكل المحاولات السالفة الذكر حاولت تقديم تفسير معين لظاهرة الهجرة غير الشرعية إلا أنها تبقى نماذج تفسيرية جزئية لا تحتوي كل أبعاد الظاهرة التي تمتاز بالتعقيد من جهة ضف الى ذلك أن مستويات التحليل تختلف من فترة لأخرى حسب الظروف المعطيات الدولية المصاحبة لنشوء النظرية ، كما أن تفسير الهجرة الشرعية قد تعد محصلة لمخرجات نظريتين أو أكثر ولا يمكن اسقاطها بشكل شامل كونا تتطور وتختلف حسب الظروف و الدول و الدوافع.

الفصل الثاني

الإنعكاسات الإقتصادية للهجرة غير الشرعية على الدول المستقبلة.

تمهيد:

تثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية جدلا واسعا في بلدان الإستقبال بشأن أثرها الإقتصادي متجاوزة بذلك كل الرؤى التي تسوق للظاهرة ببعدها السياسي و الامني وما تلقيه من حين لآخر حسب التوظيف المحلي و الدولي، و البعد السلبي للظاهرة ،إذ غالبا ما ينظر إليها على أنها عامل سلبي على إقتصاديات دول الإستقبال خصوصا في (اوربا و امريكا ودول حوض المتوسط كونها الفضاءات الاكثرنشاطا لظاهرة الهجرة غير الشرعية) ، وهي فكرة مسبقة تحتوي في ثناياها على الكثير من الضبابية و الإبهام، فبالنظر إلى الدراسات الإقتصادية في هذا الشأن يتبين أن الهجرة غير الشرعية رغم إطارها غير القانوني من حيث المبدأ إلا أن آثارها **الإقتصادية الإيجابية** تبدو جلية في دول الإستقبال إذ بين البطالة و النمو و المالية العامة تتنوع التقييمات وتختلف الأوضاع حسب بلدان الإستقبال و الفترة و نوعية المهاجرين(عائلات أو مهاجرين إقتصاديين أولاجئين)و يتفق خبراء الإقتصاد على إتجاهات عامة مؤيدة إجمالا في بلدان الإستقبال على التداعيات الإيجابية للهجرة على غرار نوعها أو تصنيفها وذلك لما تحققه هذه الأخيرة على الناتج الإجمالي العالمي ، و الدخل الفردي وسوق العمل والتنمية المستدامة ونمو وتيرة الإقتصاد و الإبتكار وما إلى ذلك من المعايير الإقتصادية ....الخ بغض النظر على الاثار الخاصة بالهجرة في شقها السياسي و الثقافي و الأمني .

في هذا الإطار إرتأيت من خلال هذا الفصل تحليل الإنعكاسات الإقتصادية الناجمة عن تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية على دول الإستقبال(الجذب) وتقسيمها إلى مبحثين:

الأول :يتناول التداعيات الإقتصادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية على دول الإستقبال من حيث تأثيرها على نمو ديناميكية إقتصاديات هاته الدول وكذا الآثار المترتبة على إدماج المهاجرين غير الشرعيين في الحياة الإقتصادية لهاته الدول (دول الجذب).

أما **المبحث الثاني:** فيرتكز على تبيان إستراتيجية دول الإستقبال في إدارة الهجرة غير الشرعية من خلال إبراز سياسة الحكومات في التعامل مع الظاهرة وكذا توظيفها كآلية خفية من أجل تحقيق نموإقتصادي يضمن سيرورة إيجابية على المدى المتوسط و البعيد.

المبحث 01: تداعيات الهجرة غير الشرعية على إقتصاد دول الإستقبال

المطلب(01):تأثير الهجرة غير الشرعية على نمو وديناميكية إقتصاديات دول الإستقبال.

تلعب الهجرة الكلية(المدفوعة بالغالب بأسباب إقتصادية) و الغير شرعية منها دورا بارزا في تعزيز معالم إقتصاديات دول الإستقبال خاصة الإقتصاديات المتقدمة و النامية وبالرغم في التباين في المعايير و الرؤى من حيث إيجابيات و السلبيات التي تخلفها الظاهرة على المجال الإقتصادي ، تشير الدراسات الإقتصادية لدول الإستقبال فروقا رهيبة لظاهرة الهجرة الغير شرعية في تحريك ديناميكية إقتصادياتها ويتفاوت هذا التاثير من دولة إلى أخرى حسب حجم إقتصاد كل دولة وحسب القوانين الداخلية الخاصة بالتعامل مع المهاجرين و السياسات ذات الصلة بها ويتفق خبراء الإقتصاد على إتجاهات عامة مؤية إجمالا في بلدان الإستقبال على هذا المنظور لقد ساهمت الهجرة بوصفها ظاهرة عالمية بتحفيز إقتصاديات دول الإستقبال من جوانب عدة وساهمت في فرفع الانتاج و الإنتاجية ورفع الناتج الإجمالي العالمي وحفزت الإستهلاك وإستحداث الوظائف . الخ لقد ساهمت الهجرة بشكل أو بآخر على إنماء إقتصاديات دول الإستقبال وإستمرار وتيرة نموه على المديين المتوسط و البعيد [1]

أولا الهجرة و رفع الإنتاج:

لقد أدى إرتفاع مستويات الهجرة على المستوى العالمي الى الدول ذات الإقتصاديات المتقدمة بحيث إرتفعت من 07% الى 12% بتعداد 270 مليون نسمة من المهاجرين حسب إحصائيات 2019 وقد أدى هذا التدفق الى دول الإستقبال إلى إستغلال الظاهرة كآلية إقتصادية من شأنها رفع الإنتاج و الإنتاجية لإقتصادياتها وذلك على المديين القصير و المتوسط إذ أن زيادة قدم المهاجرين مهما كانت صفتهم بنسبة نقطة مئوية واحدة مقارنة بالعمالة الكلية يرفع الناتج بنحو 01% مع حلول السنة الخامسة من هجرتهم ، ويرجع هذا إلى أن العمالة الاصلية و المهاجرة

(1) – أخبار إقتصادية عالمية ، **الهجرة تثير الجدل حول بثارها الإقتصادية نعمة أو نقمة على الدول المستضيفة** ، متحصل عليه من الموقع بتاريخ 2021/05/06 على الساعة 10:12

www،alegt،com،2018/07/article 141616/html

منها يقدمون لسوق العمل مجموعة متنوعة من المهارات يكمل بعضها البعض وتؤدي إلى رفع الإنتاجية.

–إن البلدان التي توجد فيها أعلى مستويات الهجرة ، تمثل أنجح البلدان إقتصاديا وتأتي الو م ا وكذا استراليا وجنوب إفريقيا ، وتستأثر ألمانيا وفرنسا وسويسرا ولكسمبورغ بعض اعلى نسب للعمال المهاجرين وهي من الدول الأكثر ثراءا.

و بالنظر لاثار الهجرة في دول الاستقبال على الانتاج أكد جان كريستوف دومون (رئيس قسم الهجرة في منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية)"**ما من شك في ان الهجرة ترفع الناتج الاجمالي**" **في دول الاستقبال عبر تحريك الاستهلاك و النشاط الاقتصـــادي** " وفي دراسة نشرت منتصف حــزيران(يونيو) خلص باحثون فرنسيون ايضا وتحديدا بشان طالبي اللجوء وبناءا على قاعدة بيانات 15 بلدا اوربيا الى ان تدفق المهاجرين يزيد الناتج الاجمالي لكل فرد بما قدره 32،0% كل سنتين و اشارت اوريول الى انه " في أغلب الأحيان،يكون المهاجرون الواصلون لا يملكون شيئا وهم بحاجة لكل شيء مضيفا" منح هم المال يؤدي الى نوع من خطة الانعاش"

وعلى الامدين المتوسط و البعيد عادة ما يكون ميل المهاجرين الى اعما اكبر، وبحسب دراسة لجمعية"**ناشيونال فنتشر كابيتال**"على عينة من عشرة الاف مهاجر في الولايات المتحدة فقد تبين ان 62 %منهم اسسو شركات وهي نسبة اعلى مرتين منها لدى مواطني البلاد.

وبحسب خبراء اقتصاد معهد "**ماكينسي جلوبال**" فقد اسهم المهاجرون بنحو 10% في الناتج الاجمالي العالمي في 2015 في حين انهم لا يمثلون 4،3% من سكان العالم[1]

يؤكد غولدين وآخرونه ،(Goldin et al.) في إصداره **Economic Realities and Political Choices** **Social Impacts**أن الهجرة تؤثر تأثيرا إيجابيا على النموّ ،الاقتصادي، وذلك بعدّة طرق: فكثير من المهاجرين يكونون أصغر سناً نسبياً من السكان المحليين، وبالتالي فهم يؤثرون تأثيراً إيجابياً

(1) – فيليب إنغلر و اخرون "**الهجرة إلى إقتصادات المتقدمة يمكنأن ترفع معدلات النمو**" ،مدونات صندوق النقد الدوليمتحصل عليه من الموقعبتاريخ 17/05/2021 على الساعة 09:15

http//www،imf،org/ar/news/articles/2020 /06//19

هاماً على كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، وعلى الناتج المحلي الإجمالي الكلي؛ وتعزز الهجرة الناتج لكل عامل عن طريق زيادة رأس المال البشري؛ وتعزز إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج و كذلك الابتكار. ويخلص التقرير إلى أنه لوكانت الهجرة قد توقفت إلى المملكة المتحدة وألمانيا في عام 1990 ، لكان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكلا البلدين في عام 2014 أقلّ بمقدار 175 بليون جنيه استرليني و 55بليون جنيه استرليني على التوالي . [1]

ثانيا الهجرة و النمو الإقتصادي:

فيما يتعلق بالنمو الإقتصادي العام تشير الأدلة إلى أن الأثر الصافي للهجرة الدولية ايجابي ولكنه صغير إذ ما قيس بالدخل الوطني للبلدان المتقدمة النمو ، ويقدر في الو م أ أن زيادة مقدارها 10 % في عدد من العمال المهاجرين ستؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين 04،0% الى 13،0 % وهي تعادل زيادة مطلقة تتراوح مابين 1،1 بليون الى 50،9بليون دولار ، وفي حالة أوربا فإن نماذج المحاكاة تشير إلى أن زيادة قدرها 01 % من أعداد المهاجرين ستزيد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 30،0 الى 75،0 %.

–في دراسة أخرى تركز على المستوى العالمي فإن زيادة في الهجرة المؤقتة للعمالة تعادل 03 % من القوى العاملة في البلدان المتقدمة النمو و التي تنتج زيادة قدرها 6،0 6،0% %من الناتج الإجمالي العالمي و تشير هذه الدراسات إلى أن البلدان النامية ستحصل على أعلى قدر من الإستفادة و بصفة خاصة من الزيادة في عدد المهاجرين ذوي المهارة المنخفضة و ينتج بذلك بصفة رئيسية من الدخل العالمي الذي سيكسبه المهاجرون من تلك الدول ، علاوة على ذلك فإن المداخيل سترتفع أيضا في الدول المستقبلة للمهاجرين بسب العائدات العالية على رأس المال و الزيادة في الإيرادات الضريبية . [2]

أما بالنسبة للأثر المالي الصافي للهجرة الدولية على الدول المستقبلة للمهاجرين فلايمكن إستخلاص ما يستحق الذكر من النتائج من الدراسات الشاملة لعدة قطاعات التي تركز على

---

(1) – تقرير الهجرة في العالم لعام2020 (منظمة الهجرة العالمية) ص164

(2) – المجلس الإقتصادي و الإجتماعي (الأمم المتحدة 2006) ، **رصيد سكان العالم مع التركيز على الهجرة الدولية و التنمية ، تقرير الأمين العام 2006 ، ص 30 .**

الآثار المالية في نقطة زمنية معينة و تعتمد تلك النتائج بدرجة كبيرة على أنواع الإيرادات و النفقات التي ينظر فيها و على الإفتراضات التي تتم بشأن متوسط الدخل للمهاجرين

–ذكرتدراسة أجرتها مؤسسة "سيتي" ومعهد "**أوكسفورد مارتن**" في سبتمبر 2018 تحت عنوان "**الهجرة و الاقتصاد....الحقائق الاقتصادية و التاثير الاجتماعي و الاختيارات السياسية**"أن الاقتصاديات الكبرى في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "أو إي سي دي" ربما كانت ستخسر المليارات لو لم تكن هناك مساهمات من المهاجرين في النمو الاقتصادي.

وقال إيان غولدن، أستاذ العولمة والتنمية بجامعة أوكسفورد ورئيس فريق البحث الذي أعد الدراسة، إن "الهجرة كان لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي الكلي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فعلى سبيل المثال لو تم تجميد الهجرة في تسعينيات القرن الماضي، فإن إجمالي الناتج المحلى الحقيقي للمملكة المتحدة في عام 2014 كان يمكن أن يقل بنحو 175 مليار جنيه استرليني، بينما إجمالي الناتج المحلي لألمانيا ربما كان سيقل بـ 155 مليار يورو".**وتابع أن "الهجرة قدمت للولايات المتحدة الأمريكية مساهمة مادية على المدى الطويل، وأيضا بالنسبة للنمو الحالي. وأفضل أداء للصناعات والأقاليم في الولايات المتحدة يعتمد بشكل كبير على المساهمة الفعالة للمهاجرين".**[1]

<u>ثالثا الهجرة غير الشرعية و الشغل :</u>

شكلت الهجرة غير الشرعية عبر مراحلها المختلفة عاملا إيجابيا في إعادة إعمار الشواغر لمختلف انماط الشغل لدى دول الإستقبال ، لاسيما الوظائف الشاقة و الغير مرغوب فيها خاصةمع رفض السكان الأصليين العمل بها وذلك بسبب المكانمة الإجتماعية المرتبطة أو نتيجة إنخفاض أجورها ، لذا تفضل الشركات و أصحاب العمل توظيفهم مما يعود عليها بالفائدة ذلك ان المنتوج الإقتصادي للشركات من زاوية اقتصادية هو في الحقيقة يعبر عن قطاعين قطاع رسمي و قطاع

(1) – **الهجرة و الاقتصاد....الحقائق الاقتصادية و التاثير الاجتماعي و الاختيارات السياسية**"، متحصل عليه من الموقع بتاريخ 2021/05/21 على الساعة 09:54

http//www،infomigrants،net/ar/post/12106

غير رسمي ، اين تقوم الحكومات بإقرار ضرائب غلى القطاع الرسمي ، الذي يعبر عن نصف القيمة الحقيقية لحجم افنتاج ، وعنا يستفيد صاحب الإنتاج من الناتج الإقتصادي الموازي الذي يكون المهاجرون غير الشرعيون العناصر النشطة و الفاعلة في إدارته ، هؤلاء الذين يستفيدون بصورة غير مباشرة من الخدمات الإجتماعية التي تقدمها الحكومات جراء الضرائب الخاصة بقيمة الإنتاج الكلي.[1]

ومن هذا المنظورشكلت الإقتصادات الصاعدة لدول الإستقبال كمراكز جذب للمهاجرين غير الشرعيين التي تتوافر لديها فرص العمل منجهة و الإستفادة من الخدمات الإجتماعية لذا نجد تفاوت في نسب عمل المهاجرين من دولة لأخرى حسب النشاط الإقتصادي و الطابع الضريبي و القوانين و التشريعات المحلية، غير أنه في ذات السياق قد تشكل هذه العملية من جهة مغايرة نمو تيارات معادية تمثلها جملة تنظيمات المجنمع المدني للسكان الأصليين ووفق زاويتين مختلفتين :

أولهما : تقلص حجم الوظائف التي شغلها المهاجرين غير الشرعيين و التي إنعكست سلبا على توفير الوظائف للسكان المحليين مما ادى إلى نمو معدلات البطالة.

ثانيا : مطالبة العمال الأصليين ذوي القطاع الرسمي بالمساواة وعدم تحمل عبىء الظرائب و التي تعود في شكل خدمات إجتماعية يستفيد منها المهاجرين.

و بالنظر للمسألة التي تطرحها الظاهرة في هذا السياق تعكف الحكومات لإحتواء الظاهرة تارة بالتضييق على المهاجرين وفق سياسات مختلفة إستجابة لضغط جمعيات المجتمع المدني و تارة بالتكتم نظرا للعوائد المتوقعة من الهجرة وحتى وإن تجاوز الأجر المحلي وحجم النمو الذي يوفره توظيف المهاجرين غير الشرعيين.

وأمام هذا الإشكال تقوم حكومات دول الإستقبال بترشيد سياسات المالية العامة و سوق العمل لدعم الدخل و تقديم التدريب التحويلي للسكان الاصليين الذين يواجهون مصاعب في سوق العملبافضافة الى ذلك فإن السياسات النشطة لسوق العمل و الهجرة الوافدةالتي تستهدف إدماج

(1) – Carmen Camatcho – Fabio Marinia ET Autres , **Illegale emmgration anf the shadow economy** – discussion paper N° 9545 – decembre 2015 – P04

المهاجرين كالتدريب على اللغة وتيسير إعتماد المسميات المهنية التي من خلالها يتم تحسين نتائج الهجرة في البلدان المستقبلة .[1]

إن المهاجرين غير الشرعيين (غيرالنظاميين) وحتى أكثر من غيرهم من فئات المهاجرين سيمثلون المساهمين الرئيسيين في المجتمعات فيما يخص نوع العمالة الأقل تفضيلا لدى المولودين في البلد و هي ما تسمى بالوظائف الثلاث 03 (قذرة –خطيرة –صعبة)(**DIRTY–DANGEROUS–DEMARDING**) وتظل ال"الجهات الفائزة" في كل هذا هي البلدان المستقبلة التي يمكنها افستفادة من العرض فيما يخص العمال في الإقتصاد غير الرسمي وبالتالي تبقى الأجور منخفضة، وفي الحين نفسه لا تستفيد من عائدات ظريبة الدخل غير ان هذا ليس موحدا ، وتعتمد قطاعات معينة في العديد من الإقتصادات (مثل قطاع الزراعة ومصائد الاسماك و الرعاية)بقدر أكبر على المهاجرين غير الشرعيين مما يؤدي الي تجزئة في سوق العمل ، ويمكن لأصحاب العمل في هاته القطاعات أن يعملو كجهات فاعلة سيئة بإستغلال العمال غير النظامين الذيم من شأنهم قبول الأجور المنخفضة و ظروف العمل السيئة بسبب اليأس.

وكوسيلة لمعالجة هاته المسائل تنفذ بعض البلدان برامج تسوية منتظمة دوريا حتى يتمكن من هم في وضع غير نظامي من الحصول على وضع قانوني و الدخول من جديد في الإقتصاد الرسمي ، ومع ذلك فإن الإستجابات الأكثر منهجية التي تركز على العمل اللائق للموليدين في الاصل و المهاجرين على حد سواء ستمكن الاشخاص الذين يؤدون أعمالا لا تحتاج إلى مهارات أو تحتاج الى شبه مهارات من تعزيز قدرتهم على المساهمة . [2]

المطلب (02):الآثار المترتبة على إدماج المهاجرين غير الشرعيين إقتصاديا

(1) – فيليب انغلر ومارغو ماكدونالد واخرون ، **الهجرة الى الإقتصاديات المتقدمة يمكن أن ترفع معدلات النمو** ، صندوق النقد الدولي 2020 اطلع على الموقع يوم 2021/05/26 على الساعة 11:30

http // www،imf،org/ar/news/articles/2020

(2) – **تقرير الهجرة في العالم لعام– 2020 المنظمة الدولية للهجرة ص173**

لقد ترتب على إدماج المهاجرين غير الشرعيين في إقتصاديات دول الإستقبال مبدئيا ووفق ما تروجله هاته الأخيرة هوصعوبةإثبات البعد القانونيالذي ينشط فيه المهاجر غير الشرعي هذا الأخير ونتيجة للوضع السائد غالبتا يجدون أنفسهم (المهاجرون غير الشرعيون) ملزمونبتحمل عبئ الأعمال الموكلة إليهم نتيجة لمعلومات زائفةتقدمها وكالات التعيين أو على إثر فقدانهم لوظائفهم الغير مصرح بها ،وخشية الإنكشافوإحتمال الإبعاد و الطردمن البلاد يضل المهاجرونبمنأى عن الإستفادة حتى من الخدمات المقدم لهم ومؤدى ذلك أنهم عاجزون عن "وقاية انفسهم من الاخطار التي تحدق بصحتهم وسلامتهم وعن الإنضمام إلى النقابات أو تنظيم أنفسهمعلى نحو يمكنهم من المفاوضة الجماعية أو الحصول على أجور عادلة وعن طلب التعويض في حالة الإصابةأو المرض أو تحقيق الأمن الوظيفي" . [1]

ويوجز منتدى التعاون الدولي بهذا الشأن في الوضع الأوربي على النحو التالي : "إن المهاجرين غير الشرعيين في أوروبا مستبعدون من المجتمع ومعرضون بشدة للتهميش وأوروبا في حاجة إلى عمل هؤلاء ، وهي تستفيد من ذلك العمل ولكنه عازفة في الوقت ذاته عن مكافأتهم على إسهاماتهم ..... ومن دواعي القلق البالغ أن هناك من ينزع إلى تجريم المهاجرين غير الشرعيين ،وتحريم المساعدة الإجتماعية و الإنسانية التي تقدمها المنظمات الإنسانية و المدنية".

ولعل إدماج المهاجرين في مجتمع واحد ووفق سياسات إقتصادية موحدة من أصعب التحديات التي تثيرها الهجرة الدولية وتظل من أصعب المهام التي تواجه دول الإستقبال(' منم أجل إيجاد توازنات قابلة للتطبيق بين احترام المجتمع المضيف للفوارق وبين مشاركة المهاجرين الوافدين في الحياة الإقتصادية خاصة جدلية التمييز و العنصرية داخل المجتمعات المضيفة).

01- الأثر المترتب على العمالة والأجور

(1) – **نحو نهج عادل للعمال المهاجرين في الإقتصاد العالمي– البند السادس من جدول الاعمال** ، مؤتمر العمل الدولي ، الطبعة الاولى(' مكتب العمل الدولي جنيف) الدورة 92 عام 2004 ص 61

– يفترض عادة أن المهاجرين يأتون بفوائد صافية في أوقات التوسع الاقتصادي. ويمكن أن يأتي ذلك ذلك على سبيل المثال من سد أوجه النقص العامة في اليد العاملة وتقديم المساعدة لتلافي التضخم ومن توفير مهاراخاصة عليها طلب آبير، آما حصل في السنوات الأخيرة بالنسبة إلى المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات وفي أوروبا حيث تقل حركة السكان في البلدان فيها عن الولايات المتحدة، يمكن أن تحدث أوجه النقص تلك ليس في بلدان مختلفة فقط وإنما أيضاً في مناطق مختلفة في البلد نفسه. وينزع المهاجرون إلى الانتقال إلى المناطق السريعة النمو حيث تكون الأجور مرتفعة نسبياً ونسبة البطالة أقل. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن أثرالهجرة لا يقتصر على سوق العمل بل يمكن أن يوفر آذلك حوافز لتراكم رأس المال ويتوقف أثر الهجرة على الأجور والعمالة على الظروف الأولية السائدة في سوق العمل وعلى عددالعمال المهاجرين المقبولين ومستوى مهاراتهم. وبصورة عامة، تميل الهجرة الوافدة إلى خفض أجور أبناء البلد الذين يتمتعون بمهارات مماثلة مما يؤدي بالتالي إلى سوء توزيع الدخول.

غير أن دراسات أجريت في أوروبا الغربية تشير إلى أن الأجور تجنح إلى الصمود أمام الضغوط النزولية وأن الأثر المترتب على العمالة غيرواضح)الجدول .(٤–٢وآان للهجرة أثر سلبي على أجور اليد العاملة غير الماهرة غير أنها يمكن بالفعل أن ترفع الأجور الحقيقية لليد العاملة الأشد مهارة بسبب العرض المتزايد للنواتج من قطاع الأجور المنخفضة

<u>-02- الأثر الضريبي للهجرة الوافدة</u>

وفيما يتعلق بالمهاجرين الذين لا يحملون وثائق فإنهم آثيراً ما يكونون منشغلين بإخفاء آثار وجودهم إلى درجة من غير المرجح معها أن يطالبوا بالرعاية الاجتماعية. وأصحاب العمل الذين يتعاملون معهم بوصفهم مهاجرين شرعيين على أساس بطاقات ضمان اجتماعي مزورة سيدفعون عنهم مساهمات الضمانا لاجتماعيإلى الحكومة. وتتراآم هذه الأموال في "ملف معلق" للمساهمات التي يتعذر مقابلتها مع أسماء مسجلة قانوناًولذا فهي لن تولد إعانات. وفي الولايات المتحدة بلغت هذه الأموال خلال الفترة 1998– 1990ما يزيد على20مليار دولار أمريكي. ويقوم آثير من المهاجرين الذين لا يحملون وثائق رسمية بدفع الضرائب عن طريقاقتطاعات تلقائية حتى أن بعض الذين يدفع لهم نقداً يسددون الضرائب بصورة طوعية لإثبات إقامتهم في البلدفي حال

حدوث عفو في المستقبل. وفي بعض البلدان تمنع الهيئات الضريبية والضمان الاجتماعي قانوناً منتقاسم المعلومات مع سلطات الهجرة.

المهاجرون و الإبتكار

حظيت المساهمات التي يقدمها المهاجرون بما فيهم الغير شرعيين في مجال الابتكارخاصة في بلدان المقصد، باهتمام كبير في السنوات الأخيرة. ولاُ يكاد يوجد خلاف عن كون المهاجرين عوامل هامة، تحفز على للابتكار على الصعيد العالمي. ويحدد تقرير صدر مؤخراً أربع طرق يعزز من خلالها المهاجرون الابتكار:

أ- زيادة تركز المهاجرين في القطاعات الاقتصادية التي غالباً ما تكون أكثر ابتكارا.

ب-من خلال براءات الاختراع ومباشرة الأعمال الحرة.

ج-زيادة مساهم في مباشرة الأعمال التجارية مقارنة بالمواطنين الأصليين.

د-تعزيز الروابطّ بين الاستثمار والتجارة والتكنولوجيا.

- وتعد الولايات المتحدة أبرز مثال على ابتكار المهاجرين. فعلى سبيل المثال، ارتبط المهاجرونً منذ فترة طويلة بزيادة براءات الاختراع في الولايات المتحدة

- في الواقع، ونظرا لتركز المهاجرين في الولايات المتحدة في مجالات مثل العلوم والهندسة، فقد تبين أن المهاجرين في الولايات المتحدة يحصلون على عدد من البراءات يبلغ ضعف ما يحصلً عليه السكان الأصليون.

- ووجدت دراسة أجريت مؤخرا، سعت إلى تحديد كيفية تأثير الهجرة ذات المهارات العالية على "إعادة توزيع المنتجات" في الولايات المتحدة، أن "زيادة بنسبة 10في لمائة في حصة العمال منها لعمال المدرجين في برنامج تأشيرات .H-1Bترتبط بنسبة 2في المائة في زيادة معدلات إعادة توزيع المنتجات وبعبارة أخرى. [1]

فإن الشركات التي وظفت المزيد من العمال الأجانب ذوي المهارات العالية وخرًيجي الجامعات ابتكرت مزيداً من المنتجات والتُي عرف إعادة توزيع المنتجات، وهو مقياس آخر للابتكار، بأنه دخول منتجات جديدة إلى السوق وخروج المنتجات القديمة، وقد حددت دراسة منفصلةأجريت

(1) – نحو نهج عادل للعمال المهاجرين في الإقتصاد العالمي– مرجع سابق ص32

عام 2018أن المهاجرين قد استأثروا بنسبة 30في المائة من إجمالي الابتكارفي الولايات المتحدةمنذ عام ، 1976كونهم يشكلون نسبة صغيرة نسبيا من سكان البلدوتتجلى مساهمة المهاجرين في الابتكار في الولايات المتحدة في عدد الحائزين على جائزة نوبل وأعضاء الأكاديمية الوطنية للعلوم من المهاجرين، وهو مايمثل ثلاثة أضعاف السكانالأصليين، وعلى الرغم من أن معظم الدراسات المتعلقة بالابتكار ركزت على الولايات المتحدة، فإن مجموعة متزايدة من الأعمال تستكشف كيفية مساهمة المهاجرين في هذا المجال في بلدان أخرى. فقد انتهت دراسة لتقييم مساهمة لمهاجرين في زيادةبراءات الاختراع في المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا إلى وجود علاقة إيجابية بين المهاجرين ذوي المهارات العالية والابتكار، على غرار الولايات المتحدة . [1]

الهجرة و التحويلات المالية

أماذا اخذنا المعطيات الرقمية المرتبطة بالظاهرة وذات الصلة بالاثار المترتبة عن ادماج المهاجريين غير الشرعيين في الحياة الإقتصادية لدول الإستقبال **نجدعملية التحويلات المالية** التي يقوم بها المهاجرين الى بلدانهم الاصلية أهم مخرجات الظاهرة بغض النظر عن شرعيتها أو عدمه، فالتحويلات المسجلة رسميا بلغت مستوى قياسيا قدجره 9 مليار دولار سنة 2018 هـ الاموال تتدفق هذه الاموال تقريبا بنفس مستوى تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر هذا اذا تمتاستثناءالصين فانها تصبح اكبر مصدر للنقد الاجنبي فيالبلدان المنخفظة و متوسطة الدخل وفقا للموجز الاعلامي 31 بشان الهجرة و التحويلات الذي تنشرهمجموعة البنك الدوليو الشراكة المعارف العالمية للهجرة و التنمية ،إذ يقول **ديليب راثا** الخبير الاول في الإقتصاد الكلي وإدارة المالية العامة بالبنك و رئيس شراكة المعارف العالمية للهجرة و التنمية "**التحويلات على الطريق لان تصبح اهم عنصر حين يتعلق الامر بتمويل التنمية** " لقد اصبحت التحويلات اكثر ثلاثة اضعاف المساعدات الانمائية الرسمية اذ يقول راثا بهذا الصدد " **خلال خمس سنوات ستصبح التحويلات على الارجح اكبر من المساعدات الانمائية و الاستثمار الاجنبي المباشر مجتمعين فالعوامر الرئيسية التي تدفع**

(1) – نحو نهج عادل للعمال المهاجرين في الإقتصاد العالمي– مرجع سابق ص34

التحويلات ستستمر في النموونستطيع أننرى التحويلات تصل الى ترليون دولار في المستقبل المنظور" ويعبر الجول التالي اهم البلدان المتلقية للتحويلات الماليةالناجمة عن الهجرة لسنة 2018. [1]

التحويلات–بالملياردولارامريكي

البلد	قيمة التحويل	البلد	قيمة التحويل
الهند	**78.6**	الصين	**67.4**
المكسيك	**35.7**	الفلبين	**33.8**
مصر	**28.9**	نيجيريا	**24.3**
باكستان	**21**	فيتنام	**15.9**
بنغلاديش	**15.5**	اوكرانيا	**14.4**

بين فوائد التحويلات تتقلص بشكل عام بفعل ارتفاع كلفةارسالها التي تصل فيا لمتوسط الى 7% علىى كل 200دولاروكانت البنوك هيالاعلى كلفة في ارسال التحويلات،حيث تفرض نحو10.9 %في افريقا جنوب الصحراء تزيد تكلفة ارسال الاموال عن المتوسط حيث تبلغ 9.3%

وبالإضافة ، ساهم المهاجرون في اقتصادات بلدانهم الأصلية من خلال الاستثمار المباشر فيّ مشاريع تجارية أو بدء أعمال تجارية جديدة. وقد بينت عدة دراسات أن المهاجرين العائدين من المرجح أن يبدأوا أعمال تجاريةمن أكثر من الأشخاص الذين لم يغادروا بلدانهم قط . والواقع أن شركات المغتربين تشكل في بعض البلدان بحصة كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر. ففي جورجيا، على سبيل المثال، ما يقدر بنسبة 17% من شركات القطاع الخاص تنتمي إلى المواطنين المغتربين . [2]

(1) – دونا بارن فلورينا برليا الاموال التي يحولها المهاجرون –مدونات البنك العالمي متحصل عليه من الموقع يوم2021/5/31على الساعة 22:12

https blogs.worldbank.org

(2) – بقلمدونا بارن فلورينا برليا،**الاموال التي يحولها المهاجرونمرجع سابق**

وإن كانت نسبة التحويلات بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين ضئيلة إلا انهم يساهمون في اخراج العملة الخاصة بدول الاستقبال عينيا أو تحويلها في شكل سلع توجه لدول الاصل مما ينشط إقتصاد دول المقصد بزيادة الطلب وكمستهلكين يساهمون في زيادة الطلب على السلع و الخدمات المحلية و بالتالي يؤثرون على مستويات الاسعار و الإنتاج فضلا عن الميزان التجاري

قدّم المهاجرون ولا يزالون يقدمون مساهمات اقتصادية كبيرة، في كل من بلدان المنشأ وبلدان المقصد. وتعدّ تحويلات المهاجرين النقدية إلى بلدانهم الأصلية من بين المساهمات الاقتصادية الأكثر بحثاً وفحصاً. وبما أن حجم الأموال المرسلة في شكل تحويلات قد ازداد بشكل حادّ على مر السنين، فقد زاد اهتمام صناع السياسات والأكاديميين بفهم كيفية مساهمة التحويلات، بشكل إيجابي وسلبي، في البلدان المتلقية . [1]

المبحث 02: إستراتيجية دول الاستقبال في ادارة الهجرة غير الشرعية إقتصاديا.

إرتبطت إستراتيجية دول الإستقبال في إدارة الهجرة غير الشرعية وفقا لتجاذبات السياسة و العلم الإقتصادي فلطالما تجادل علماء الإقتصاد حول التكاليف و المنافع الإقتصادية للهجرة غير الشرعية وانتهو الى تفسير ايجابي للظاهرة في حين ظلت و لاتزال الاطراف السياسية الرافضة للظاهرة تغذي التيارات الشعبوية المتصاعدة في الو م ا و اوروبا على وجه الخصوص من الإقتناع بإيجابية الظاهرة على دول الإستقبال وهذا راجع لعدة تفسيرات: –قد تكون المنافع الإقتصادية للهجرة اقل قيمة عند الناس لانهم رافضون للتغيير الإجتماعي و الثقافي الذين يخشونه من تلقي فلول المهاجرين أو عدم الادراك للمنافع الحقيقية التي اوضح الإقتصاديون وجودها أوعدم قدرة الاقتصاديون على ابراز جوانب خفية لتأثير الهجرة على الاقتصاد . [2]

وتبرز مسوح الهجرة أن الخوف من من الجريمة و الخطر على الثقافة أو الهوية عاملين قويين مؤثرين على الرأّي العام ، وأمام هذا الوضع تعكف دول الإستقبال على التعامل مع الظاهرة ضمن معيارين مختلفين يضمنان لها **النمو الإقتصادي** مع **الاستمرار و الإستقرار السياسي؟**

---

(1) –) **تقرير الهجرة في العالم لعام 2020 –المنظمة الدولية للهجرة ص 191**

(2) – كريم متقي مشكوري، "**الهجرة السرية للأطفال القاصرين المغاربة نحو أوربا** "رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانونالخاص)كلية العلوم القانون والاقتصادية والاجتماعية.جامعة سيدي محمد بن عبد الله)المغربص86

المطلب (01):سياسة حكومات دول الإستقبال في إدارة الهجرة غير الشرعي

تعمل حكومات دول الإستقبال مبدئيافي تعاملها مع ظاهرة الهجرة غيرالشرعية ضمن اللوائح الدولية التيٌ اقرتها المنظمات والمواثيق الدولية في هذا الشأن التي غالبا ما ينظر اليها في شقها السياسيكظاهرة إجرامية منظمة ولقد أدى تناميها واستفحالها زيادة على تشعب روافدها، لِتُصبِح أحد المتغيرات الأساسية للتهديدات الأمنية الجديدة على المستوى الإقليمي والدولي ومن اجلاقرار معايير دوليةلحماية جميع العمال المهاجرين وأسرهميكون معترفا بها من طرف جميع الدول اعتمدت الجمعية العامة للامم الاتفاقيةالدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ولمواجهة العصابات الدولية التي تتخذمن الاتجار بالبشر نشاطا لها وتجني من وراء ذلك الملايين قام المجتمع الدولي برد فعل إيجابي حول هذه المعضلة بإصدار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة ، إضافة إلى بقية الجهود ذات المنحى الدولي والإقليمي نستعرض منها[1]:

1/الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم)أنظرالملحق رقم01

اهتم المنتظم الدولي يهتم بقضايا الهجرة كما هو الحال مع الجمعية العامة للأمم المتحدة التي اعتمدت الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم 1بقرار رقم 158/45بتاريخ 18ديسمبر ،1990دخلت حيزالتنفيذ بعد مصادقة الدولة العشرون بتاريخ 10ديسمبر 2002

حسب مقتضيات المادة 87من الاتفاقية.لقد حاولت الاتفاقية إقرار معايير دولية لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم يكون معترفًا بها من طرف جميع الدول لتكون وسيلة لتشجيع الدول التي لا تتوفرعلى معايير دولية على ملائمة تشريعاتها مع المعايير المتعارف عليها دوليا لذلك عملت الاتفاقية على التعريف بالعامل المهاجر وفئات العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، ونصت على عدة حقوق من أجل ضمان حماية الحقوق الأساسية للمهاجرين سواء كانوا في وضعية "قانونية" أم لا احتوت الإتفاقية على93 مادة تجسد الصيغة الانسب لإحترام حقوق المهاجرين علميا وميدانيا وفي شق الهجرة غير الشرعية ركزت الاتفاقية على ضرورة التعاون بين الدول المعنية من أجل اعتماد تدابير مشتركة للحد من ظاهرةالهجرة غير الشرعية ومن هذه

(1) – نفس المرجع ص 87

التدابير :ضرورة التعاون بين الدول المعنية من أجل اعتماد تدابير تتعلق بالعودة المنظمة للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم إلى دولة المنشأ عندما يقررون العودة أو ينتهي إذن إقامتهم أو عملهم أو عندما يكونون في دولة العمل في وضع غير نظامي.ومن أجل منع ووقف عمليات التنقل والاستخدام غير القانونية للعمال المهاجرين الذين هم في وضع غير نظامي، تتعاون الدول الأطراف بما في ذلك دول العبور، وتشمل التدابير الواجب اتخاذها لتحقيق هذه الغاية في إطار ولاية كل دولة من الدول المعنية مايلي:

– اتخاذ تدابير ملائمة لمنع نشر المعلومات المضللة المتصلة بالهجرة خروجاً ودخولاً.[1]

– تدابير للكشف عن التنقلات غير القانونية للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم والقضاءعليها، وفرض جزاءات فعالة على الأشخاص أو الجماعات أو الكيانات "العصابات المتخصصة" التي تدير مثل هذه التنقلات أو يساعدون على تنظيمها أو إدارتها والتي لها فروع في الدول المصدرة والمستقبلة للهجرة . [2]

تدابير لفرض جزاءات فعالة على الأشخاص أو الجماعات أو الكيانات الذين يستخدمون العنف أو التهديد أو التخويف ضد العمال المهاجرين وأفراد أسرهم الذين هم في وضع غير نظامي [3]

– ضرورة اتخاذ دول العمل جميع التدابير الملائمة والفعالة التي تكفل في أراضيها وقف استخدام العمال المهاجرين الذين هم في وضع غير نظامي نظراً لأن أرباب العمل يستغلون العمال غير النظاميين أبشع استغلال، بما في ذلك القيام عند الاقتضاء بفرض الجزاءات على الذين يستخدمون مثل هؤلاء العمال.[4]

وتفرض الاتفاقية أن تتخذ الدول الأطراف حين يوجد على أراضيها عمال مهاجرين وأفراد أسرهم في وضع غير نظامي تدابير ملائمة لضمان عدم استمراريةالحالة ،[5]

(1) – الفقرة الأولى من المادة 68من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم

(2) – فقرة الأولى من المادة 68من نفس الاتفاقية.

(3) – الفقرة الأولى من المادة 68من الاتفاقية.

(4) – لفقرة الثانية من المادة 68من نفس الاتفاقية.

(5) – لفقرة الأولى من المادة 69من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

ولأجل ذلك تنص على أنه كلما نظرت الدول الأطراف المعنية في إمكانية تسويةوضع ؤلاءالأشخاص وفقاً للتشريع الوطني المنطبق وللاتفاقيات الثنائية أو المتعددةالأطراف، تؤخذ في الاعتبار الملائم ظروف دخولهم ومدة إقامتهم في دولة العمل والاعتبارات الأخرى ذات الصلة ولا سيما الاعتبارات المتصلة بحالتهم الأسرية . [1]

يتبين مما سبق أن الاتفاقية عملت على منح المهاجرين غير النظاميين بعض الحقوق الأساسية التي تحفظ كرامتهم وإنسانيتهم، وحاولت التقليص من حجم الظاهرةوذلك عن طريق التعاون والتشاور بين الدول المعنية بآثار الهجرة، من خلال تبادل المعلومات ومحاولة إيجاد تدابير فعالة وقوانين تعاقب الشبكات المتخصصة في الهجرة والتي تغتني على حساب المهاجرين غير الشرعيين، وكذلك إيجاد تدابير لمعاقبة ومواجهة أرباب العمل الذين يستغلون المهاجرين غير الشرعيين وذلك بتشغيلهم في أسوء الحالات بأجور ضعيفة.

لكن يتبين أيضا أن الحقوق التي كرستها الاتفاقية للمهاجرين قليلة، كما أن أغلب هذه الحقوق جاءت عامة وغير مفصلة وعلى الرغم من أن الاتفاقية حاولت حماية حقوق المهاجرين غير الشرعيين وعملت على محاربة الهجرة غير الشرعية، لكن يبدو أنها ركزت في إستراتيجيتها على الطابع الأمني و"الزجري" ولم تعمل على البحث عن الأسباب التي تدفع المهاجرين للهجرة، إذ كان عليها أن تركز على المعالجة الشمولية للظاهرة من خلال العمل على إرساء دعائم تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة بالدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين لكن ما يثير الانتباه هو أن هذه الاتفاقية لم تصادق عليها جل الدول الأوروبية1المستقبلة والمعنية بظاهرة الهجرة غير الشرعية، وبالتالي فقد أصبح ضرورياً انضمام هذه الدول إلى هذه الاتفاقية إن هي أرادت التعاون في مجال الهجرة ومحاربتها وعلى قلة الحقوق الواردة في هذه الاتفاقية وعموميتها، فإن الدول الموقعة عليها ملزمة بإعمال وتفعيل مقتضياتها من أجل صيانة حقوق وكرامة الإنسان المهاجر

02/اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة وبروتوكولها المكمل المتعلق بمكافحةتهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو:

(1) – الفقرة الأولى من المادة 69من الاتفاقية.

تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة الإطار العام لكل الجرائم المنظمة ومنها الجرائم المرتبطة بالهجرة غير الشرعية، وقد ألحقت هذه الاتفاقيةببروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو-**1-2-1**اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة:)أنظر الملحق رقم02

إن الجريمة في صورتها المألوفة، كانت معزولة حبيسة البلد الواحد تستطيع كل دولة بمعزل عن باقي الدول الأخرى معالجتها بالوسائل القانونية الداخلية، فهي شأن محلي صرف إلا أن هذه الجريمة، أخذت تأخذ بعدها الدولي شيئاً فشيئاً، بسبب الانفتاح الذي عرفته هذه الجريمة الدولية وسهولة الانتقال

1صادقت على هذه الاتفاقية لحد الآن 34دولة فكانت الفرصة مواتية لتأخذ الجريمة المنظمة مظهرا آخر فأصبحت ظاهرة تتخطى حدود الدولة بسرعة وأصبح موضوع الاهتمام بها ليس شانا محليا

ومن بين المجالات التي تنشط فيها العصابات الإجرامية في الجريمة الدولية المنظمة الهجرة غير الشرعية وفي خضم هذه التفاعلات ازدهرت حركة الهجرة غير الشرعية وفتح المجال واسعاً أمام المهربين, لتصبح هذه الهجرة صناعة مربحة تدر على هؤلاء أرباحا خيالية قد تصل حسب بعض التقديرات إلى عشرة مليارات من الدولارات يتقاسمها المهربون والسماسرة ومن يشاركهم من رجال القرار وأغلبهم من أوربا

تعتبر هذه الاتفاقية المحور الأساسي لإستراتيجية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة فمقتضياتها تعتبر آليات ترسى عليها الأهداف التي يتعين على الدول أن تتضافر فيما بينها لفائدة الإنسانية وتشكل هذه المعايير أيضا قاعدة صلبة للتعاون الدولي، و لتعزيز هذه الاتفاقية صدر بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البحر والجو والبر

03/ <u>بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنيةأنظر الملحق رقم 03</u>[1]

(1) – عتمد وعرض للتوقيع والتصديق بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الدورة بتاريخ**15**نوفمبر **2002**

أمام الوضع المأساوي للمهاجرين غير الشرعيين قام المنتظم الدولي بإصدار بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، يروم منع ومكافحة تهريب المهاجرين وذلك بتعزيز التعاون بين الدول الأطراف.من أجل ذلك يبيح البروتوكول اعتلاء السفن وتفتيشها وتقديم عناصر مافيا التهريب إلى القضاءالجنائي كما يؤكد هذا البروتوكول على ضرورة وضع مخطط شامل بما في ذلك التعاون وتبادل المعلومات واتخاذ تدابير مناسبة اجتماعية واقتصادية مع الحث على معالجة الأسباب الجذرية للهجرة ومنها خاصة آفة الفقر وازدياد تهريب المهاجرين وانتشارالجريمة المنظمة عبر الوطنية وإذا تأملنا بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجوالمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية تتضح لنا بوضوح الفجوة في معالجة المشكلة، إذ أن البلدان الأوروبية دفعت القضية برمتها إلى حماية مصالحها الاقتصادية وأمنها الحدودي من خطر المهاجرين دون النظر في طرف الخيط الأول الذي يقود الشباب إلى هذه الصلابة في مواجهة الموت من أجل الوصول إلى الأراضي الأوروبية.

يتبين مما سبق أن أحدا لم ينتبه إلى أن الحلول الأمنية وحدها تفتح الباب للمزيد من التحايل والابتكارات في وسائل التهجير، كما أن المواجهة "البوليسية" لا تحول بين الشباب والأطفال وبين الموت ولا تضمن الراحة لخفر السواحل في أوربا و لا توهن عزائم الذين قرروا المغامرة بحثاً عن حياة أفضل، وربما بات على الأوروبيين والأفارقة من أطراف الشراكة أن يبحثوا اليوم عن مخرج اجتماعي واقتصادي واستثمارات جديدة ومشروعات مشتركة في المنطقة والعمل على إنفاق ملايين خفر السواحل على المشاريع الاقتصادية والاجتماعية لفتح أبواب الفرص للجميع لوقف رحلات الموت في البحر.

04/إنشاء وكالة فرونتكس هذا وبالموازاة مع اتفاقيات إعادة الإدخال وفي إطار تشديد الحراسة على الحدودالأوروبية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية أنشأ الاتحاد الأوروبي في أكتوب 2004وكالة أوروبية لإدارة التعاون الميداني بشأن الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحادالأوروبي)هيئة مستقلةومتخصصة مكلفة بتنسيق التعاون العملياتي بين الدول الأعضاء في ميدان حماية الحدود **Border security**تعرف باسم "فرونتكس"**Frontex**مهامها

–تنسيق التعاون العملياتي **Operational cooperation**بين الدول الأعضاء في مجال إدارة الحدود الخارجية

–مساعدة الدول الأعضاء على تدريب حرس الحدودعن طريق تطوير معايير مشتركة للتدريب، عقد ندوات وورشات عمل لموظفي السلطات المختصة

–تطوير الأبحاث ذات الصلة بالسيطرة على الحدود الخارجية ومراقبتها

–مساعدة الدول الأعضاء في الظروف التي تستدعي زيادة الدعم التقني والعملياتي علىالحدود.

–تزويد الدول الأعضاء بالدعم اللازم في تنظيم عمليات العودة المشتركة رعايا الدول الثلاث الذين يقيمون بصورة غير شرعية في الدول الأعضاء . [1]

هذا ورغم السعي الحثيث للوكالة من أجل وقف تدفق مهاجري القوارب غيرالشرعيين من إفريقيا إلى الإتحاد الأوروبي إلا أنها صادفت في عام الـ **2008**نجاحا أقلفي حمل الدول الأوروبية على التعاون مع بعضها البعض فضلا عن دول الشمالالإفريقي إذ ركزت العملية "نوتيلوس" التي تولتها هذه الوكالة على تدفق المهاجرين بينشمال إفريقيا وإيطاليا ومالطا، لكن لم تبعد أحدا إلى شمال إفريقيا، ويعزى إخفاقها في هذهالعملية إلى "الاختلاف في الرأي حول المسؤولية عن المهاجرين الذين تم إنقاذهم منالبحر"، كما أدت عملية "هيرا" الخاصة بفرونتكس أثناء عام **2008**إلى درع وتشتيت نحو**4**آلاف و **373**مهاجرا غير موثقين إلى غرب إفريقيا كانوا متوجهين إلى جزر الكناري أما فيعامالـ**2009**فقد تأخرت العملية الثانية لنوتيلوس، بسبب عدم اتفاق مالطاوإيطاليا على الدولة المسؤولة عن استضافة الأشخاص الذين تم إنقاذهم من البحر، وللمرةالأولى في تاريخها أسفرت عملية لفرونتكس، في **2009/06/18**عن اعتراض وإعادةمهاجرين من وسط البحر المتوسط إلى ليبيا وشاركت طوافة "بوما" ألمانية في العمليةنوتيلوس الرابعة، المنسقة من قبل حرس الحدود الإيطالي، في اعتراض قارب يحمل**75**مهاجرا على مسافة **29**ميلا جنوب لامبادوزا وتناقلت التقارير أن حرس الحدودالإيطالي سلم المهاجرين إلى قارب دورية ليبي، قام الأخير بنقلهم إلى طرابلس، حيث–وحسب التقارير– "سلموا إلى وحدة عسكرية ليبية"لى الرغم من البرنامج المكثف لمراقبة الحدود المشددة والمنسقة في سياسةالجوار:

(1) – وكالة حراسة الحدود الأوروبية

/:http://www.frontex.europa.eu

مراقبة دخول المهاجرين، قراءة وثائق السفر آليا وإنشاء قوات حرس الحدودتدريب الشرطة والجيش للدول الشريكة المكلفة باستقبال وضبط المهاجرين والتعاون فيمجال الشرطة فإن الإحصائيات تشير إلى إبعاد فرنسا **19**ألف **841**مهاجر غير شرعيسنة **2005**وإيقاف الجزائر **8000**مهاجرا غير شرعي من جنسيات مختلفة) **19**بلدا، **90%2007**منهم يستعملونها كمنطقة عبوركما نجحت إيطاليا في ترحيل **42**ألف مهاجرا، وتسوية وضعية **517**مهاجرا غيرشرعي سنة ،**2006**هذا وتشير الأرقام إلى وصول ما يقارب **70**قارب هجرة غيرشرعية إلى إيطاليا قادمة من الدول المغاربية، على رأسها الجزائر بنسبة **40%**سنة. **2009**

وفي الشق الامني عملت دول الاستقبال خاصة دول الإتحاد الاوربي بإعتبارها اكثر الدول المستقبل للمهاجرين غير الشرعيين على اعتبار الظاهرة ذات تاثير سلبي على دولها ومجتمعاتها من خلال:

05/ تشديد الحراسة الأمنية على الحدود الأوروبية:

اتخذت الدول الأوروبية العديد من الإجراءات الأمنية لتشديد الحراسة على طول سواحلها، يذكر من بينها: المشروع الإسباني الممول من طرف الاتحاد الأوروبي،القاضي ببناء جدار حدودي يصل علوه إلى ستة أمتار، وهو جدار مجهز برادار للمسافات البعيدة وبكاميرات الصور الحرارية، وأجهزة للرؤية في الظلام وبالأشعة تحت الحمراء وفي الوقت نفسه قامت اسبانيا بإنشاء مراكز للمراقبة الإلكترونية، مجهزة بوسائل إشعارليلي ورادارات، ودعمت هذه المراكز بجهاز "سيف"، وهو جهاز مدمج لحراسة المضيق،بالإضافة إلى مشروع إطلاق قمر صناعي أطلق عليه اسم "شبكة فرس البحر" لمراقبةعمليات الهجرة غير الشرعية وهو شبكة سريعة لمراقبة البحر، ويعتبر هذا النظام رائدافي مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، إذ لأول مرة في التاريخ تتبادل دول المنطقة معلومات بينها، عبر إشارات أقمار صناعية لمراقبة حركة قوارب المهاجرين غيرالشرعيين وأيضا تهريب المخدرات عبر البحر، ويسمح النظام الجديد بتوزيع المعلومات المستمرة حول تدفق المهاجرين غير الشرعيين، ومواقع واعتراض القوارب المشبوهة بالإضافة إلى تنسيق عمليات الإنقاذ عبر ربط الاتصال بالشرطة في كل بلد . [1]

(1) –) نادية ليتيم، فتيحة ليتيم، "البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية" متحصل عليه من:

وعموما ضلت اللوائح الدولية التي اسندت اليها دول الإستقبال سياساتها في التعامل مع ظاهرة الهجرة الغير شرعية يشوبها الغموض نظرا لتباين السياسات الداخلية الخاصة بكل دولة و الواقع الإقتصادي لها ، ومحدودية مشاركة جل الدول في امضاء هاته الاتفاقيات ، والتباين في ابرام الإتفاقيات الثنائية و الاقليمية و الاطراف الخاضعة لها ، وغياب سلطة الزامية تمكنها من فرض نمط التعامل مع الظاهرة كون هذه الاخيرة تتأثر بعدة مستويات منها الظروف الدولية المختلفة من ازمات داخلية او اقليمية كالظروف المتعلقة بالنزاعات وغيرها .

وانطلاقا من هذا المنظور تعاملت دول الإستقبال مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية بمنحى جزئي ، (كل دولة على حدى) حسب السياسات و التيارات الداخلية للسلطة في شقها السياسي ، إذ تشكل التيارات المتطرفة في اوروبا مثلا مسارا مناوئا للظاهرة بإستهجانها و العمل على محاربتها و الحد منها في حين تتيح التيارات المعتدلة مسارات مرنة في التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية ،ونظرا لتنامي الظاهرةهذه الاخيرة بشكل رهيب خلال السنوات الاخيرة أوثرت النظريات الإقتصادية في تحليلها لظاهرة الهجرة غير الشرعية على التحليل السياسي بانتهاج سياسة مشتركة للهجرة الوافدة تتضمن استراتيجيات أكثر اتساما بالطابع الدينامي من اجل ايجاد توازنات داخل دول الإستقبال.

من جانب آخر تنحى دول الإستقبال في تعاملها مع الظاهرة بمنطق الجذب و الترك فبالنظر لنسب تزايد تعداد المهاجرين الى دول الإستقبال نجدها تتفاوت من مرحلة الى اخرى بحسب سياسات دول الإستقبال التي تغذيها متطلبات البيئة الداخلية (العمالة) ومعطيات البيئة الخارجية (الدولية) وتعد مرحلة الازمات التي التي تمر بها دول الإستقبال عاملا مهما ومحددا في التعامل مع سياسات الهجرة و التي تأرجحت من التشجيع الى الوقف فبالإستقراء التاريخي لجزء من سيرورة الهجرة مثلا الى اوروبا نجد ان دول هذه الاخيرة ابرمت عدة اتفاقيات في هذا الشأن مع دول الضفة الجنوبية للبحر الابيض المتوسط فبعد الحرب العالمية الثانية انتهجت اوربا سياسة ترمي لإستقبال اكبر عدد من الهاجرين من أجل إعمار القارة التي انهكتها الحروب وقضت على

www.digitial.ahram.org.eg/checkpart.aspx ?serial=409039

نسب مرتفعة من السكان ، و الحاجة الإقتصادية من اجل اعادة بناء البيت الأوربي المتهاوي وتجسد ذلك في الإتفاقيات الثنائية التي كانت تبرمها مع الدول المغاربية حديثة الإستقلال وبالرغم من أن هذه الاتفاقيات استطاعت أن تحقق توافقا نسبيا بين الحكومات على المستوى الإجرائي، إلا أن المرحلة لم تؤشر على إرادة حقيقية لدى دول المجموعة في تأسيس سياسة جماعية للهجرة، والتعامل معها وفق أجندة أوربية فوق حكومية.ويوضح الجدول التالي مختلف الاتفاقيات المبرمة بين حكومات أوربية ودول مغاربية . [1]

المغرب	الجزائر	تونس
–اتفاقية بين المغرب وفرنسا في فاتح يونيو1963 الخاصة باليد العاملة المغربية والتيحددت ترتيبات العمل القاروالموسمي،وإجراءات التجمع العائلي.	Accords "اتفاقيات ايفيان في18 مارس 1962 ،نصتÉvian’على حرية التنقل بين البلدين	اتفاقيةة استخدام القوى العاملة التونسية في9 اوت 1963 مع فرنسا. – اتفاق دبلوماسي تونسي ألماني حول استخدام. القوى العاملة التونسية في 17 ديسمبر 1965–
اتفاقية 9 يوليوز 1965 بين المغرب وفرنساالمتعلقة بنظام التضامن الاجتماعي للعمال المهاجرين	بروتوكول 10 أب ريل 1964 الذي وقعت عليه فرنسا والجزائر والمتعلق بالحد من حجم العمال.	– اتفاقية استخدام القوى العاملة التونسية في غشت 1969 مع بلجيكابروتوكول مع الحجرةالاقتصادية
–اتفاقيتين خاصتين باليد العاملة بين المغرب وبلجيكا الأولى في 17 غشت 1964 ، والثانية. بتاريخ 14 يونيو 19	–اتفاقية 27ديسنمبر 1968 المتعلقة بحرية تنقل وعمل وإقامةالمواطنينر الجزائريين وأسرهم في فرنسا	النمساويةلاستخدام القوى العاملة التونسية في 20 نوفمبر

(1) – كريم يوسف ، **تحولات الهجرة في منطقة البحر الابيض المتوسط ،حالة الغرب العربي نموذجا**،اصدارات المركز العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الإقتصادية ألمانيا برلين– الطبعة الاولى مارس 2021 ،ص75

		1970 مع النمسا.

ويبدو أن الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها تتشابه إلى حد كبير، حيث تم التوقيع عليها في إطار واحد وهو تمكين الدول المستقبلية للهجرة من قبول اليد العاملة اللازمة **لتنمية اقتصاداتها**، في المقابل فهي تمكن الدول المصدرة للهجرة من إيجاد حلول مؤقتة للمشاكل التي تعترضها في سبيل تحقيق نموها من خلال استفادتها من عائدات اليد العاملة من العملة الصعبةإلا أنه انطلاقا من سنة 1973ستدخل هذه الهجرة مرحلة جديدة فرضتها أسباب متعددة منها تأزم الأوضاع الاقتصاديةالعالمية الأوربية على إثر الأزمة البترولية التي جاءت كورقة ضغط استخدمها العرب ضد المجتمع الدولي لحمله على حل القضية الفلسطينية، وترتب عن هذا الوضع الجديد أن أقدمت الدول الأوربية على نهج سياسة متشددة حيال الهجرةمن خلال تشديد المراقبة في الحدود ومنع دخول المهاجرين إلى ترابها، فتم وثم وقف الهجرة بصفة رسمية لتبقى محصورة في إطار التجمع العائلي و اللجوء السياس ي والعقائدي، وفي بعض الأحيان قبول المهاجرين لأسباب انسانية وصحية محضة، مما أدى إلى انخفاض قوي في عدد المهاجرين السنويين .[1]

وقد تواصلت السياسة التحفظية إزاء الهجرة من قبل فرنسا وسائر الدول الأوروبية من خلال وضع شروط قانونية وترتيبية صارمة لدخول أراضيها على رعايا دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، و تدعم هذا التوجه مع بروزتيارات يمينية متطرفة ترى في المهاجرين بما في ذلك الشرعيين سببا لكل مشاكل أوروبا. إلا أن المستجدات الدولية و الازمات فرضت منطقا مخالفا لاسيما في دعوات الإقتصاديين من تبني الجانب الإيجابي للهجرة في شقها الإقتصادي ففي كلمة السيد **ديفيد ليبتون** "النائب الاول المدير العام لصندوق النقد الدولي في مؤتمر" **هل تعمل الهجرة لصالح الجميع في اوروبا؟**" قدم هذا الاخيرمقاربة اقتصادية حول الأثر الإيجابي للهجرة وضرورة صناع السياسات بالإقتناع بجدواها :حيث قدم :

(1) – Caroline DEMOULIN, «Les flux migratoires en Méditerranée », Mémoirede Master 2 Droit)1(Public, spécialité sécurité et défense transméditerranéenne, Université du Sud, Toulon, Année universitaire 2010-2011, p16-20

–إن نظرية عرض العامالة تتطلب ثبات كل العوامل الاخرى وهو غير واقع بالتأكيد فمعظم الآراء التي تشير الى مزايا الهجرة تشير الى واحد أو أكثر من العوامل غير الثابتة و بعبارة أخرى تشير الى ما يمكن أن نسميه التوازن العام و الآثار الديناميكية ومن هذه العوامل :

* قد تكون العامالة المهاجرة مكملة للعمالة المحلية و ليست بديلا لها.

*ومن المؤكد أن المهاجرين ينفقون جانبا كبيرا مما يكسبون و بقاتالي فهم يرفعون الطلب بما في ذلك الطلب المشتق عن العمالة ومن ثم يساهمون في زيادة الأجور و خلق وظائف جديدة.

*وفي نهاية المطاف كل منشآت الأعمال تستثمر في زيادة رأس المال لدى المهاجرين ورفع الإنتاجية و الحد من الضغوط الخافظة للأجور.

* وسيعاد تدريب العمالة الوطنية لتشغل وظائف تدر دخلا أكبر أوتنتقل إلى أماكن تتمتع بأسواق عمل اقوى

وقد حددت الادبيات كثيرا من مثل هذه العوامل التي يمكن نظريا ان تحقق منافع و التي أثبتت عمليا، أنها تحقق منافع بالفعل

كما ربط **ديفيد** ظاهرة الهجرة بالتجارة اين اكد انه مثاما تؤدي التجارة بمرور الوقت الى التخصص وفقا للميزة النسبية، قد يستغرق الأمر وقت حتى تترسخ الآثار الديناميكية للهجرة لأنها تعتمد على تكييف منشآت الأعمال ومن ثم فقد يكون الخاسرون كثر لفترة من الوقت ، كما أن تحويل التجارة يحتاج الى العمالة المحلية الى تعديل أدواتها أوالإنتقال إلى موقع آخر لكي تصبح من المستفيدين من الهجرة. ومن ثم فرسالتي هي كالتالي"**إن للهجرة منافع إقْتصادية مثبتة ولكن مثلما هو الحال في النقاش الاوسع حول العولمة علينا ان ندرك أيضا ضرورة بذل جهد أكبر فيما يتعلق بالهجرة ولا سيما لتكوين صورة أوضح...وإذ نستعرض ما استخلصناه من الابحاث و التجارب المتعلقة بالهجرة ، علينا توخي الحرص في تحديد ما يصدق في النظرية، وما يبدو أنه يصدق في الواقع العملي...ينبغي أن نسعى لإلقاء الضوء على موضوع الهجرة حتى نقدم الإرشاد المطلوب لصناع السياسات في المهام التي يضطلعون بها، ينبغي أن نكون صرحاء ايضا بشأن الفائزين و الخاسرين و الفترات لإنتقالية واحتياجات إعادة التدريب ونقل**

الموقع والآثارعلى المالية العامة وبرامج الرعاية لإجتماعية،وعلينا أن نكون صرحاء في الأساس بشأن السياسة"[1]

إن الدور الذي يجب ان تضطلع به حكومات دول الإستقبال هو البحث في خلق سياسات اكثر ملاءمة على انعكاسات الهجرة على المديين القصير و الطويل، فمن معايير الإختيار و خدمات التوطين وقواعد العمل وفرص التعليم ،الى السياسات الثقافية ذات الصلة لإستيعاب المهاجرين ، تستطيع السياسات الحكومية تغير الموازين بين تجارب الهجرة الإيجابية و السلبية على المستويين الإقتصادي و الإجتماعي.

كما كان للأزمات العرضية دور في بلورة سياسات دول الإستقبال في التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية،فأزمة فيروس كورونا كوفيد 19 مثلا التي ضربت العالم و الحقت خسائر اقتصادية و بشرية في العالم التي كانت تدر دخلا على مواطني دول الإستقبال ، لم تقوض من حجم الظاهرة بل ازداد استفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية الى دول الجذب ففي ذات السياق ذكر بيان لوزارة الداخلية الإيطالية في 30يوليو الماضي أن الأزمة الصحية و الإقتصادية الناجمة عن فيروس كورونا تسبت في حصول تدفق إستثنائي للمهاجرين غير الشرعيين حيث اعلنت وزيرة الداخلية الإيطالية **لوتشانا لامورغيزي** في 17 اغسطس 2020ّ أن عدد المهاجرين الوافدين الى ايطاليا ارتفع بنسبة تناهز 150 % خلال الاشهر 12 الاخيرة وقد بلغ عدد المهاجرين مابين اوت 2019 و 31 يوليو2020 وصل العدد الى 21618 مهاجر الى السواحل الايطالية بزيادة قدرها 7،148 %مقارنة بعدد المهاجرين في العام الماضي (8691) ووفد نحو 6%،41 من المهاجرين من تونس ، 5،40 % من ليبيا في حين أن 12% من بنغلاداش و 07 % من ساحل العاج.

كم عرفت اسبانيا تزايدا في تدفقات المهاجرين على سواحلها الجنوبية القادمين من شمال افريقيا حيث ابدى **بيدرو سانشاز** رئيس وزراء اسبانيا الاشتراكي الجديد ترحيبا باللجئين و استقبل سفينتين

(1) – كلمة السيد **ديفيد ليبتون** ، **معالجة الجدل الدائر حول الأثر الإقتصادي للهجرة**، بروكسل بلجيكا 9 يناير 217– متحصل عليه يوم 2021/06/02 على الساعة 21:44 من الموقع

www.imf.org/ar/news/articles/

تقلان مهاجرين رفضت ايطاليا استقبالهما على الرغم أن اعداد القوارب التي تصل من المغرب زادت أيضا . [1]

في ذات السياق يواجه مسؤولي الإتحاد الأوربي في بروكسل صعوبات في الإنفاق على استجابة مشتركة لأزمة الهجرة لتهدئة تورات في ايطاليا و المانيا واشار القادة الى قلقهم بشأن اسبانيا الاسبوع الماضي عندما توصلو الى اتفاق جديد بشأن الامر و تعهدو بمساندة مدريد و الرباط على كبح تدفق المهاجرين.[2]

– غير ان تعامل الدول الأوربية في التعامل مع زيادة الهجرة غير الشرعية يحمل كثيرا من التباين ففي حين تنأى بعض الدول الى رفضها نجد بعضها ترحب بها لاسيما بعد تبعات فيروس كورونا التي قضت على اغلبية الشعب الأوربي هذا من أجل اعادة الإعمار من جهة و اعادة التوازن الإقتصادي من خلال ملىء الشواغر من العمالة المفقودة من جهة أخرى و استغلال المهاجرين غير الشرعيين من خلال دمجهم في وظائف ضرورية لإستمرار النمو الإقتصادي لدول الإستقبال.

ومن خلال كل هذا تتباين سياسات دول الإستقبال في تعاملها مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية وفقا للظروف الداخلية و التشريعات الداخلية و الدولية بهذا الشأن كما أن الظروف الإقتصادية العامة و الخاصة لكل دولة تعد محددا هاما في رسم ساسات الهجرة .

المطلب (02): توظيف الهجرة غير الشرعية كآلية خفية لتحقيق النمو إلاقتصادي

لما كان هدف صناع السياسات في دول الإستقبال هو الحرص على ضمان الإستقرار السياسي لمجتعاتها الذي لا يتاتى إلا من خلال قيام إقتصاد قوي قوامه النمو في ظل الإقتصاديات القارية والإقليمية والعالمية المتنامية ، ومن اجل تحقيق ذلك عكفت جل الدول المستقبلة للمهاجرين غير الشرعين بالعمل على توظيف الظاهرة خدمة لأغراضها الإقتصادية و ضمانا لإستمرارها السياسي من خلال عدة آليات :

---

(1) – **لماذا تزايدت الهجرة غير النظامية من الاقليم الى اولروبا عام 2021، مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة ، سبتمبر 2020**، متحصل عليه يوم 2021/06/03 على الساعة 10:55 من الموقع

www،futureuae،com/ar-Ae/mainpage/ltrm/5820

(2) – **الهجرة تثير الجدل حول اثارها الاقتصادية .. مرجع سابق**

01- آليـــــة الإدمـــــاج :

يعد الادماج في سوق العمل مجالًا رئيسياً من مجالات السياسات التي تتبعها الدول. وينصب تركيز متزايد على أهمية هذا الإدماج من حيث مساهمات المهاجرين الاقتصادية في المجتمعات المستقبلة والمجتمعات الأصلية . فيُقدر مثلًا أن المهاجرين أسهموا بنسبة 9.4 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في 2015 ، غير أن تحسين الإدماج، في مجالات منها العمالة، يمكن أن يضيف تريليون دولار سنوياً إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

وبالنسبة للمهاجرين، كما لغير المهاجرين، يؤدي الإدماج في سوق العمل إلى زيادة أمنهم الاقتصادي، ويعزز رفاههم وشعورهم بالانتماء إلى المجتمعات المستقبلة.[1]

ويتألف الإدماج في سوق العمل من أبعاد مختلفة، تتراوح بين الحصول على فرص العمل والدعم وفي هذا السياق يعد بلاغ اللجنة الأوروبية في حزيران/ يونيو 2003 بشأن الهجرة الوافدة والاندماج والعمالة، قدمت اللجنة اقتراحات لتعزيز الاندماج على صعيد الاتحاد الأوروبي وعلى الصعيد الوطني آليهما فيما يتعلق بالمجالات الرئيسية لهذه السياسة الشمولية، التي عُرِّفت على النحو التالي:

-الاندماج في سوق العمل.

-الحصول على التعليم واكتساب المهارات اللغوية.

-الاستفادة من مرافق الإسكان والتخطيط الحضري والإقليمي الشامل.

-الحصول على الخدمات الصحية والاجتماعية.

-الانخراط الفعال في الحياة المدنية والمشاركة فيها.

– ويُرى الاندماج في سوق العمل على أنه عنصر أساسي في سياسة الاتحاد الأوروبي بشأن الاندماج. وبناءعلى ذلك أعيد النظر في المبادئ التوجيهية لسياسة العمالة لعام 2003 من أجل مطالبة الدول الأعضاء باتخاذ تدابير لتحديد أهداف ترمي إلى التحقق من اندماج العمال المهاجرين في سوق العمل، والحد من فجوة البطالة بينهم وبين المواطنين، والعمل بمزيد من الفعالية لتحويل العمالة غير المعلنة إلى عمالة قانونية مشروعة. ويدعم تدابيرالاندماج بالفعل عدد

(1) – تقرير الهجرة في العالم لعام 2020 –المنظمة الدولية للهجرة ص 194

من سياسات وبرامج الاتحاد الأوروبي، ولا سيّما في مجال التماسك الاجتماعي ومنع التمييز،مع الاستعانة في ذلك بأموال التكيف الهيكلي .[1]

غير ان سياسة الإدماج التي تتبنها دول الإستقبال عادة ما تتصادم مع عراقيل اجتماعية و ثقافية تحول او تقويض من الوصول الى النتيجة المرجوة أمام هذا وظفت دول الإستقبال مل يعرف بالشركاء الإجتماعيون الذين يلعبون دوراً رئيسيا في عملية الإدماج. وبناء على خبرة منظمات الشركاءلاجتماعيين في كل من بلجيكا وأيرلندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وبلدان أخرى، يسّرت منظمةالعمل لدولية تطوير منهجية لتسهيل الإدماج في مكان العمل. ويعتمد النهج على التسليم بأن الاندماج يقتضي من المهاجرين والمؤسسات المضيفة والأفراد اتخاذ خطوات متروية ومتعددة ومتتابعة على مرالوقت .من اجل الحصول على نتائج مرضية.

استعمال العمالة ذات المهارة المنخفظة لتغطية الشواغر و زيادة النمو:

وقد دُرست المساهمات الاقتصادية للمهاجرين في بلدان المقصد دراسة متعمقة مع مرور الوقت. وتوجد أدلة كبيرةعلى كيف يقوم المهاجرون من ذوي المهارات المنخفضة والعالية بتصحيح حالات النقص في العمالة، التي قد تتعلق بفئات أو قطاعات أو مهن معينة.، وفي البلدان التي توجد فيها حصص كبيرة من السكان الأصليين ذوي المهارات العالية، يُكمل العمال المهاجرون ذوو المهارات المنخفضة مهارات السكان الأصليين بشغل وظائف في قطاعات يعاني فيها المواطنين من نقص في العرض. وتكون هذه القطاعات في كثير من الحالات، أيضا قطاعات لايرغب العمال المحليون في العمل فيها ، وهذا لا يعالج الثغرات في العمالة في قطاعات مثل البناء والزراعة فحسب، بل يسمح أيضاً للعمال المحليين في القطاعات ذات المهارات العالية بزيادة التخصص في عملهم.

كان هذا التكامل في المهارات مهماً بالنسبة لنساء بلد المقصد ذوات المهارات العالية. وإذ شغل المهاجرون وظائف في مجال رعاية الأطفال والتدبير المنزلي، تمكنت العاملات من السكان الأصليين من زيادة مشاركتهن في مكان العمل ومن إنتاجيتهن. فعلى سبيل المثال، وجدت دراسة

(1) – (01) .**نحو نهج عادل للعمال المهاجرين**مرجع سابق ص63

أجريت في إيطاليا أنه عندما وُجد عرض كبير من المهاجرين ممّن يقدمون الخدمات المنزلية، أمضت الإيطالية الأصلية مزيداً من الوقت في العمل.

وخلصت دراسة أجريت في عام 2011 في الولايات المتحدة إلى نفس الاستنتاج، مما يشير إلى أنه بخفض تكاليف الخدمات المنزلية، تزيد الهجرة ذات المهارات المنخفضة من عرض العمالة ومتوسط ساعات العمل في السوق لنساء بلد المقصد ذوات المهارات العالية ،وتعتمد بعض البلدان اعتمادا شبه كامل على العمال المهاجرين، ولا سيما في قطاعات مثل البناء والضيافة والبيع التجزئة. ففي الإمارات العربية المتحدة والكويت، على سبيل المثال، يشكل المهاجرون الدوليون نسباً كبيرة ضمن سكانها الوطنيين (88 % و 76 % على التوالي)، وبالنسبة للبلدان التي تشهد انخفاضاً في عدد السكان، يمكن أن يكون للمهاجرين أهمية جوهرية في التخفيف من بعض العواقب الاقتصادية السلبية المرتبطة بتقلص عدد السكان التي قد تعيق الإنتاجية والنمو الاقتصادي العام في البلد . [1]

ومع انخفاض معدلات الخصوبة في مناطق مثل أوروبا، يظلّ المهاجرون من أهم المساهمين في النمو السكاني والعرض فيما يخصّ اليد العاملة، وفي الاتحاد الأوروبي، لم يسهم التغير الطبيعي في السكان (المواليد والوفيات) إلا بنسبة 20% في النمو السكاني في الفترة من عام 2012 إلى عام 2016 ، في حين أضاف صافي الهجرة 80 % إلى مجموع الزيادة السكانية/

(1) – تقرير الهجرة في العالم لعام– 2020 المنظمة الدولية للهجرة ص192

خلاصة

رغم الجدل المحموم حول ظاهرة الهجرة غيرالشرعية بكونها ظاهرةعالمية تعاني منها دول الجذب (الإستقبال) من أنها ظاهرة سلبية تعالت اصوات التيارات الشعبوية و الاحزاب السياسية المتطرفة حول التنديد بمخاطرها على مجتمعاتها و ضرورة الحد منها تحت مظلة اللوائح وقرارات المنظمات و الهيئات الاممية و كذا التشريعات المحلية،غير أن تداعياتها على نمو دينامكيات اقتصادياتها اتاح للكثير من دول الإستقبال توظيفها فيما يحقق لها نتائج ايجابية على اقتصادها ، كما أن الاثار المترتبة على استغلال الظاهرة يعطي تفسيرا قويا لمدى تعامل حكومات دول الإستقبال على انتهاج سياسات تمكنها من توظيف الهجرة غير الشرعية كآلية خفية تساهم بشكل غير مباشر في رفع إقتصادياتها ،ومن أجل تكميم افواه المطالبين للحد منها تجنح حكومات دول الإستقبال تارة الى تقويض الظاهرة عبر سياسات صارمة من شأنها اجلاء نسب منها، وتارة بغض الطرف عنها وفقا لما يخدم مصالحها و الذي يضمن استمرار سياسة نظمها .

الفصل الثالث:

واقع الهجرة غير الشرعية للأفارقة وانعكاساتها الإقتصادية على الجزائر

تمهيد:

لم تكن الجزائر بمنآئ عن غيرها من الدول التي تشهد انتشارا مخيفا لظاهرة الهجرة غير الشرعية فقد صنفت كبلد مصدرا للهجرة من جهة ومستقبلا لها من جهة أخرى، ودولة عبور، بحيث جعل منها موقعها الجغرافي باعتبارها بوابة إفريقيا بلد عبورلأعداد كبيرة من المهاجرين القادمين من دول الساحل الإفريقي، كما أسهم اتساع شريطها الحدودي في إن تكون قبلة للمهاجرين المتجهين نحو الشمال، وما ينجر عن هذا التوافد الكبير عن استفحال للظاهرة التي ألقت بظلالها على النسق الداخلي للبلد واثاره المتزايدة على المستوى الإقليمي و النسق الدولي وبشيء من الإستقصاء عن الظاهرة نجد النزوح الإفريقي أولى مظاهر الهجرة غير الشرعية في الجزائر إذ لم يعد التواجد الإفريقي للمهجرين في الجزائر مجرد ظرف عابر بل ازداد تاثيره على مناحي الحياة في البلاد بشكل ملفت للنظر وفق محددات عززت من تنامي الظاهرة وساهمت في تطورها عبر مسارات زمنية معينة ، ارتأيت في هذا الفصل تحليل الظاهرة ضمن اطارها الإقتصادي السالف الذكر لدول الإستقبال ولإسقاطها على دولة الجزائر بإعتبارها دولة استقبال بإمتيازللمهاجرين الافارقة شأنها شأن دول الاستقبال الاخرى .

وعليه قمت بتقسيم تحليل هذ الفصل الى مبحثين **يتناول الاول** منه : كرونولوجيا تطورظاهرة الهجرة غير الشرعية للأفارقة في الجزائربتوضيح محددات الدخول الغيرشرعي للمهاجرين الأفارقة لى الجزائر، وكذا تطورمسارات الهجرة اليها .

أما **المبحث الثاني** خصصته بتبيان الأثر الإقتصادي للمهاجرين الافارقة على اقتصادالبلاد،وكيف تعاملت الجزائر مع الهجرة غير الشرعية اليها إقتصاديا.

المبحث 01 : كرونولوجيا تطورالهجرة الغير شرعية للأفارقة في الجزائر

لم تكن هجرة الأفارقة الى الجزائر وليدة العصر الحديث بل امتدت لحقبات سابقة،وازداد تفاقمها مع ازدياد تدفق المهاجرين الافارقة بهدف الوصول الى الهدف النهائي"الحلم الاوربي" ليتكدس الألاف منهم عبرمسارات الهجرة المختلفة في دول العبور والتي كانت الجزائر احدى الدول التي احتضنت الظاهرة ،نظرا لعدة محددات داخلية و خارجية ساهمت في استفحال تنامي هجرة

الافارقة إليها بشكل متزايد وعبرمسارات وظروف مختلفة كان لها الاثر في تذبذب نسب الولوج الى الجزائر.

المطلب (01): محددات الولوج الغير شرعي للأفارقة الى الجزائر.

لقد غذى ولوج المهاجرين غيرالشرعيين الى الجزائر عدة عوامل كانت كفيلة بتنامي وتيرة الهجرة اليها ، وتعتبر العوامل الداخلية و الخارجية اهم الاسباب التي ساهمت في تطور الظاهرة خاصة في السنوات الأخيرة ويمكن تفصيلها على النحو التالي :

/01العوامل الداخلية:ترتكز العوامل الداخلية على العوامل الطبيعيةو الداخلية للدولة،التي مكنت المهاجرين الافارقة من الولوج الى الجزائر، ويأتي الموقع الجغرافي كأهم عامل ساعد على ذلك إذ بتصدر الجزائر دول شمال افريقيا مساحة ومتخامتها للضفةالجنوبية للبحر المتوسط مكنها لأن تكون دولة جذب بإمتيار لفلول المهاجرين النازحين من الدول الساحل الافريقي و إفريقيا الوسطى والراغبين في العبور الى الضفةالاخرى أو الإستقرار

– كما يلعب طول الشريط الحدودي المتاخم للعديد من الدول المصدرة للهجرة كمالي و النيجر موريتانيا و .... عاملا هاما في ازدياد دخول المهاجرين إليها .عبر عدة منافذ:

أ– المنافذ البرية الصحراوية:

يستغل المهاجرون الافارقة للدخول الى الجزائر طول الشريط الحدودي6343 كلم خاصة الجنوبي منه المتاخم مباشرة لدول الطرد التي بدورها تصدر اعدادا هائلة من المهاجرين القادمين من دول الساحل الافريقي و افريقيا الوسطى (مثلا مالي 1376 كلم –موريطانيا463 كلم– النيجر 956 كلم)، ورغم تشديد الحراسة على الحدود الجنوبية الجزائرية من طرف القوات الحدودية إلا انه هناك تسرب رهيب للمهاجرين فعلى عدم القدرة على تغطية كل المنافذ من جهة و نشاط شبكات تهريب البشر الناشطة بالصحراء الكبرى من اجل ايصالهم او ايهامهم بعبور الضفة نحو اوروبا في هذ السياق مقابل مبالغ مالية كبيرة وصفقات مربحة تتجاوز 60الف دولاراسبوعيا،وتقدر منظمات حقوقية عدد المهاجرين الافارقة المتواجدين على الأراضي الجزائرية حوالي 100 ألف مهاجر سنة 2020 أغلبيتهم من دولة مالي و النيجر و16 دولة افريقية ويقطع المهجرين الافارقة اكثر من 2000 كلم للوصول الى مدينة الخليل شمال مالي(

نقطة تجمع المهاجرين الافارقة قبل التسلل الى الجزائر و الدخول الى تمنراست ، أول مدينة لدولة المقصد الجزائر قبل الانطلاق الى مدن الشمال عبر ممرات صحراوية . [1]

.وغالبا ما يتخلل هذه المرحلة صعوبات مابين فقدان الطرق،أوالجوع،أوالعطش،أو إن يحدث صراع بين المجموعات المهاجرة من اجل غريزة البقا

وتعد الأروقة البرية من اهم المنفذ البرية لدخول المهاجرين الى وهي 06ستة أروقة برية أساسية، وكل رواق يشتمل على عدة نقاط دخول مجسدة في مراكز حدودية لا تحمل إشارات وتسمح بالربط مع مسالك وطرق تقع في التراب الجزائري-

الرواق الجزائري المالي: من التراب المالي، تصل تدفقات المهاجرين من بلدان أفريقياالغربية انطلاقا من بماكو نحو غاو عبورا بمدينة مبوتي، ومن غاو تتسرب التدفقات نحوالتراب الجزائري عبر رواق يؤدي إلى اتجاهين: نحو تمنراست مرورا بتين زواتين ونحو مدينةأدرار مرورا ببرج باجي مختار، ويمكن الوصول إلى هذا التجمع السكاني أيضا من المركزالحدودي بتين زواتين مرورا بتيمياوين . [2]

2الرواق الجزائري النيجيري:ومن التراب النيجيري تصل التدفقات القادمة من بلدان إفريقيا الغربية والعابرة و اغادغو ونيامي للالتحاق بمدينة اغاديز، نقطة وصول التدفقات القادمة من بلدان إفريقيا الوسطى، وفي هذه المدينة، تتجه التدفقات نحو مدينة ارليت التي تفتح الطرق المؤدية الى تمنراست مرورا بعين قزام أو نحو جانت عن طريق النقطة التي ترتبط بالطريق الوطني رقم 03.

- **3الرواق الجزائري_الليبي:** إن عمليات الدخول والخروج في التراب الجزائري انطلاقا في الحدود مع ليبيا يمكن إن عبر نقطتي مرور حدوديتين، فقدوما من مدينة سبهة، يتم الدخول عبر الضاحية الحدودية الليبية على النقطة الرابطة للطريق نحو مدينة جانت الجزائرية، وقدوما

(1) - بقلم بهاد الدين -م-،**الجزائر في مواجهة موجات تدفق المهاجرين الافارقة**،متحصل عليه من الموقع يوم 2021/06/05 على الساعة19:15

http//m.elbilad.net/article/detail-108907

(2) - Mohamed Saib Musette, **Contribution à la connaissance des flux migratoires mixtes. Vers. A travers et de L'Algérie: pour une vision humanitaire du phénomène migratoire**, Vienne: ICMPD,2013,p82

من مدينة غدامس الليبية، يتم الدخول عبر نقطة الدبداب الحدودية التي تفتح الطريق نحو ايليزي عبورا بإن امناس جنوبا و ورقلة شمالا

– 4**الرواق الجزائري ـ التونسي:** تشهد الحدود مع تونس اكبر عدد من عمليات الدخولوالخروج من التراب الجزائري، وهناك تسع مراكز حدودية، تتكفل بتنظيم التدفقات بين المدن التونسية من تونس العاصمة والكاف وجندوبة والمدن الجزائرية الطارف سوق أهراس تبسةوالوادي

– 5**الرواق الجزائري المغربي:** إن الحدود مع المغرب التي أغلقت أمام حركة السكان تمنح رواق تنقل انطلاقا من أربعة مراكز حدودية تقع على المحاور التي يسمح ببلوغ التراب الجزائري انطلاقا من المدن المغربية السعيدية نحو مرسى بن مهيدي ووجدة نحو مغنية واحفير نحو باب العسة وفقيق نحو بني ونيف، و بالإضافة إلى نقاط للدخول الحدودية هذه يمكن الدخول عبر ضاحية بني ونيف الجزائرية قدوما من ناحية فقيق المغربية وكذلك عبر النقاط التي تربط الحدود المغربية ستة مسالك محلية مؤدية إلى الطريق الوطني نحو بار و تندوف.

– 6**الرواق الجزائري الموريتاني:** إن عمليات الدخول والخروج في التراب الجزائريعبرالحدود مع موريتانيا ممكنة عبر النقطة الرابطة بين المسالك المحلية نحو ضاحية الشناشن وبني عباس وتابلبالة[1]

شكل رقم(1): يوضح نقاط الدخول البرية للمهاجرين الى الجزائر والانتقال الى الدول الاخرى

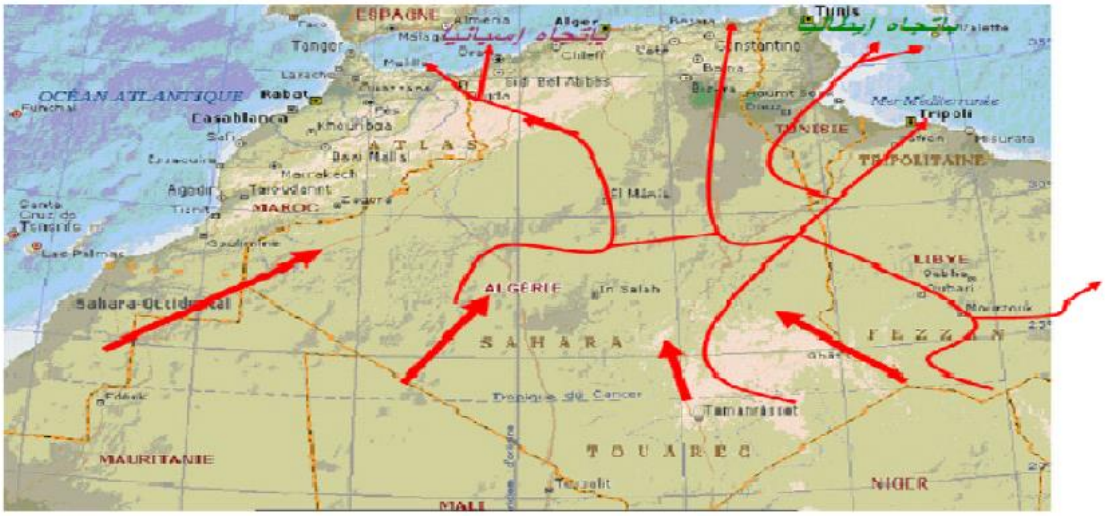

(1) – رشيد ساعد ، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الامن الانساني** ،مذكرة غير منشورة لنيل شهادة الماجيستير ، جامعة محمد خيضر بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسيةص27

ب- المنافذ البحرية (المتوسط):

تشكل اطلالة الجزائرعلى الضفة الجنوبية للبحرالأبيض المتوسط بشريط ساحلي طوله1200 كلم اهم المحددات التي تساهم في جعلها دولة استقطاب للمهاجرين غيرالشرعيين بصورة ملفتة للنظر،لاسيما من الناحيةالغربية منه اذ تشهد هذه الأخيرة حركة غيرمسبوقة لتسربات المهاجرين غيرالشرعيين املا في الوصول الى الضفة الأخرى ، او المضي الى الاراضي المغربية من أجل ذات الهدف، وتنشط شبكات التهريب في تلك المناطق رغم الإجراءات الرقابية الصارمة التي تفرضهاالجزائر على الجزء الغربي من الساحل الجزائري الجد قريب من اسبانيا ، وهنا وأثناء عبور المهاجرين للبحر المتوسط يواجهون العديد من المصاعب والمخاطر ، هذا بعد نجاتهم من أخطار الصحراء الكبرى – بالنسبة للذين جعلوامن الجزائر منطقة عبور –من جوع وعطش

وانطلاقا من النقاط البحرية المتمثلة في جملة الموانئ الجزائرية تشكل هذه الاخيرة هي اخرى اروقة بحرية لعبور المهاجرين غير الشرعيين الى الضفة الاخرى و تتمثل في الاروقة الثلاث التالية:

01/**الرواق الغربي**: ويتكون من عدة نقاط خروج غير قانونية تقع على سواحل الغرب الجزائري من سواحل ولاية مستغانم إلى سواحل ولاية تلمسان مرورا بسواحل مدينة وهران وعين تموشنت ونقاط الانطلاق نحو الشواطئ الاسبانية الأكثر شيوعا: بوزجار وبني صاف في ولاية عين تموشنت، والغزوات بولاية بتلمسان

02/رواق الوسط: وتتم عمليات الرحيل غير القانونية عبر هذا الرواق فرصة للرحلة السرية وبتواطؤ محتمل مع العمال البحارة أو العاملين في موانئ الجزائر العاصمة أو بجاية على متن سفن تجارية وتتم عمليات الرحيل نحو السواحل الاسبانية انطلاقا من شواطئ معزولة بمدينة تنس الواقعة بولاية الشلف

03/الرواق الشرقي: تشمل سواحل الشرق الجزائري من عدة نقاط رحيل سري نحو شواطئ صقلية انطلاقا من شواطئ عنابة وسكيدة والطارف وبدرجة اقل سكيكدة فقد أصبحت شواطئ سيدي سالم بعنابة مشهورة بنشاطات تنظيم تدفقات الهجرة غير القانونية

حيث يتم الاتفاق مع لأفراد العاملين في الصيد البحري بالاتفاق مع سماسرة تهريب الأفراد على شراء بعض مراكب الصيد ، ليتم الإبحاربهامن احد موانئ الصيد إلى أن يتم الوصول إلى منطقة الهجرة غير الشرعية ، وتقوم المراكب بالتوجه مباشرة إلى البلد المراد الوصول إليه، أوعن طريق المراكب التجارية ، ومعظم حالات السفر بواسطة هذه المراكب تنتهي بمأساة المهاجرين من على قوارب الموت.[1]

(1) – الأخضر عمر الدهيمي، **التجارب العربية العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة**، "دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر" المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ،2010ص 10

الشكل رقم(2): يوضح نقاط العبور غير القانوني البحري من الجزائر الى اوروبا

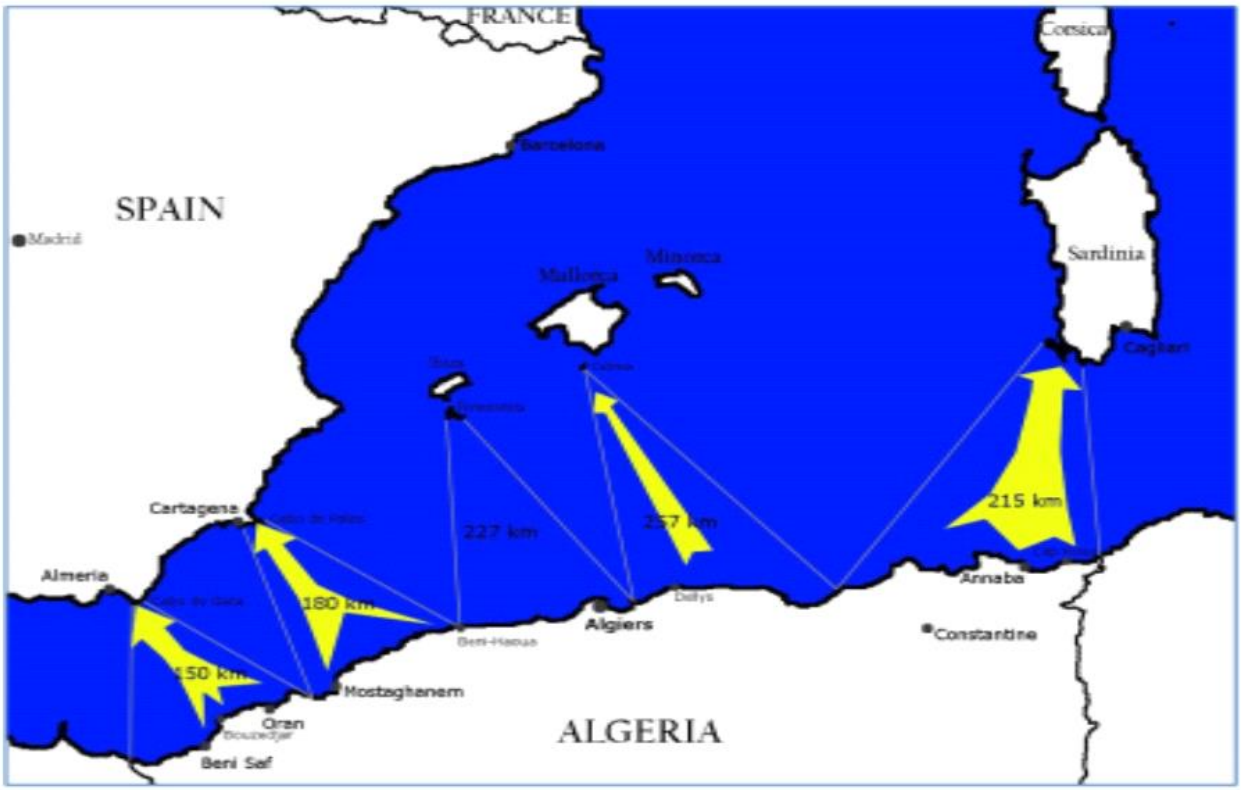

المصدر: رشيد ساعد، مرجع سبق ذكره، ص 31

كما تكون حركة المهاجرين غير الشرعيين بإستخدام**الممرات الجوية**عبر المطارات الوطنية بإتجاهالدول الاوربية باستخدام هوات مزورة و ما الى ذلك، لكن تقل درجة التنقل للمهاجرينبهذه الطرق نظرا للإجراءات الصامة في المطارات ، كما ان المهجرون الافارقة يتنقلون جماعات وقلما يحوزون على وثائق اصلا.

وتبرز العوامل السياسية الداخلية للجزائر كاحد العوامل الجاذبة للامهاجرين الافارقة فالظروف السياسية الداخلية المختلفة التي تميزت بالإستقرار خلال السنوات الاخيرة شكلت كعامل جذب قوي للمهاجرين الفارين من الظروف القاهرة في دولهم .

ولعل أنه لرياح التغيير التي عصفت بالعديد من دول شمال افريقيا ،تحت ما يعرف بالربيع العربي لم يكم لها تاثير على الوضع الجزائري ، أين انعكس على خلق وضع مستقر استقطب من خلاله المهاجرون غير الشريعيون للولوج الى الجزائر عوض الدخول عن مصر اوليبا او تونس من اجل الوجهة الأوربية أو حذو الإستقرار في الجنوب الجزائري .

02/العوامل الخارجية: تمثل العوامل الخارجية للهجرة كمحددات جد هامة في رسم سياسة الهجرة الإفريقية الى الجزائر وتجسد الظروف الإقليمية والداخلية لدول الإرسال(الطرد) اهم مؤشرات لزيادة تدفق المهاجرين من عدمه ،التي غالبا مايمزهاعدم الإستقراربسبب الازمات التي تمر بها والتي تمثل عوامل جد دافعة نحو الهجرة غير الشرعية والتي نميزمنها:

-**الصراعات الداخلية الإنفصالية**:التي تعتبر اخطر انواعالصراعات ويستمرلمدةطويلة وشهدت القارةعدة صراعات منه ساهم في هجرة العديد من شعوب دوله نحو الشمال مثلكالصراع الداخلي في دالتا النيجر في دولة نيجيريا، الصراع الدائر في إقليم الكازامانس في دولة السنغال وكذا مطالب الطوارق في تكوين دولة قومية لهم في دول الساحل والصحراء (الجزائر، ليبيا مالي، النيجر بوركينافاسو)

الصراعات الداخلية الغير انفصالية: يعتبر هذا النمط من الصراعات الداخلية الأكثر شيوعا فيالمنطقة والقارة ككل، إذ يدور موضوع الصراع في هذا النوع حول السلطة (إما الاستيلاء عليها كِلّيا أوتقاسمها).

3الانقلابات العسكرية: تميل أغلب الدول الإفريقية ومعها دول كثيرة من العالم الثالث في أسيا وأمريكا اللاتينية، إلى اعتماد الانقلابات العسكرية كآلية لتحقيق التغيير السياسي، ومن هنا، فإن تدخل الجيش فيالحياة السياسية في الدول محل الد ارسة يأتي ليعكس بعًدا أو وجهًا آخر من أوجه الص ارع الداخلي الذي يكتنف هذه الدول، والذي يدور في جوهره بين العسكريين والمدنيين حول السلطة والذي له علاقة بطريقةأو بأخرى بالتمايزات الإثنية والإقصاء من سياسات التوزيع والمشاركة السياسية،وقد شهدت القارة ازيد من 35 انقلابا ناجحا من أصل84 في الفترة الممتدة من2015-1960 اضافة الى 44 انقلابا فاشلا.[1]ويبن الجدول الموالي توزيع الانقلابات العسكرية التي حدثت في دول غرب افريقيا و التي ادت الى نزوح الالاف من البشر نحو الشمال

(1) -(Valentin Melbougueng" ,**Les Cops D'etats, Pourquoi ",?** Afrique Asie(Avril 2010), pp, 16

الدولة	سنة الإستقلال	سنة الإنقلاب
البنين	1960	1963-1965-1967-1969
بوركينا فاسو	1960	1966-1974-1980-1982-1983-1987
الراس الاخضر	1975	//////////////////////
ساحل العاج	1960	1999
غامبيا	1965	1994-2015
غانا	1957	1966-1972-1978-1979-1981
غينيا	1958	1984-2008
غينيا بيساو	1974	1980-1999-2009
ليبيريا	1947	1980
مالي	1960	1974-1996-2012
النيجر	1960	1974-1996-201
نيجيريا	1960	1966-1975-1983-1985-1993
السينيغال	1960	///////////////
سيراليون	1961	1967-1968-1992-19996-1997
الطوغو	1960	1963-1967

لقد دفعت الصراعات الداخلية المسلحة والمتكررة التي مازالت تشهدها بلدان غرب أفريقياحتى الفترة الحالية، وما صاحبها من انهيار للأبنية السياسية والأمنية والاقتصادية وحتى الاجتماعية، إلى نزوح وهجرة الملايين من الأشخاص من هذه المنطقة إلى المناطق المجاورة أو إلى خارج القارة الأفريقية، وفي هذا الخصوص يُشير التقرير الصادر عن الاتحاد الأفريقي عام 2017والمعني بتقييم سياساتالهجرة، بأن منطقة غرب أفريقيا تشهد حركة ديناميكية مستمرة فيما يخص الهجرة، وتمثل الهجرة الداخلية حوالي ،84%فيما تمثل النسبة المتبقية الهجرة إلى الجنوب الأفريقي أو إلى أوروبا.

واذا تكلمنا بلغة الأرقام في هذا الخصوص، فتُشير آخر لإحصائيات الصادرة عن الأمم المتحدة في عام ،2015بأن دولة كوت ديفوار هي أكثر دول غرب أفريقيا هجرة، حيث يصل عدد المهاجرين منها إلى 2.175399مهاجر، وتأتي نيجيريا في المرتبة الثانية بحوالي1.199.115مهاجرفيما تأتي بوركينافاسو في المركز الثالث بحوالي 704.676مهاجر، بينما يبلغ متوسط باقي دول منطقة الغرب الأفريقي بين 300.000مهاجر، وتأتي جزر الرأس الأخضر في نهاية الترتيب من حيث عدد المهاجرين بحوالي 14.924مهاجر ويُشير التقرير ذاته الصادر عن الأمم المتحدة إلى أن نسبةالمهاجرين إلى عدد سكان دولة المهجر، فإن دولة جامبيا تتصدر الترتيب بحوالي9.7%إلى أجمالي سكانها، فيما تأتي كوت ديفوار ثانيًا بنسبة 9.6 % إلى عدد سكانها، فيما تبلغ نسبة المهاجرين من نيجيريا إلى عدد سكانها حوالي0.7%[1]

بالحديث عن الهجرة غير الشرعية من غرب أفريقيا إلى القارة الأوروبية، التي تعد الوجهةالأولى التي يقصدها المهاجرون الأفارقة، فقد جاءت دراسة من مركز الطاي للاستشارات Altai Consultingمقره بنيجيريا، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الإيكواس، منظمة العمل الدولية، ومنظمة الهجرة الدولية، والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، فقد أشارات إلى عدد من المسارات والطرق التييتخذها المهاجرون غير الشرعيين من دول غرب أفريقيا في طريقهم إلى أوروبا والتي تكون الجزائر احد دول العبور.

(1) – حامد المسلمي ، الهجرة غير الشرعية من غرب إفريقيا الى اوروبا : دراسة في الاسباب و الاثار ، على الموقع

المطلب (02): تطور مسارالهجرة غير الشرعية للأفارقة في الجزائر.

يرتبط تطور مسار الهجرة غير الشرعية للافارقة في الجزائر بعاملين اثنين مكاني وزماني، أما الاول فيتمثل في استرايجية الافارقة في ضبط المسارات الجغرافية بعد الولوج الى الجزائر و الإختيار بين الإستقرار أو المضي قدما نحو منافذ الخروج نحو أوربا .

بينما يرتبط المسار الثاني بالجدول الزمني لتدفق المهاجرين الافرقة الى الجزائر و نسب تزايد تيرة الهجرة أو إنتخاضها فبدراسة استطلاعية لتحركات المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر نجد توزع في مسارات تنقلات المهاجرين غير الشرعيين داخل الجزائر عبر نقاط معينة بإستخدام شبكات تهريب البشر التي تتناقلهم من منطقة الى اخرى حتى منطقة التجمع في انتظار رحلتهم الى الشمال،وهكذا تحولت أماكن العبور هذه تدريجيا إلى أقاليم انتظار تعمل كأطر قضائية لتحضيراستراتيجيات التنقل عبر التراب الجزائري بما يشمله كل ذلك من جمع الموارد المالية والمعلومات وقد تولد عن هذه الوظيفة إقامة منظومة جماعية للإقليم

هذه الأقاليم تحمل اسم الأماكن التي صارت مواطن تجمع واقامة المهاجرين غيرالشرعيين، ففي تمنراست صار **حي قطعالواد** إقليما للإقامة وا برام صفقات مختلفة بين المهاجرين أنفسهم وبين الجزائريين، و بغرداية يعتبر حي **مليكة** مشهورا بتواجد المهاجرين الأفارقة الذين ينتظرون مواصلة رحلتهم البحرية، وبمغنية أصبح **واد درجي** معروفا بكونه إقليم استقرار للمهاجرين الذين ينتمون لعدة جنسيات في انتظار الرحيل نحو أوروبا أو الاستقرار في جهة جزائرية أخرى، وتخضع عمليات الخروج غير الشرعي من التراب الجزائري لنفس التنظيم الذي يحكم التحضير للتنقل عبر التراب الجزائري الشيء الذي أدى إلى تشكيل أقاليم انتظارمن اجل تحقيق مشاريع العبور غير القانوني للحدود

الشكل رقم(3): يوضح نقاط تنقل المهاجرين عبر التراب الجزائري

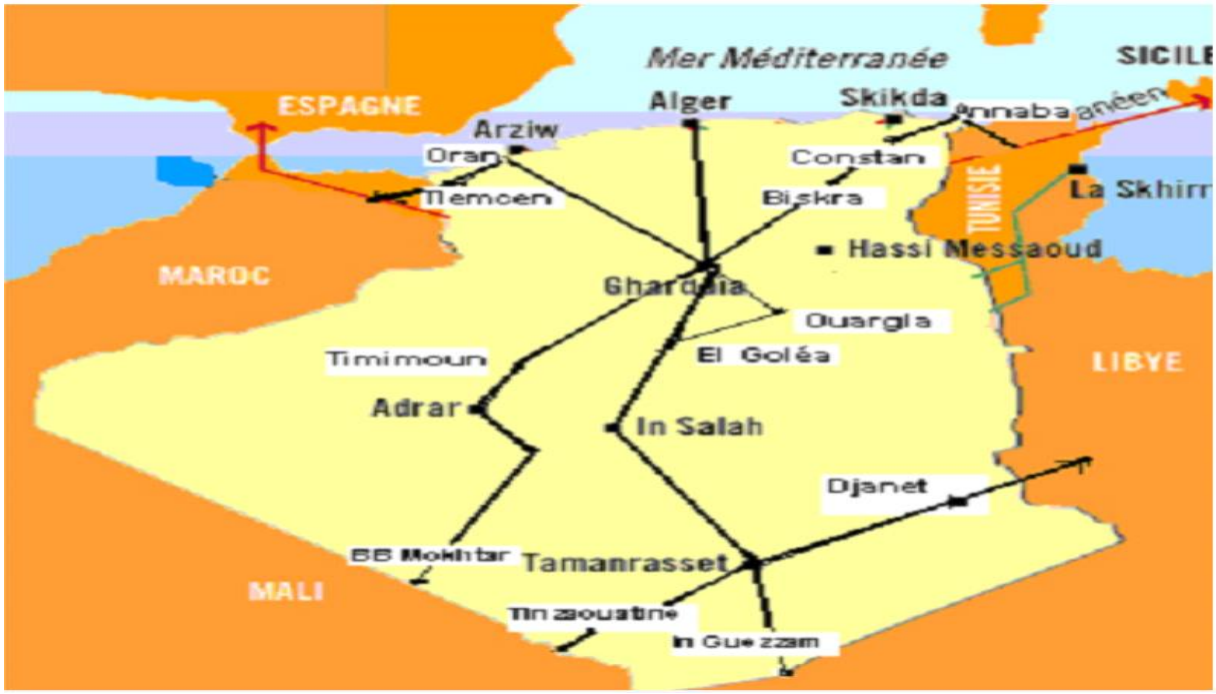

Source: Mohamed Saib Musset ,profils des Migrants Subsahariens ensituation Irrégulière en Algérie, CISP,EU,2007,P37.

لقد ساهمت الظروف الداخلية و الخارجية في التحكم بوتيرة الهجرة غير الشرعية للجزائر لذا بالتتبع لمسار الهجرة نجد تذبذبا في تدفقات الهجرة نحو الجزائر اذ تشكل الإحصائيات

–ففي فتر التسعينات شهدت الجزائر اضطرابات سياسية سهامت بشكل كبير في خفض مستويات الهجرة، وتتضارب الاحصائيات خلال السنوات الاخيرة نظرا لتزايد تفاقم الظاهرة خاصة مع بداية الالفية الثانية.

اذ تقدم المفوضية العليا للاجئين رقما بخصوص المهاجرين غير الشرعيين من جنسيات افريقية تقدر ب 000،100 مهاجر و ان 40%من هؤلاء يعتبرون الجزائر مقصدهم في حين ان 40% اخرون انهم مجرد عابرين نحو مقصدهم اي اورباما 20 % المتبقية تخص المواقف المتنوعة اغلبها ممن لا يملكون الوسائل للعودة الى بلدانهم. وتشير الاحصائيات ازدياد تدفق نسب الهجرة من الدول الافرقية نحو الجزائر **أنظرالملحق رقم 04**،وإذا ما أخذنا المعطيات الرقمية ذات الصلة بالوضوع نجد تركيز هذه الهجرات على منطقتين كوجهة اولية في الجزائر (ورقلة وتمنراست)قبل الإستقرار أو العبور بإتجاه أوروبا، اذ يبين الجدول الموالي عدد الموقوفين من: **طرف مصالح المصلحة الجهوية لمكافحة الهجرة غير الشرعية لناحية الوسط بأدرار**

سنة2011		سنة2012		سنة2013		سنة2014		سنة2015	
الجنسيات	عدد الموقوفين	الجنسيات	عدد الموقوفين	الجنسيات	عدد الموقوفين	الجنسيات	عدد الموقوفين	الجنسيات	عدد الموقوفين
مالي	88	النيجر	157	مالي	90	مالي	148	مالي	174
النيجير	34	مالي	107	النيجير	83	النيجير	49	النيجير	44
جزائرية	30	كاميرون	28	كاميرون	05	غينيا	11	كاميرون	23
بوركينافاسو	03	نيجيريا	16	غينيا	02	ليبيريا	10	غينيا	12
كاميرون	03	ساحل العاج	09	كاميرون	02	نيجيريا	07	كوت ديفوار	10
موريطانيا	03	كاميرون	03	نيجيريا	01	كوديفوار	04	بوركينافاسو	08
نيجيريا	02	الغابون	03	ساحل العاج	01	غامبيا	03	غامبيا	07
سينيغال	02	غينيا الاستوائية	01	ليبيريا	01	الكونغو د	01	سينيغال	05
سوريا	01	افريقيا الوسطى	01	الصحراء الغربية	01	موريطانيا	01	الممغرب	05
جزائرية مهربين	01	غانا	01	التشاد	01	المجموع	234	ليبيريا	04
المجموع	167	اليمن	01	المجموع	187			غينيا بيساو	03
		المجموع	327					الطوغو	03
								الصحراء غ	02
								نيجيريا	01
								السودان	01
								المجموع	304

إنطلاقا من ألإحصائيات المبينة في الجدول أعلاه نستنتج السلم التصاعدي لتعداد الهاجرين

الافارقة نحو الولايات الجنوبية للجزائر خاصة من مالي و النيجر وهذا بحكم الجوار.

–إحصاء المهاجرين غير الشرعيين سنة 2016 : بعد تصاعد الاضطرابات في عدد من دول القارة الإفريقية خاصة غربها، حيث إن الهجرة قادمة من دول فقيرة إلى الجزائر ، ليصل عدد المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر القادمين من الجنوب إلى حوالي 29 ألف مهاجر من 23 دولة افريقية سنة 2016 حسب الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان.

اما تعداد المهاجرين غير الشرعيين في مدينة تمنراست التي تشهد نزوحا مخيفا للأفارقة فقد سجلت المصلحة الجهوية لشرطة الحدود تواجد حوالى 000،30 مهاجر 70% منهم من دولة مالي و النيجر

– بلغ عدد الموقوفين المقدمين من مراكز الايواء الخاصة بالمهاجرين غير الشرعيين بتمنراست ابتداءا من 2019 الى 2020 (2500 مهاجر)[1]

–من بداية السنة الجارية جانفي 2021 الى غاية شهر ماي 2021 فقد بلغ العدد 5000 مهاجر لكن هذه الاعداد غير ثابتة تتغير اسبوعيا بل حتى يوميا نتيجة حركاتهم ذهابا و ايابا و نتيجة عمليات الترحيل التي تقوم بها الجزائر ، هذه الأخيرة التي كثر عليها الجدل بخصوص المرحلين نحو الدول الافرقية ، اين صرحت "منظة **هيون رايتس ووتش**" ان السلطات الجزائرية طردت الالاف من المهاجرين غير الشرعيين و طالبي اللجوء الني النيجر بداية ن سبتمبر 2020 اين اكدت **لورين سايبرت** باحثة في حقوق الانسان و الهاجرين لدى هيون رايس بقولها "**يحق للجائر حماية حدودها لكن لا يجو لها احتجاز الهاجرين بما فيه الاطفال و طالبي اللجوء تعسفا دون اي اثر للاجراءات القانونية** .." مستندة بذلك باحصائيات المنظمة التى رصدت على حد قولها 3400 هاجر ن 20 جنسية با فيهم 430 طفل و240 امرأة، تصريحات فندها رئيس الكتب الولائي للرابطة الجزائرية لحقوق الانسان بولاية بشار الحدودية مع مالي محمد الانصاري في تصريح لكاتب المقال و قال ل" نون بوست" "**رابطة حقوق الانسان تختلف**

(1) – المديرية العامة للامن الوطنين ، مركز الايواء ن المصلحة الجهوية لمكافحة الهجرة غير الشرعية(BRIEC) تمنراست

ملاحظاتها عن هذه التقارير الدولية فقد رصدت منذ حلول جائحة كورونا بالجزائرعلى الاقل بالولايات الحدودية تساهلا من السلطات في التعامل مع المهاجرين الافارقة" كما اكد مكتب منظمة العفو الدولية بالجزائر انه لميسجل خلال شهر اكتوبر 220 اي ترحيل لمهاجرين سريين من الجزائر الى النيجر، و في ذات السياق رد وزير الخارجية الجزائري صبري بوقادوم اثناء زيارته لاسبانيا "**ان عدد المهاجرين الافارقة الذين يصلون الى الجزائر يبلغ احيانا 1000 مهاجر وافد يوميا جعل البلاد تتحول الى اول بلد تحتضن اراضيه تلك القوافلو اصبحت دولة عبور لقوافل الهجرة غير الشرعية الى اوروبا... إن الجزائر لا ينبغي عليها آداء دور الدركي عن اوروبا ، متسائلا:" ماذا لو قررت الجزائر إنتهاج أسلوب دعوهم يمرون فكيف سيكون الوضع حينها** ". [1]

كما اكد وزيرالداخلية الجزائري كمال بلجود ان الجزائر في عمليات الترحيل القانونية الى النيجران كانت فإنها تجري وفقا للمعايير الدولية ، وفي ظل إحترام كامل لحقوق المهاجرين.

تجدر الاشارة أن الجزائرتتعامل مع موضوع الهجرة وفق اللوائح والقوانين الدولية كا انها موقعة ل 6 اتفاقيات مع دول اوروبية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية ، بالإضافة الى سن قوانين داخلية تحدد الشروط القانونية لتواجد الهاجرين واقامتهم وتنقلهم فيها..

المبحث 02 الإنعكاسات الإقتصادية للتواجد الغير شرعي للمهاجرين الأفارقة في الجزائر

تختلف التداعيات الإقتصادية للهجرة غير الشرعية كما اشرنا في الفصل الثاني على دول الإستقبال من دولة الى أخرى حسب حجم الدولة و نمط وحجم إقتصادها ، ومساهمتها في الإقتصاد العالمي و كذا تصنيفها من كونها دولة اقتصادية متقدمة او نامية، كما يخضع تاثير الهجرة في إقتصاديات دول الإستقبال من خلال مدى الهجرة اليها (قصيرة المدى–متوسطة – طويلة) ودوافعها الهجرة(الظروف المادية أو اقتصادية أو غيرها ....) أو التهجير القسري بسبب توتر الاوضاع بإنعدام الأمن (كثرة الحروب و النزاعات وغيرها ...) وعلى ضوء هذا تكون دولة المقصد إما ملجأ سياسي أو محطة عبور نحو دول أخرى أو دولة إستقرار من أجل تحسين المستوى المعيشي .

(1) – **بقلم عبد الحفيظ سجال**،الجزائر و ملفات الاجئين الأفارقة:صداع خارجي لا يريد أن ينتهي،2021/04/04 متحصل عليه من الموقع يوم 07/06/2021على الساعة18:43https//www.noonpost.com/content40288

وبالنظر لحالة الجزائر محل الدراسة (كدولة إستقبال) للمهاجرين غير الشرعيين الأفارقة نجدها تمثل الحالات الثلاث السالفة الذكر(استقرار –عبور –لجوء فرارا من عدم الاستقرار في بلد الارسال)، وانطلاقا من هذا التصنيف لنوع الهجرات الخاصة بالافارقة الى الجزائر نجد تباينا في الاهداف التي بدورها تنعكس على درجات التأثير على الحياة الإقتصادية الجزائرية.وكذا تنامي تدفق المهاجرين ومدى اندماجهم ومساهمتهم كآلية إقتصادية محلية ، تحقق مكاسب ولو ظرفية تنعكس ايجابا على اقتصاد البلد.

المطلب (01): توظيف الهجرة غير الشرعية للأفارقة في الجزائر كآليةاقتصادية

أضاف التدفق المتنامي للمهاجرين الافارقة الى الجزائر جدلا واسعا اقليميا وعالمياحول الاثار الناجمة عن الظاهرة ،ليس فقط في شقها السياسي و الامني فحسب ،بل فتح حلقة جديدة لتداعيات الظاهرة على الجانب الإقتصادي للبلد بإعتبارها دولة جذب بإمتياز للمهاجرين الافارقة

ولأن خصوصية المنطقة تلعب دورا في التعامل مع الظاهرة مثل النزوح الافريقي كأحد المتغيرات الدخيلة عليها وساهم بشكل أو بأخر في إحداث تغيير على الجانب الإقتصادي الجزائري وفق نسب متفاوتة بحكم طبيعة الهجرات الوافدة اليها .

ولا يختلف الكثير من المحللين المهتمين بدراسة شؤون الهجرات خاصة الافريقية منها أن الدافع الإقتصادي هو المحدد البارز و المحفز لنشوء مثل هذه الظاهرة فحسب الباحث نصر الدين حمودة فإن الأسباب الحقيقية وراء إقدام المهاجرين من إفريقيا نحو الجزائر هي اقتصادية واجتماعية بالدرجة الأولى، وليست أمنية سياسية كما كان يعتقد، فقد أثبتت العيينة التي اختارها لهذه الدراسة أن 73%من المهاجرين أجابوا بان سبب هجرتهم اقتصادي يعزى أساسا، لنقص العوائد في بلدانهم الأصلية، التي لا تكفي لإعالة أسرهم، ثم البطالة وانغلاق الآفاق الاقتصادية والاجتماعية % 43,1من الحالات، أما الأسباب الأمنية والسياسية فكانت ثانوية، فالوضع الأمني حفز 4,3%فقط للهجرة نحوالجزائر، و الأوضاع السياسية المتردية كانت سببا لهجرة اقل من 2%من المهاجرين حسب الدراسة). [1]

(1) –Nacer Eddine Hammouda **,La migration irrégulière vers et a traversL'Algérie; European University Institute** ,(CARIM) Italy,2008,P04.

:يوضح الجدول التالي أسباب هجرة الأفارقة إلى الجزائر

أسباب الهجرة	النسبة المئوية
عوائد غير كافية	%73,8
بطالة	%43,1
غياب آفاق اجتماعية واقتصادية	%30,0
مشاكل أمنية	%4,1
مشاكل تتعلق بالنظام العام	%4,1
ضغوط سياسية	%5.3
مشاكل اثنيه	%0,7
مشاكل دينية	%4,0

Source: Nacer-Eddine Hammouda,P 12

لذا فقد فإن الدوافع الاقتصادية لها اثربالغ في هجرة الافارقة الى الجزائر ، واذا اسقطنا افتراضية تاثير الهجرة غير الشرعية بإعتبارها دولة إستقبال وجذب نجد تباين في نسبةالتأثير مقارنة بما تحققة الهجرة غير الشرعية في دول الإستقبال في العالم المتقدم اوالمجتمعات الصناعية ، وذلك لعدة اعتبارات منها:

01-تلعب طبيعة الهجرة ومستوياتها واهدافها دورا في نسبة التاثير على اقتصاديات دول الإستقبال منها الجزائر، فإذا أخذنا الإستقرار كمعيار نجد أن المهاجون الاكثراستقرارا هم الأكثر تأثيرا من العابرين الى أوروبا. كما يلعب حجم تدفق مستويات الهجرة في تباين حجم العمالة

02-إن التباين في طبيعة إقتصاديات الدول النامية يضع حدا لنشاط وحركة ومساهمة المهاجرين في الإقتصاد (اقتصاد موجه ، منفتح ، منغلق ، صناعي بالدرجةالأولى ، زراعي

03-طبيعة التشريعات الداخلية الخاصة بالهجرة و المهاجرين غير الشرعيين ، تلعب دورافي منح المهجرين هامشا من الحرية و النشاط أو التقييد و التضييق. وغيرها من الإعتبارات.....

أما أخذا الجزائر كنموذج فإن طبيعة ٱلإقتصاد الجزائري، لها الاثر البالغ في بلورة حجم تاثير المهاجرين غير الشرعيين على إقتصاد البلد، ذلك أن هذا الأخير **هو إقتصاد ريعي** بالدرجة الاولى و يعتمد على عائدات النفط و الغاز الطبيعي، فيما تضيق فجوة التصنيع لإعتبار ان الإقتصاد الوطني تخلى عن عموميته في تسيير المؤسسات بالإتجاه نحو اقتصاد السوق و خوصصة المؤسسات ،لذا لا يبدو تاثير المهاجرين في مجال التصنيع جليا شأنه شأن تاثيره في إقتصاديات دول الإستقبال المتقدمة التي تنفرج فيها مجالات التشغيل .

–واذا إستقصينا طبيعة هذا التاثير الإيجابي للمهاجرين غير الشرعيين في الجزائر فإننا نجده أكثر بروزا في بعض ديناميكيات الإقتصاد كالعمالة وسلم الأجور ونسبة النمو (زيادة لإستهلاك): أصبح انتشار مهاجري دول الساحل في كل المدن الصحراوية الجزائرية (غرداية –أدرار –إليزي– تمنراست –توقرت–بسكرة) من ديكور المدينة المعتاد أما الفئة العمرية لأغلب هؤلاء فهي ما بين 25—30سنةاغلبهم من ذوي المستوى الدراسي المحدود،واصبح هؤلاء مخزون يد عاملة بخسة وعلى استعداد لكل الاعمال في مدن الصحراء وهم مصدراستغلال الاقتصاديات المحلية منذ مدة طويلة وقطاعات كاملة اصبحت تعتمد على خدماتهم مالبناء والاستثمار الفلاحي

لقد أصبح المهاجرون اليوم اساسيين في الاقتصاد المحلي بممارسة انشطة متنوعة من خلال عدة حرف يدوية أماالأنشطةالرئيسية التي نجد فيها غالبية هؤلاء المهاجرون فهي تتركز عند الخواص في ورشات البناء.

وأمام ازدياد تدفق المهاجرين اللامتناهي تزايد تكدس المهجرين مما طرح فائض في اليد العاملة التي انعكست سلبا على الطلب وكساد العمالة وشجع الاستغلال [1].

(1) – عبد القادر خليفة ،مهاجرو دول الساحل في مدن الصحراء الجزائرية : من مسار عبور الى فضاء إستقرار(مدينة ورقلة – الجزائر)**انسانيات المجلة الجزائرية في الانثربولوجيا والعلوم الإجتماعية** العدد 702015/ ص37

امام ارتفاع نسب البطالة في الجزائر التيوصلت حوالي 30% وعزوف الشباب الجزائري عن بعض المهن اعتزمت الجزائر في مرحلة سابقة 2017 وضع تسوية قانونية للمهاجرين غير الشرعيين لملىء الشواغر الوظيفية في بعض القطاعات حيث اكد السيد عبد المجيد تبون رئيس الوزراء لنواب البرلمان انذاك ان المهاجرون سيحصلون على وثائق اقامة تسمح لهم بالحصول على عمل مضيفا انه لا يسمح لأي فرد أو منظمة غير حكومية بتشويه صورة البلاد

غير ان المشروع لم يرى نور التطبيق في تلك الفترة لتدني اسعار النفط الذي انعكس سلبا في تطبيق إصلاحات تتسم بالحساسية السياسية لتحديث الإقتصاد .[1]

–في ذات السياق اكد المدير العام للصندوق الوطني للعطل المدفوعة الاجر انه تم اعصاء 40 الف عامل في الجزائر غير مصرح بهم من ضمنهم الاجئين اوالمهاجرون الافارقة واضاف ان مصالح الصندوق لم تسجل استغلالا للاطفال في ورشات العمل موضحا ان التصريح الالكتروني يراقب الوضعية بدقة بحيث يتوقف النظام ا لتقني فوريا في حالة محاولة التصريح بشخص يقل عمره عن 16 سنة.

أما إذا تناولنا الظاهرة ميدانيا لإننا نجد اختلالات في الإحصائيات الخاصة بنسب المهاجرين، وتوزيع العمالة خاصة في ولايات الجنوب أين تعج هذه الاخيرة بقوافل المهاجرين من مختلف الشرائح ،وتنوع روايات الاستغلال التي يعيشها المهاجرون غير الشرعيين هناك .

فلو اخذنا ولاية ورقلة كعينة نجد التحولات العمرانية و التنموية عميقة التي عرفتها الولاية خلال العشريات الأخيرة بنسبة نمو عمراني 8،3 % أهلتها لتكون منطقة جاذبة للهجرة وتغذي اليد العملة الغير مرخصة التي اغلبها المهجرين غير الشرعيين الناشطة في الورشات و المجال الفلاحي هذا التطور الحاصل إن الديناميكية العمرانية التي تشهدها مدن الصحراء الجزائرية تعود في جزء منها لخدمات هؤلاء المهاجرين

يقدم الباحث عبد القادر خليفة أثناءإستقصائه الميداني حول عمل المهاجين غير الشرعيين عينة حية حول وضع بعض المهاجرين (أنا هنا في ورقلة منذ ثلاث سنوات ... عبرت للشمال

(1) – الجزائر تمنح مهاجرين افارقة وضعا قانونيا وسط نقص في العمالة، متحصل عليه من الموقع يوم 07/06/2021على الساعة18:43https//www.google.com/amp/s/arabic.sputniknews.com/amp/world/2017

عدة مرات وعدت؛ لأن ورقلة فيها العمل...كنت أرغب في الذهاب لأوربا... لكن الأمور صعبة...من الصعب العودة لقد تعبت كثيرا...سأبقى هنا أعمل في البناء في ورقلة لمدة ...لا أدري فيما بعد سأعود أم لا..." (مادي، مهاجر من مالي، 24 سنة ، 12 فيفري 2015)

بالنسبة لهؤلاء أصبحت المسارات أصعب، الجدار الأوربي الذي يزحف جنوبا بفعل المعاهدات الدولية أصبح على مشارف الضفة الجنوبية للمتوسط، وبالتالي يضطر العديد من المرشحين لمواصلة مسار الهجرة أن يتربصوا مدة أطول، لتحين الفرص والعمل للحصول على التموين لمواصلة الرحلة. قد يطول الانتظار ليصل عدة سنوات وفي بعض الأحيان أو أغلبها على الأرجح يفشل المشروع الأصلي في العبور ليتحول المهاجر من عابر إلى مستقر للعمل أو عائدا بخيبة إلى بلاده لذا اصبحت المنطقة من مركز للعبور الى فضاء للإستقرار و العمل .[1]

– واذا اخذانا مدينة تمنراست كنموذج أخر كونها المقصد الاول للمهاجرين فإننا نجد العمالة غير الرسمية لهؤلاء هي الطابع البارز أين يتم توظيفهم بورشات البناء وكذا كحماين في الاعمال الشاقة وإستغلالهم من قبل شبكات التنقيب عن المعادن الغير القانونية ، اين اوقفت مفارز للجيش الوطني الشعبي بذات الولاية بتاريخ15/09/2018 شبكة من المنقبين الغير شرعيين يستغلون العمالة المهاجرة في التنقيب . [2]

اضافة الى استغلالهم في شبكات تهريب الوقود عبر الشريط الحدودي او شبكات تزوير العملة

<u>تأثير هجرة الافارقة على الأجور والإستهلاك في الجزائر</u>

أن الدبلوماسية الإنسانية التي تنتهجها الجزائر ايزاء دول الساحل و مهاجريها غير الشرعيين و المبينية على ثنائية الامن و التنمية تجنبا لتصدعات قد تلحق بالحدود الامنية الجنوبية للجزائر، من خلال المساعدات التي توفرها الجزائر للمهاجرين الافارقة كشروط الإستقبال و الإيواء وكذا الرعاية الصحية الامر الذي ساهم في استفحال تدفق المهاجرين ، كما

(1) – **عبد القادر خليفة** ،مهاجرو دول الساحل في مدن الصحراء الجزائرية : من مسار عبور الى فضاء إستقرار(مدينة ورقلة –الجزائر) مرجع سابق ص06

(2) – **جريدة النهارالجديد، يومية،الجزائر**، 2018/09/15 ايمان ضيف الله ، توقيف 04 منقبين عن الذهب ص09

ان لظروف العمل المواتية ، والعوائد المالية التي يحصلون عليها من مختلف النشاطات كانت حوافز هامة

لقد أصبح المهاجرون اليومَ أساسيين في الاقتصاد المحلي للمدن الصحراوية، بممارسة أنشطة متنوعة فإذا اخذنا مدينة ورقلة كعينة نجد المهاجرين: منهم الإسكافيون الذين يتّخذون طاولات موزعة في أحياء ووسط المدينة، أما الأنشطة الرئيسة التي نجد فيها غالبية هؤلاء المهاجرين فهي تتركز في قطاع البناء؛ إذ نجدهم اليوم في أغلب الورشات يعملون بنائين ومساعدي بنّائين، فهم يحسنون تقنيات العمل اليدوية ومستعدون دائما لتقديم كل أنواع الخدمات، أما الأجرة اليومية للعامل فهي تتراوح من 1200 إلى 1500 دج، فمن أصل 50 ورشة بناء تمت زيارتها في مدينة ورقلة لمقاولين محليين لم نجد ورشة واحدة لا تُشغّل أفارقة مهاجرين. إن معظم مشاريع البناء في المدينة وغيرها لا يمكنها الاستغناء عن هذه الأيدي العاملة الوفيرة وقليلة **الكلفة**

وتصل ساعات العمل احيانا الى ضعف الساعات المتفق عليهادوليا في حينيتم تقاضي هذه الاجرة يدويا مع تسجيل عدم تقاضيها او الحصول عليها كاملة ، كما أن وضعهم غير القانوني لا يؤهلهم لتقديم شكاوي مخافة الترحيل ومن جهةاخرى انعدام الوثائق التي تثبت علاقة العمالة برب العمل

هذا الخير الأكثر إستفادة من الوضع كونه يتلقى أكبر عوائد من العمالة من دون توفير ضمان اجتماعي يكفل لهم حقوقهم في حالة حوادث العمل.

–أما اذا ربطنا الظاهرة بمستويات التحويل للعملة فتتصدر ظاهرة تهريب الاموال نقدا الى الدول الافريقية كظاهرة **سلبية** عادة ما ترتبط بشبكات التسول التي باتتّ آلية معروفة لدى المهاجرين من اجل الكسب السريع اين حذر الخبير الاقتصادي بشير مصيطفي من الانعكاسات السلبية لحجم الاموال المهربة الى خارج الجزائر و التي بلغت سقف 60 مليون اورو في سنة 2017 فيما تم فقط خلال النصف الاول من 2018 محاولة تهريب 11 مليون اورو، اذ يوضح رئيس ديوان الوالي لولاية الجزائر العاصمة السيد محمد عمراني " انه في اليوم الواحد يجمع المتسول

الافريقي 30 او 60 ألف دينار جزائري اي ما يفوق 300 دولار وهذا المبلغ يتقاضاه الموظف الجزائري خلال شهر يتم تحويلها بسوق الصكوار ليتم تحويلها الى دولهم .[1]

وإذا قمنا بمقارنة نسب الإستهلاك التي تعزز نسبة النمو مع حجم تزايد ظاهرة الهجرة غير الشرعية نجد يتنامى مع ارتفاع الطلب المترتب على ارتفاع مستويات الهجرة ، فالنموالديمغرافي (الغير وطني) الذي تشهده الجزائربسبب ازدياد حجم النزوح فرض ارتفاع ننسب الإستهلاك من اجل تغطية أغلب حاجات المهاجرين غير الشرعيين ، ويخلق تناسب ارتفاع الإستهلاك مع إرتفاع نسب العمالة زيادة في النموالإقتصادي

وعموما لم تؤد الهجرة غير الشرعية الوافدة الى الجزائر (بإعتبارها دولة مستقطبة للهجرة الافريقية) الدور الاقتصادي الذي تلعبه الظاهرة في باقي بلدان الإستقبال الآخرى وهذا راجع للإعتبارات الإقتصادية السابقة وكذا لتحولات الهجرة في المنطقة و الوضعية المؤقتة للعمالة التي حالت دون تسوية الوضعية القانونية للإقامة التي تكفل لهم آداء أدوار رسمية و فعلية في الإقتصاد الوطني فهم مهددون بالترحيل نحو دولهم في أية لحظة ، وبين هذا الوضع الغير مستقر بسبب الوضعية المؤقتة للمهاجرين و تأزم سبل العبور الى اوربا يبقى المهجرون الأفارقة يعيشون وضعا مجهولا

المطلب (02):التواجد الغير شرعي للأفارقة في الجزائر بين التوظيف و الإستغلال

تقوم الإستراتيجية الشاملة للجزائر في إدارة ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو الهجرة المختلطة الوافدة من إفريقياعلى عدة اعتبارات منها ما هو متعلق بالجانب الإنساني ومنها ما هو متعلق بمصلحة الدولة ومدى تقديريها للمنافع والمخاطر التي أضحت تمثلها ظاهرة الهجرة السرية إلى داخل التراب الوطني، فأدوات إدارة الهجرة مركزيا تتراوح بين معرفة التدفقات و السيطرةعليها والتعاون على المستويين الإقليمي والدولي، في هذا السياق عكفت الجزائر على محاربة هذه

(1) – بقلم ياسمين ناب، هكذا تهرب المافيا السمراء"صدقات الجزائريين"،12 كانون الاول 2018 ، اطلع على الموقع يوم2021/06/13 على الساعة 11:23

http //sawtalahrar.net/

الظاهرةعبر المصادقة على الإتفاقيات الدولية وابرام عدة اتفاقيات ثنائية بهذا الشأن خاصة فيما تعلق بممارسةالإتجار بالبشر وحماية الطفولة وغيرها.نذكر منها:

-اتفاقية جنيف لسنة 1951المتعلقة بوضع اللاجئين صودق عليها سنة 1963

-البروتوكول الإضافي لاتفاقيتي جنيف في سنة 1967.

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية صودق عليها بالمرسوم الرئاسي رقم 552_ليوم 5فيفري .2002

-بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر و البحر واللجوء المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطن صودق عليه بالمرسوم رقم – 4183ليوم 9نوفمبر 1963..

-اتفاقية الأمم المتحدة لحظر الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير صودق عليها بالمرسوم رقم – 34163ليوم 11سبتمبر .1963

-بروتوكول إضافي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين صودق عليها سنة .2004

-اتفاقية الأمم المتحدة لحماية المهاجرين و افراد عائلاتهم سنة 1990الانضمام نة.2005

-البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في – البغاء وفي المواد الإباحية صودق عليه بالمرسوم الرئاسي رقم – 2996ليوم2سبتمبر .2006

-الاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق الأعراف و الممارسات الشبيهة بالرق صودق عليها بالمرسوم – 34063ليوم 11سبتمبر1963

-اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 105المتعلقة بإلغاء العمل الإجباري صودق عليه بالأمر رقم. 69 –30ليوم 22 ماي 1969

-الإعلان المتعلق بالحق في العمل المتخذة تحت رعاية المنظمة الدولية للعمل سنة .1998

-اتفاقية العمل الدولية رقم 182بشأن حظر عمل الأطفال و الإجراءات الفورية للقضاء عليها المكملة بالتوصية 190صودق عليها بالمرسوم الرئاسي رقم 2000-387ليوم 28نوفمبر 2000.

-اتفاقية 1969لمنظمة الوحدة الإفريقية المتعلقة بحقوق اللاجئين .[1]

أو سن تشريعات وطنية داخلية تحارب المخرجات السلبية للظاهرة فيما تعلق بالاتجار بالبشر ، الإتجار بالمخذرات ، تزوير العملة و.... نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

قانون العقوبات الجزائري في مواده 303مكرر و 3034مكرر 5 الذي يقمع المتاجرة بالبشر ويعطيها التعريف التالي طبقا للأحكام المذكورة في المادة 303مكرر " 4يعد اتجار بالأشخاص، تجنيد أونقل او تنقيل أو إيواء أو استقبال شخص أو أكثر بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال الإكراه، أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو استغلال حالة استعطاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سلطة على شخص آخر بقصد الاستغلال، ويشمل الاستغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الغير في التسول أو السخرة أو الخدمة كرها أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستبعاد أو نزع الأعضاء.

على مستوى آخر، تمّ إنشاء مراكز تجميع للمهاجرين غير الشرعيين واللاجئين من مختلف الجنسيات للمهاجرين(مراكز انتظار) في عدة ولايات. وبالرغم من الجدل الذي يثار حولها، وبعض الحوادث التي ارتبطت بها بين قاطنيها من المهاجرين غير الشرعيين والسكان المجاورين لها، إلا أنها لم تكن بشكل دائم ولا منتشرة في كل الولايات، وسرعان ما يتم تفكيكها وترحيل المهاجرين منها إلى بلدانهم عن طريق اتفاقيات مع سلطات بلادهم، كما حدث مع مواطني النيجر.[2]

إذا فمبدئيا تتعامل الجزائر مع الظاهرة بإطارها العام ضمن ما تنص عليه المواثيق و القوانين الدولية ،غير أن الرؤية الموضوعية لواقع الظاهرة يعطيها ابعادا مختلفة لاسيما فيما يخص العمالة التي تطرح أكثر من تساؤل وكذا نسب تدفقات المهاجرين في حد ذاتهم ، اذا اصبح

(1) – عطوات عبد النور، دور الفواعل المحلية في إدارة ملف المهاجرين الافارقة غير الشرعيين بالجنوب الجزائري،مذكرة لنيل شهادة الماجستارفي العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ولاية رقلة ،2015/2016 ، ص

(2) – **عبد القادر خليفة**، مرجع سابق **ص08**

هؤلاء ضرورة لملئ الشواغر الوظيفية والمهن الوظيعة التي عزفت اليد العاملة الجزائرية عن العمل فيها فمثلا في القطاع الفلاحي اضطر مزارعون جزائريون توظيف اليد العاملة الإفريقية المهاجرة نظرا لتخلي ابنائها عن هذه المهن ، وكذا اثر الهجرة غير الشرعية الجزائرية (الحرقة) التي استنزفت جزءا كبيرا من العمالة الداخلية نحو الخارج.

غير أن ظروف هاذه العمالة حركت العديد من الفاعلين المحليين الناشطين في مجال حقوق الانسان الى التكفل بالجانب الانساني وحمايتهم من الإستغلال ، أين ابدت منظمات وطنية داخلية و كذا دولية استياءها الشديد من الوضعية المزرية التي آل اليها المهاجرون الأفارقة بالجزائر جراء **الإستغلال** من طرف أرباب العمل وظروف وساعات العمل والاجور كذا الوضعيةالصحية التي نذكر منها:

01/ **الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان الجزائرية**

في تقريرها الصادر في سبتمبر 2017 بوجود عمالةغير نظامية تقدر ما بين 10 الى 20 الف عامل يتوزعون على ورشات البناء و أشغال الطرق و شبكة الري و الصرف الصحي و يعملون في ظروف غير آمنة و إنعدام التامين الصحي و سجل التقرير أن الحجم الساعي لا يتناسب مع الأجور الزهيدة و في بعض الاحيان حرمانهم منها

و يضيف التقرير عن أسفه الشديد للإنعدام فرق تفتيش العمل للوقوف على الواقع الفعلي لظروف العمل كما أشار إلى حوادث العمل التي يتعرض لها العمال الأفارقة بالجزائر و يشير التقرير إلى ان هذا العمل إعفاء او تهرب من المسؤولية فإن واجب الحماية و العناية يقع على عاتق الدولة بمختلف مستوياتها و تعدد هيئاتها و يقدم تقرير الرابطة تقريرا أسود عن إخفاء و تدليس حوادث العمل التي لا يتم معالجتها في الاماكن المخصصة (مستشفيات) و في كثير من الاحيان يتم التبليغ عنها على انها حوادث مرور او حوادث عرضية لا علاقة لها بحوادث العمل ، كما ان إنعدام الوثائق الثبوتية لهاته العمالة يصعب كثيرا التعامل معها في حالة تعرضهم لسوء من أجل تبليغ أهاليهم و ممثليهم في سفاراتهم .[1]

(1) – **تقرير الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان ، " التقرير السنوي سبتمبر 2017 "** ، مرجع سابق **ص08**

من جهة اخرى أبدى **الهلال الأحمر الجزائري** عن اسفه لظروف العمل السيئة التي تحيط بالعمالة الاجنبية في الجزائر خاصة المرتبطة بحوادث العمل القاسية ، و إستغلال وضعهم من أجل إجبارهم على الأعمال الشاقة مقابل أجور زهيدة و عدم توفير أدنى شروط السلامة الصحية كما هو متعارف في القوانين الدولية ، من جهته فإن هذا التقرير يشير إلى الجهات الحكومية الممثلة في وزارة العمل و الضمان الإجتماعي تعمل بكل ما وسعها لوضع حد لهذه التجاوزات و وضع إطار قانوني كفيل لضمان حقوق العمالة الاجنبية .

و إذا إعتبرنا ان التقرير الاول صادر عن جهات غير رسمية لا تمثل الدولة بينما التقرير الثاني يمثل الجهة الرسمية ، الملاحظ أن هناك إتفاق بين التقريرين على وجود ظروف مزرية ، خاصة التقرير الاول الذي يحمل الدولة كامل مسؤولياتها .

في ذات السياق أوردت تقارير دولية متعلقة بعمالة المهاجرين غير النظاميين من خلال ظروف عملهم و تعامل السلطات معهم و ادانت بالظروف القاسية المصاحبة لعملهم و تحمل السلطات المركزية المسؤولية من هذه التقارير ما يلي :

أولا : تقرير **منظمة العفو الدولية هيومن رايتس ووتش (Human rights watch) :**

أكدت منظمة العفو الدولية أن السلطات الجزائرية لا تحترم المواثيق الدولية المتعلقة بالهجرة السرية غير النظامية و ان هؤلاء المهاجرين يتعرضون لأبشع الإستغلال و العبودية و أن عدد المهاجرين إرتفع في الجزائر بسبب الاوضاع الامنية التي تعرفها المنطقة و أضاف التقرير انه خلال السنوات الاخيرة تعاملت السلطات الجزائرية بشكل سيئ مع هذه العمالة و لا تراعي لوضعهم كقوة عمل منتجة كباقي المهاجرين الاخرين و يشير التقرير أن السلطات الجزائرية تتعامل مع هذه الهجرة بطريقة تعسفية أين تقوم بتوقيفهم في ورشات العمل في أجواء يسودها الذعر و الخوف ثم تجميعهم في مجمعات تمهيدا لترحيلهم قسرا

و يشير التقرير أن المهاجرين السريين يتم تركهم على الحدود دون اي حماية بتعرضهم للجر يمة المنظمة و عصابات المتاجرة بالبشر و يضيف التقرير على ضرورة إلتزام السلطات الجزائرية بضرورة حماية المهاجرين السريين لا سيما الوافدين من مناطق النزاع . [1]

(1) – تقرير منظمة العفو الدولية ، الهجرة السرية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا 2017

ثانيا : تقرير **الشبكة الاوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان** :

أبدى التقرير بالقيود المشددة و الصارمة على دخول و إقامة المهاجرين النظاميين التي تنتهجها الدول المغاربية الأربعة المطلة على حوض المتوسط و أشار إلى وضع كارثي وصفه بالسيئ إذ أقر ان الجزائر رغم انها أمضت و صادقت على الإتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين سنة 2004 إلا أنه لم يتم وضع أي تغيير في قوانين العمل و المستخدمين يراعي العمال المهاجرين الاجانب و يضيف على ظروف العمل المأساوية لهذه العمالة الجاهزة للإعتقال و الإحتجاز و الترحيل الذي يطالهم بالرغم ان التقرير صادر سنة 2010 أي قبل ان تصل أزمة المهاجرين و معها العمالة غير النظامية درجة الذروة إلا أنه يشدد اللهجة إزاء الانظمة المغاربية و المتوسطية ومنها الجزائر التي وصفها بالقمعية ضد الأجانب . [1]

و تكاد تتشابه التقارير الدولية بخصوص عمالة الاجانب غير النظامية من التنديد و الشجب و حتى ذات الكلمات الثلاثية غعتقال – إحتجاز – ترحيل و تتفق جميعها على الاوضاع المزرية للعمالة كما تتفق على إحترام المواثيق الدولية و صعوبة المعاينة الميدانية التي تعتمد على المراسلين الميدانيين و إستجواب المهاجرين السريين الذين تم ترحيلهم أو عبرو إلى أروبا .

بعد تزايد الإنتقادات لاسيما التقارير السالفة الذكر حول المهاجرين غير الشرعيين و ظروف عملهم أخذ الموضوع ابعادا اخرى لا تتعلق بالجوانب الإنسانية بل تمس بالسيادة الوطنية بدات الحكومة الجزائرية أخذ العديد من الإجراءات و الإحترازات منها التاكيد على ان الدولة الجزائرية تتعامل مع العمالة وفق القوانين الدولية كما أن عملية الإعتقال و الترحيل تتم في ظروف إنسانية بعد طلب دولهم الاصلية التي تعرف الإستقرار .

و من بين الإجراءات الأساسية التي إعتمدتها الحكومة الجزائرية لتحسين ظروف العمل للعمالة الاجنبية غير النظامية خاصة القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء ما يلي

–

(1) – الشبكة الاروبية الأورومتوسكية لحقوق الإنسان ، **دراسة حول الهجرة و اللجوء في بلدان المغرب العربي أطر قانوينة و إدارية غير كافية و غير قادرة على ضمان حماية حقوق المهاجرين و طالبي اللجوء 2010 ص 15.**

إعتماد لجان تفتيش تابعة لمديرية التشغيل المحلية و مراقبة ورشات عمل البناء و الصرف الصحي و غيرها من المهن الخاصة بالعمالة الاجنبية غير النظامية ، و القيام بعملية إحصائهم و التبليغ عن أرباب العمل الذين يتسترون عن هذه العمالة

– السماح بتوظيف العمالة غيرالنظامية في القطاعات الإقتصادية من خلال تقديم رخص عمل إستثنائية تمنحها مديريات التشغيل المحلية لكل الطالبين للعمل تمتد صلاحية هذه الرخصة لمدة عام قابلة للتجديد ، غير انه لم يتم الإلتزام بهذا الاجراء سواء من جهة ارباب العمل أو العمالة في حد ذاتها و يمكن إعتبار هذا الامر من اجل ابقاء التستر و اخفاء الهوية الحقيقية حتى لا يتعرضو للترحيل

– الإهتمام بالمسار الإجتماعي للعمالة غير النظامية من خلال مشاركة الهلال الاحمر الجزائري و القضاء على مظاهر التسول– ضمان حصول هذه العمالة على اجورهم وفق ما هو متاح في السوق و حمايتهم من الإبتزاز و تهيئة ظروف عمل مناسبة

– بغض النظر من كونهم عمالة غير نظامية فهم رعايا اجانب على الاراضي الجزائرية و المسؤولية الاخلاقية تقع على عاتق الدولة من توفير واجب الحماية لاسيما من شبكات تهريب البشر او الصدانات التي تقع بينهم و بين أفراد المجتمع المحلي . [1]

في ذات السياق أكد وزير الشؤون الخارجية صبري بوقادوم على ضرورة تحديد إجراءات مبتكرة لحث المهاجرين الأفارقة على المشاركة في التمكين السياسي و الإقتصادي و صرح في الخطاب الذي القاه خلال الإجتماع الاول للجنة العليا للإتحاد الإفريقي المعنية بالعقد الإفريقي للمهاجرين الأفارقة و السكان المنحدرين من أصل إفريقي الذي يهدف إلى مد الجسور بين الافارقة المتواجدين بالخارج و بلدانهم الاصلية حيث قال : " **إذا كانت الروابط الثقافية و الخاصة بالذاكرة بين مهاجرينا و الوطن غير قابلة للتصرف يجب تحديد اجراءات مبتكرة لحث**

(1) – مبروك كاهي ، **عمالة المهاجرين غير الشرعيين في المنطقة المغاربية : بين الحاجة الإقتصادية و التشريعات الدولية حالة الجزائر** ، **مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية و الإقتصادية** ، جامعة ورقلة – الجزائر – العدد 3 ، بتاريخ 2020/04/18 ، ص 320 .

اخواننا و اخواتنا حيثما كانو على المشاركة اكثر في التمكين السياسي و الإقتصادي لإفريقيا " و أضاف " بإمكان إفريقيا الإستفادة من المهارات المكتسبة و الشبكات التي تنشئها جالياتنا عبر العالم من خلال ترقية و تسهيل الإجراءات الهادفة إلى إستقطاب مهاجرينا "[1]

على الرغم من هذه الإجراءات التي إتخذتها الحكومة الجزائرية لمعالجة ملف العمالة الاجنبية غير النظامية إلا أنها لم تجد طريقها إلى أرض الواقع لعدة أسباب أبرزها طابع الهجرة الوافدة التي تتميز بعدم الإستقرار و إختلاف اهدافها بين العبور و الإستقرار ، كما ان إقتراح تكوين لجان تفتيش بمديريات التشغيل لوحظ تهرب أرباب العمل من هذا الإجراء بإستصدار رخص عمل إستثنائيو و التبعات البيروقراطية المترتبة عنها و الإجراءات الامنية ، غياب حملات توعوية خاصة بالمهاجرين ما يبقيهم في هاجس الخوف و تعرضهم للإبتزاز ، عدم الجدية في توفير إمكانيات حقيقية و الاهم ان يكون نابع من قناعة لتحسين ظروف هذه العمالة و ليس بدافع الرد على إنتقادات منظمات دولية غير حكومية .

(1) – (02)وكالة الانباء الجزائرية ، 10 جوان . 2021 أطلع على الموقع يوم 2021/06/14 على الساعة 10:25 صباحا .
Www.aps.dz/ar/economie/108245-2021-06-10

خلاصة:

في الوقت الذي نجحت دول الإستقبال في التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في شقها الإقتصادي(الى حد ما)، من خلال سياسات تكييف الظاهرة مع متطلبات بيئتها الداخلية لهاته الدول و محيطها الإقليمي و الدولي ، نجد الجزائر كدولة استقبال للمهاجرين الغير شرعيين تؤثر الأبعاد الأمنية للظاهرة على حساب تكييفها خدمة للتنمية الإقتصادية، وهذا نظرا كما اشرنا لطبيعة الهجرة الوافدة الغير مستقرة الهادفة في أغلبها الوصول الى الضفة الأخرى بأوروبا ، أو الهجرة القسرية المفاجئة الناجمة عن تردي الاوضاع الامنية في الدول الملامسة للحدود الجنوبية الجزائرية خاصة مالي و النيجر، غير أن تكدسات الهجرة في الجزائر الناجمة عن ازدياد تدفقاتها و كذا تشديد مساراتها الى اوربا طرح مسألة توظيف الظاهرة فرضا و ليس خيارا من خلال آلية إدماج المهاجرين وتمكينهم من المساهمة في المجلات الإقتصادية ، ومحاكاة دول الإستقبال ذات التجربة الناجحة في إدارة الهجرة غير الشرعية.

-الخـــــاتمة-

لم تعد ظاهرة الهجرة الغير شرعية تلك الظاهرة الثانوية التي طلما اعتبرت حركة ديناميكية للمجتمعات البشرية بل أصبح أزيزها يهز المنابر الدولية في شقها الأمني ويحرك صناع السياسات ورجال الإقتصاد بضرورة تصحيح الصورة النمطية التقليدية التي ما فتئت تروج لسلبيات الظاهرة و فق ما تمليه والرؤى الجزئية أوالتوجهات التحيزية .

إن التغيرات والتطورات المتسارعة التي عرفتها ظاهرة الهجرة السرية في أشكالها وإنعكاساتها جعلت الموضوع يحظى في العقود الأخيرة بأهمية كبرى ضمن مختلف الدراسات الأكاديمية واللقاءات الدولية ليصير اهتمام العديد من المؤسسات الحكومية وجمعيات المجتمع المدني، وشكل محور العديد من الاتفاقيات الثنائية والجماعية بين مختلف الدول، فما من لقاء رسمي أو غير رسمي إلّا وأصبح فيه الموضوع ضمن أولويات الأجندة المطروحة على المسؤولين، وفي ذلك تأشير على قوة الموضوع في صياغة السياسات المستقبلية وبناء العلاقات الإقتصادية الدولية وتمهيدا للتنظير الذي يأخذ الظاهرة بكل أبعادها وتطوراتها دون إغفال الآثار الإيجابية الناتجة عنها.

-لقد أتاحت لنا هذه الدراسة محاولة الكشف عن خبايا الهجرة غير الشرعية والإحاطة بأهم المبررات الواقعية لدول الإستقبال التي وظفت ظاهرة الهجرة غير الشرعية(غير النظامية) كآلية خفية تمكنها من تنمية إقتصادياتها وتسير عجلة تنميتها .

-لكن من المؤسف أن تكون الاصوات التي تروج لخطورة الظاهرة و فق السياقات الدولية المنددة بها ويجدون الشرعية الدولية لتنفيذ القارارات الصادرة عن الهيئات الدولية مصوغا لذلك ، هم نفسهم من تستغل حكومات دولهم مساهمات هؤلاء المهاجرين و التي تتضاعف عوائدها من اجل انماء إقتصاد دولهم الذي يجابههم بالجحد و النكران.

لذا من خلال هذه الدراسة حاولنا تسليط الضوء على الجانب الإيجابي للظاهرةعلى دول الإستقبال استوجب توسيع البحث في الأثار الأخرى الغير متجلية لهذه الظاهرة أواخرى مشابهة بغية الوصول الى نتائج حقيقية تعكس مستوى البحث و التطلع وتقدم اجابة ولو ظرفية على الإبهامات التي تشوبها.

وعليه فإنني من خلال تحليلي للموضوع السالف الذكر الذ ي أخذته من زاوية إقتصادية ، لا يشفع لي أن أشرعن ظاهرة الهجرة غير الشرعية،التي تبقى تصنف من الظواهر المحرمة دوليا – غير أن أثارها تدفع للبحث و التساؤل وراء مدى تطبق اللوائح و القرارات الدولية من طرف دول الإستقبال على المهاجرين غير الشرعيين ، وربما قد يضيق الضمير الدولي في وقت تمس هذه الظاهر مراكز أكبر قوى في العالم التي تكيفها وفق ما يناسبها من سياسات داخلية أو وفق إملاءات لتوجهات إقليمية و دولية.

والجزائر التي تعد هي الاخرى من أبرز دول الإستقبال التي ألقت الظاهرةعليها بظلالها ، أصبح لزاما عليها التكيف مع الهجرة غير الشرعية و توظيفها بما يتناسب مع متطلبات البيئة الداخلية من أجل الدفع بالتنمية ، مع التشديد على التحكم في حجم التدفقات التي من شأنها توسيع الآثار السلبية وعدم القدرة على التحكم في تبعاتها من جهة، والعملعلى اعادة النظر في السياسات التي تعنى بالمهاجرين ، لكي لا تظل الدرع الحامي للقلعة الاوربية التي تلقي باللوم على الدول المغاربية في زيادة حجم المهاجرين (اليد الخفية لإقتصادياتها)، لذا اصبح من الضرورة التنسيق مع الشركاء الدوليين في التعامل مع ظاهرة الهجرة غيرالشرعية من أجل الخروج بتوصيات و آليات جديدة تأخذ بكل ابعاد الظاهرة و تكفل حقوقا للمهاجرين غير الشرعيين الذين يعيشون شبه حياة ونصف حلم.

الملاحـــق

01 ملحق :رقم

الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم

اعتمدت بقرار الجمعية العامة 45/158

المؤرخ في 18كانون الأول / ديسمبر 1990

الديباجة

إن الدول الأطراف في هذه الاتفاقيةإذ تأخذ في اعتبارها المبادئ المنصوص عليها في الصكوك الأساسية للأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسانو خاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافيةوالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييزالعنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل وإذ تأخذ في اعتبارها أيضا المبادئ والمعايير الواردة في الصكوك ذات الصلة الموضوعة في إطار منظمةالعمل الدولية، وخاصة الاتفاقية المتعلقة بالهجرة من أجل العمل)رقم ،(97والاتفاقية المتعلقة بالهجرة فيظروف تعسفية وتشجيع تكافؤ الفرص والمساواة في معاملة العمال المهاجرين)رقم (143والتوصية بشأن الهجرة من أجل العمل)رقم ،(86والتوصية بشأن العمال المهاجرين)رقم ،(151والاتفاقية المتعلقة بالسخرة أوالعمل القسري)رقم,(39والاتفاقية المتعلقة إلغاء السخرة)رقم (105 إذ تؤكد من جديد أهمية المبادئ الواردة في اتفاقية مناهضة التمييز في ميدان التعليم، الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وإذ تشير إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينةوالإعلان الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، ومدونة قواعد سلوكالموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، والاتفاقيات المتعقلة بالرق وإذ تشير إلى أحد أهداف منظمة العمل الدولية، كما ورد في دستورها، هو حماية مصالح العمال عنداستخدامهم في بلدان غير بلدانهم. وإذا تضع في اعتبارها خبرة وتجربة تلك المنظمة في المسائل المتصلةبالعمال المهاجرين وأفراد أسرهم وإذ تعترف بأهمية العمل المنجز بصدد العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في أجهزة مختلفة في الأمم المتحدة،وخاصة في لجنة حقوق الإنسان ولجنة التنمية الاجتماعية، وفي منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة،ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الصحة العالمية، وكذلك في منظمات دوليةأخرى, وإذ تعترف أيضا بالتقدم الذي أحرزته بعض الدول، على أساس إقليمي أو ثنائي، صوب حماية حقوق العمالالمهاجرين وأفراد أسرهم، فضلا عن اعترافها بأهمية وفائدة الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف

في هذاالمجال وإذ تدرك أهمية وحجم ظاهرة الهجرة التي تشمل ملايين الناس وتمس عددا كبيرا من الدول في المجتمع الدولي وإدراكا منها لأثر تدفق موجات العمال المهاجرين على الدول والشعوب المعنية، ورغبة منها في إرساء قواعد يمكن أن تسهم في التوفيق بين مواقف الدول عن طريق قبول مبادئ أساسية تتعلق بمعاملة العمال المهاجرين وأفراد أسرهم

وإذ تضع في اعتبارها حالة الضعف التي كثيرا ما يجد العمال المهاجرون وأفراد أسرهم أنفسهم فيها بسبب أمور منها بعدهم عن دولة المنشأ والصعوبات التي يمكن أن تصادفهم، الناشئة عن وجودهم في دولة العمل وإذ هي مقتنعة بأن حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لم يعترف بها بقدر كاف في كل مكان، وبأنها تتطلب لذلك حماية دولية مناسبة وإذ تأخذ في الاعتبار أن الهجرة غالبا ما تكون السبب في نشوء مشاكل خطيرة لأفراد أسر العمال المهاجرينوكذلك للعمال أنفسهم، وخاصة بسبب تشتت الأسرة وإذ تضع في اعتبارها أن المشاكل الإنسانية التي تنطوي عليها الهجرة تكون أجسم في حالة الهجرة غيرالنظامية، وإذ هي مقتنعة لذلك بضرورة تشجيع الإجراءات الملائمة بغية منع التنقلات السرية والاتجار بالعمال

المهاجرين والقضاء عليها، وفي الوقت نفسه تأمين حماية ما لهم من حقوق الإنسان الأساسية

وإذ ترى أن العمال غير الحائزين للوثائق اللازمة أو الذين هم في وضع غير نظامي يستخدمون، في أحيان كثيرة، بشروط أقل مواتاة من شروط عمل العمال الآخرين، وأن بعض أرباب العمل يجدون في ذلك ما يغريهم بالبحث عن هذا النوع من اليد العاملة بغية جني فوائد المنافسة غير العادلة

وإذ ترى أيضا أن مهما يثني عن اللجوء إلى استخدام العمال المهاجرين الذين هم في وضع غير نظامي أن يتم الاعتراف على نطاق أوسع بما لجميع العمال المهاجرين من حقوق الإنسان الأساسية، وأن منح بعض الحقوق الإضافية لمن يكونون في وضع نظامي من العمال المهاجرين وأفراد أسرهم سيشجع جميع المهاجرين وأرباب العمل على احترام القوانين والإجراءات التي أقرتها الدول المعنية وعلى الامتثال لها قتناعا منها لذلك بالحاجة إلى تحقيق الحماية الدولية لحقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، مع إعادةالتأكيد على القواعد الأساسية ووضعها في اتفاقية شاملة يمكن أن تطبق على المستوى العالمي قد اتفقت على ما يلي الجزء الأول النطاق والتعاريف

المادة 1-

1تنطبق هذه الاتفاقية، باستثناء ما ينص عليه خلافا لذلك فيما بعد، على جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم دون تمييز من أي نوع مثل التمييز بسبب الجنس، أو العنصر، أو اللون، أو اللغة، أو الدين أو المعتقد، أو الرأي السياسي أو غيره، أو الأمل القومي أو العرقي أو الاجتماعي، أو الجنسية، أو العمر، أو الوضع الاقتصادي، أو الملكية، أو الحالة الزوجية، أو المولد، أو أي حالة أخرى

-2تنطبق هذه الاتفاقية خلال كامل عملية هجرة العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وتشمل هذه العملية التحضير للهجرة، والمغادرة، والعبور، وفترة الإقامة بكاملها، ومزاولة نشاط مقابل أجر في دولة العمل وكذلك العودة إلى دولة المنشأ أو دولة الإقامة العادية

المادة 2

1-لأغراض هذه الاتفاقية

يشير مصطلح "العامل المهاجر" إلى الشخص الذي سيزاول أو يزاول أو ما برح يزاول نشاطا مقابل أجر في دولة ليس من رعاياها)

-2أ) يشير مصطلح " عامل الحدود" إلى العامل المهاجر الذي يحتفظ بمحل أقامته المعتاد في دولة مجاورة ويعود إليه عادة كل يوم أو على الأقل مرة واحدة في الأسبوع

(ب) يشير مصطلح " العامل الموسمي " إلى العامل المهاجر الذي يتوقف عمله، بطبيعته، على الظروفالموسمية، ولا يؤدي إلاّ أثناء جزء من السنة

(ج) يشير مصطلح "الملاح"، الذي يضم فئة صائدي الأسماك، إلى العامل المهاجر الذي يعمل على سفينة مسجلة في دولة ليس من رعاياها،

(د) يشير مصطلح " العامل على منشأة بحرية " إلى العامل المهاجر الذي يعمل على منشأة بحرية تخضع لولاية دولة ليس من رعاياها

(هـ) يشير مصطلح " العامل المتجول " إلى العامل المهاجر الذي يكون محل إقامته المعتاد في دولة مايضطر إلى السفر إلي دولة أو دول أخرى لفترات وجيزة نظرا لطبيعة مهنته

(و) يشير مصطلح " العامل المرتبط بمشروع " إلى العامل المهاجر الذي يقبل بدولة العمل لفترة محددة لكييعمل فقط في مشروع معين يجري تنفيذه في تلك الدولة من قبل رب عمله

(ز) يشير مصطلح "عامل الاستخدام المحدد " إلى العامل المهاجر" "

1الذي أرسله رب العمل لفترة زمنية محدودة ومعينة إلى دولة العمل، للاضطلاع بمهمة محددة أو واجب محدد، أو" "

2الذي يقوم لفترة زمنية محدودة ومعينة بعمل يتطلب مهارة مهنية أو تجارية أو تقنية أو غيرهامن المهارات العالية التخصص، أو

" "3الذي يقوم، بناء على طلب رب العمل في دولة العمل، بالاضطلاع لفترة زمنية محدودة ومعينة بعمل مؤقت أو قصير بطبيعته، والذي يتعين عليه أن يغادر دولة العمل إما عند انتهاء فترة الإقامة المأذون له بها أو قبلها إذا كان لم يعد يضطلع بتلك المهمة المحددة أو الواجب المحدد أو يشتغل بذلك العمل،

(ح) يشير مصطلح " العامل لحسابه الخاص " إلى العامل المهاجر الذي يزاول نشاطا مقابل أجر خلافالنشاط الذي يُزاول بموجب عقد استخدام، ويكسب قوته عن طريق هذا النشاط الذي يزاوله عادة بمفردهأوبالاشتراك مع أفراد من أسرته، أو إلى أي عامل مهاجر آخر يعترف به في التشريع المنطبق في دولة العملأو في الاتفاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف بوصفه عاملا لحسابه الخاص.

المادة3

أ-لا تنطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص الذين ترسلهم أو تشغلهم منظمات ووكالات دولية أو الأشخاص الذين ترسلهم أو تشغلهم دولة ماخارج إقليمها لأداء مهام رسمية, وينظم قبولهم ومركزهم القانون الدولي العام أو اتفاقات أو اتفاقيات دوليةمحددة

ب- الأشخاص الذين تقوم دولة ما أو من ينوب عنها بإرسالهم أو تشغيلهم خارج إقليمها، والذين يشتركون في برامج التنمية وبرامج التعاون الأخرى، وينظم قبولهم ومركزهم باتفاق مع دولة العمل ولا يعتبرون، بموجب ذلك الاتفاق، عمالا مهاجرين

ج- الأشخاص الذين يقيمون في دولة تختلف عن دولة منشئهم بوصفهم مستثمرون.

د- اللاجئين وعديمي الجنسية، ما لم ينص على ذلك الانطباق في التشريع الوطني ذي الصلة للدولة الطرفالمعنية أو في الصكوك الدولية السارية بالنسبة لها

هـ- الطلاب والمتدربين

و- الملاحين والعمال على المنشآت البحرية الذين لم يسمح لهم بالإقامة ومزاولة نشاط مقابل أجر في دولةلعمل,

المادة4

لأغراض هذه الاتفاقية، يشير مصطلح "أفراد الأسرة " إلى الأشخاص المتزوجين من عمال مهاجرين أو الذين تربطهم بهم علاقة تنشأ عنها، وفقا للقانون المنطبق، آثار مكافئة للزواج، وكذلك أطفالهم المعالين وغيرهم من الأشخاص المعاين الذين يعترف بهم أفرادا في الأسرة وفقا للتشريع المنطبق أو الاتفاقات المنطبقة الثنائية أوالمتعددة الأطراف المبرمة بين الدول المعنية

المادة5

لأغراض هذه الاتفاقية، فإن العمال المهاجرين وأفراد أسرهم

يعتبرون حائزين للوثائق اللازمة أو في وضع نظامي إذا أُذن لهم بالدخول والإقامة ومزاولة نشاط مقابلأجر في دولة العمل بموجب قانون تلك الدولة وبموجب اتفاقات دولية تكون تلك الدولة طرفا فيها.

ب- يعتبرون غير حائزين للوثائق اللازمة أو في وضع غير نظامي إذا لم يمتثلوا للشروط المنصوص عليها في الفقرة الفرعية)أ(من هذه المادة

المادة6

لأغراض هذه الاتفاقية

أ- يقصد بمصطلح " دولة المنشأ " الدولة التي يكون الشخص المعني من رعاياها.

ب- يقصد بمصطلح " دولة العمل " الدولة التي سيزاول العامل المهاجر فيها، أو يزاول حاليا، أو زاول نشاطا مقابل أجر، حسبما تكون الحال

يقصد بمصطلح " دولة العبور" أية دولة يمر فيها الشخص المعني في أية رحلة إلى دولة العمل أو من دولة

• لعمل إلى دولة المنشأ أو دولة الإقامة المعتادة

<u>ملحق :رقم 02</u>

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25الدورة الخامسة والخمسون المؤرخ في15 تشرين الثاني/نوفمبر2000

المادة1

بيان الغرض الغرض من هذه الاتفاقية تعزيز التعاون على منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها بمزيد من الفعالية

المادة2

المصطلحات المستخدمةلأغراض هذه الاتفاقية

- قصد بتعبير"جماعة إجرامية منظمة" جماعة ذات هيكل تنظيمي، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر،

موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو

- الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية، من أجل الحصول، بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أومنفعة مادية أخرى

ب-يقصد بتعبير "جريمة خطيرة" سلوك يمثل جرما يعاقب عليه بالحرمان التام من الحرية لمدة لا تقل عن أربع سنوات أو بعقوبة أشد

"ج-جماعة ذات هيكل تنظيمي" جماعة غير مشكلة عشوائيا لغرض الارتكاب الفوري لجرم ما، ولا يلزم أن تكون لأعضائها أدوار محددة رسميا، أو أن تستمر عضويتهم فيها أو أن تكون ذات هيكل تنظيمي؛ أو

(د) يقصد بتعبير "الممتلكات" الموجودات أيا كان نوعها، سواء كانت مادية أم غير مادية، منقولة أم غير

منقولة، ملموسة أم غير ملموسة، والمستندات أو الصكوك القانونية التي تثبت ملكية تلك الموجودات أو وجود

مصلحة فيها

(هـ) يقصد بتعبير "عائدات الجرائم" أي ممتلكات تتأتى أو يتحصل عليها، بشكل مباشر أو غير مباشر، من
ارتكاب جرم ما

(و) يقصد بتعبير "التجميد" أو "الضبط" الحظر المؤقت لنقل الممتلكات أو تبديلها أو التصرف فيها أو تحريكها أو إخضاعها للحراسة أو السيطرة المؤقتة بناء على أمر صادر عن محكمة أو سلطة مختصة أخرى؛

(ز) يقصد بتعبير "المصادرة"، التي تشمل الحجز حيثما انطبق، التجريد النهائي من الممتلكات بموجب أمر
صادر عن محكمة أو سلطة مختصة أخرى

(ح) يقصد بتعبير "الجرم الأصلي" أي جرم تأتّت منه عائدات يمكن أن تصبح موضوع جرم حسب التعريف الوارد في المادة 6من هذه الاتفاقية

(ط) يقصد بتعبير "التسليم المراقب" الأسلوب الذي يسمح لشحنات غير مشروعة أو مشبوهة بالخروج من إقليم دولة أو أكثر أو المرور عبره أو دخوله، بمعرفة سلطاته المختصة وتحت مراقبتها، بغية التحري عن جرم ما وكشف هوية الأشخاص الضالعين في ارتكابه

(ي) يقصد بتعبير "منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي" منظمة شكّلتها دول ذات سيادة في منطقة ما، أعطتها الدول الأعضاء فيها الاختصاص فيما يتعلق بالمسائل التي تنظمها هذه الاتفاقية وخوّلتها حسب الأصول
ووفقا لنظامها الداخلي سلطة التوقيع أو التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها. وتنطبق الإشارات إلى "الدول الأطراف" بمقتضى هذه الاتفاقية على هذه المنظمات في حدود نطاق اختصاصها

ملحق :رقم 03

بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجبقرار الجمعية العامة للأممالمتحدة

2000نوفمبر/تشرين الثاني15 الدورة الخامسة والخمسون المؤرخ في25

الديباجة

إن الدول الأطراف في هذا البروتوكول

إذ تعلن أن اتخاذ تدابير فعالة لمنع ومكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو يتطلب نهجا دوليا شاملا، بما في ذلك التعاون وتبادل المعلومات واتخاذ تدابير مناسبة أخرى، ومنها تدابير اجتماعية – اقتصادية، على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة 212/54المؤرخ 22كانون الأول/ديسمبر ،1999الذي حثَّت فيه الجمعية الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية والتنمية، من أجل معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، وبخاصة ما يتصل منها بالفقر، وعلى تحقيق أقصى حد من فوائد الهجرة الدولية لمن يعنيهم الأمر، وشجعت الآليات الأقاليمية والإقليمية ودون الإقليمية على الاستمرار، حسب الاقتضاء، في معالجة مسألة الهجرة والتنمية،واقتناعا منها بضرورة معاملة المهاجرين معاملة إنسانية وحماية حقوقهم الإنسانية حماية تامة

وإذ تضع في اعتبارها أنه، على الرغم من الأعمال التي اضطلعت بها محافل دولية أخرى، لا يوجد صك شامل يتصدى لجميع جوانب تهريب المهاجرين وسائر المسائل ذات الصلة وإذ يقلقها الازدياد الكبير في أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة في مجال تهريب المهاجرين وسائرالأنشطة الإجرامية ذات الصلة المبينة في هذا البروتوكول، التي تُلحق ضررا عظيما بالدول المعنية وإذ يقلقها أيضا أن تهريب المهاجرين يمكن أن يعرِّض للخطر حياة أو أمن المهاجرين المعنيين

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة 53/111المؤرخ 9كانون الأول/ديسمبر ،1998الذي قررت فيهاالجمعية إنشاء لجنة حكومية دولية مفتوحة باب العضوية مخصصة لغرض وضع اتفاقية دولية شاملةلمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ولبحث القيام بوضع صكوك دولية منها صك يتناول تهريب المهاجرين ونقلهم بصورة غيرمشروعة، بما في ذلك عن طريق البحر،واقتناعا منها بأن تكميل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بصك دولي لمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، سيكون مفيدا في منع تلك الجريمة ومكافحتها قد اتفقت على ما يلي

أولا- أحكام عامة

المادة1

العلاقة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

-1هذا البروتوكول يكمِّل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ويكون تفسيره مقترنا بالاتفاقية.

-2تنطبق أحكام الاتفاقية على هذا البروتوكول، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال، ما لم يُنص فيه على خلاف ذلك.

-3تعتبر الأفعال المجرمة وفقا للمادة 6من هذا البروتوكول أفعالا مجرمة وفقا للاتفاقية

المادة2

بيان الأغراض

أغراض هذا البروتوكول هي منع ومكافحة تهريب المهاجرين، وكذلك تعزيز التعاون بين الدول الأطراف تحقيقا لتلك الغاية، مع حماية حقوق المهاجرين المهرَّبين

المادة3

المصطلحات المستخدمةلأغراض هذا البروتوكول:

)أ(يُقصد بتعبير "تهريب المهاجرين" تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول، بصورة مباشرة أوغير مباشرة، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى؛

)ب(يُقصد بتعبير "الدخول غير المشروع" عبور الحدود دون تقيّد بالشروط اللازمة للدخول المشروع إلى الدولة المستقبلة.

)ج(يُقصد بتعبير "وثيقة السفر أو الهوية المزورة" أي وثيقة سفر أو هوية" "1تكون قد زوِّرت أو حوِّرت تحويرا ماديا من جانب أي شخص غير الشخص أو الجهازالمخوَّل قانونا بإعداد أو إصدار وثيقة السفر أو الهوية نيابة عن دولة ما؛" "2أو تكون قد أُصدرت بطريقة غير سليمة أو حُصل عليها بالاحتيال أو الفساد أو الإكراه أوبأية طريقة غير مشروعة أخرى" "3أو يستخدمها شخص غير صاحبها الشرعي.

)د(يُقصد بتعبير "السفينة" أي نوع من المركبات المائية، بما فيها المركبات الطوَّافة والطائراتالمائية، التي تستخدم أو يمكن استخدامها كوسيلة نقل فوق الماء، باستثناء السفن الحربية أو سفن دعم الأسطول أو غيرها من السفن التي تملكها أو تشغلها إحدى الحكومات ولا تستعمل، في الوقت الحاضر، إلا في خدمة حكومية غير تجارية

04ملحق :رقم

الهجرة غير الشرعية حسب الدول الإفريقية في الجزائر

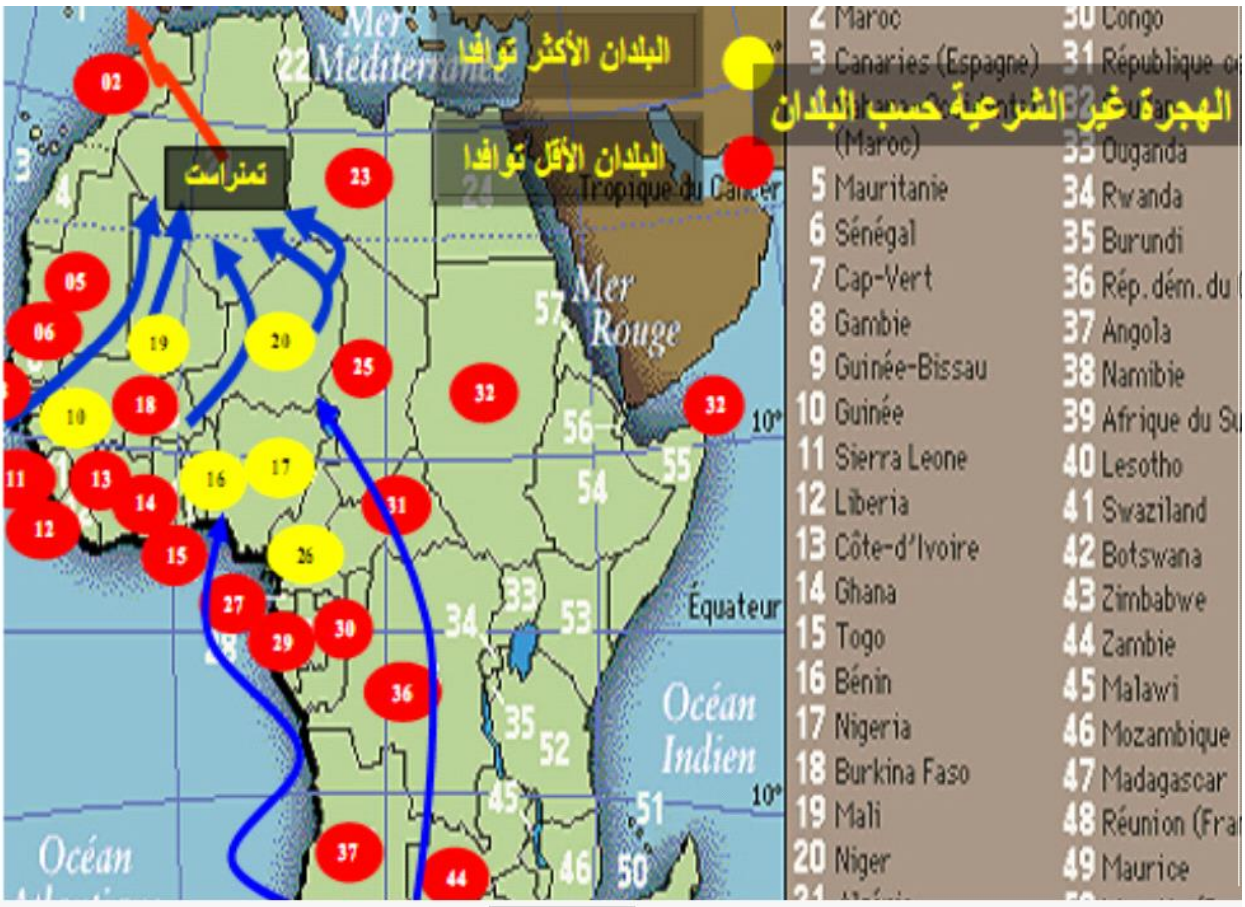

المصدر: ساعد رشيد، مرجع سبق ذكره،ص.167

قائمة المراجع

أولا باللغة العربية

أ/ الكتب:

01- مصباح عامر ، **نظرية العلاقات الدولية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة،2009

02-غانم عبد الله عبد الغني،**المهاجرون دراسة انثربولوجية**،المكتب الجامعي الحديث إسكندرية 2002

03-دليو فوضيل و آخرون ، **الهجرة العنصرية في الصحافة الأوروبية** ، مؤسسة الزهراءللفنون المطبعية ، قسنطينة 2013

04-لشهاوي طارق عبد الحميد ، **الهجرة غيرالشرعية رؤية مستقبلية** ،دار الفكر الجامعي الإسكندرية 2009

05- بولفير ليون وآخرون ، **الهجرة الدولية ماضيها حاضرها مستقبلها** ، ترجمة فوزي سهاونة ، عمان 1982

06- محمد العربي و اخرون، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط (المخاطر و استراتيجية المواجهة)**، ابن النديم للنشرو التوزيع ودار الروافد الثقافية، الجزائر- بيروت (لبنان)ط1 سنة 2014.

07- الأصفر أحمد عبد العزيز ، **الهجرة غير المشروعة الإنتشار و الإشكال و الأساليب المتبعة** جامعة نايف للعلوم الأمنية ، المملكة العربية السعودية .

08- حسين خليل **العلاقات الدولية : النظرية و الواقع ، الاشخاص والقضايا** ، منشورات لحلبي الحقوقية بيروت 2011

09- المخادمي عبد القادر رزيق ، **النزاعات في القارة الإفريقية انكسار دائم أم إنحسار مؤقت** ،القاهرة ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، 2005

10-وايرن تومبسون ودافيد لويس ، ترجمة راشد البراوي، **مشكلات السكان، القاهرة** ، مكتبة الانجلو مصرية ، 1969

11-سان منير حمزة ، الطراح على أحمد ، **الهويات الوطنية ، و المجتمع العالمي و الاعلام**،دار النهضة العربية ، ط01 لبنان ،2002

12- خاتمي محمد ، ترجمة سرمد الطائي ، **حوار الحضارات** ، دار الفكر دمشق ،2002

13- الفوال صلاح محمد ، **منهجية العلوم الإجتماعية**، عالم الكتاب ، القاهرة، 1982

14-الأخضر عمر الدهيمي، **التجارب العربية العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة**، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر" المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010،

15- غادنز أنطوني ، **علم الإجتماع** ، ترجمة فائز الصباغ ، المنظمة العربية للترجمة ، طبعة 4 ، بيروت 2005

16- ستيفن كاستلز ، مارك ميللر ، **عصر الهجرة** ، ترجمة منى الدروبي ، المركز القومي للترجمة ، طبعة 01 ، القاهرة2004

17-غربي محمد و آخرون ، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، المخاطر و إستراتيجية المواجهة** ، إبن النديم للنشر و التوزيع ، (ب.د.ط) (ب.د.ن)

18-يوسف د كريم ، **تحولات الهجرة في منطقة البحر الابيض المتوسط ،حالة الغرب العربي نموذجا**،اصدارات المركز العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الإقتصادية ألمانيا برلين- الطبعة الاولى مارس 2021

ب/الدوريات المجلات العلمية المتخصصة:

-19جاسم عبدو محمد ،احكام الهجرة في الشريعة الاسلامية ، **مجلة ابحاث كليةالتربية الاساسية- العدد 08- 2008**

- 20حروري سهام ، الهجرة وسياسة الجار الأوربي ، **مجلة الفكر متخصصة في الحقوق و العلوم السياسية** ، جامعة خيضر بسكرة ن العدد الخامس 2009-

-21ناجي عبد النور ، **الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط ، ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي** ، مقال منشور في مداخلات الملتقى الدولي ، الجزائر و الامن في المتوسط واقع و آفاق يومي 30-29 أفريل 2008 كلية الحقوق و العلوم السياسية ،

22 - رشا سلام أحمد ، **الأخطار الظاهرة و الكامنة للهجرة غير الشرعية**، مقال منشور في : مكافحة الهجرة غير الشرعية ، مركز الدراسات و البحوث ، جامعة نايف للعلوم الأمنية -)-.23

-فساح جلول، ط ,د بن عمر عبد المنير ، **التطور التاريخي لظاهرة الهجرة غير الشرعية و أهم**

أسبابها ودوافعها ، مقال منشور في مداخلات أعمال المؤتمر الدولي الأول الموسوم ظاهرة الهجرة غير الشرعية كأزمة عالمية بين الواقع و التداعيات ، 18-17 اكتوبر 201ط1 ، الرياض -2010

-24د حسيان محمد ، د.لعرفاوي ذهبية ، **الآثار الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية للهجرة غير الشرعية** ، مقال منشور في مداخلات أعمال المؤتمر الدولي الأول الموسوم بظاهرة الهجرة غير الشرعية كأزمة عالمية بين الواقع و التداعيات ، 18-17 اكتوبر 2019 ، ألمانيا .

25- صاهد فتيحة ، **الشباب و الهجرة غير الشرعية في المغرب العربيالمحددات النفسية و الإجتماعية**، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول العلوم الإجتماعية و قضايا المجتمع ، جيجل 2011

-26مبارك بوعشة،ال**فساد أشكاله و آثاره وطرق معالجته**،مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية العدد1 منشورات جامعة سككيدة سبتمبر2007

27- **نحو نهج عادل للعمال المهاجرين في الإقتصاد العالمي- البند السادس من جدول الاعمال** مؤتمر العمل الدولي ، الطبعة الاولى(' مكتب العمل الدولي جنيف) الدورة 92 عام 2004

28- خليفة عبد القادر ،مهاجرو دول الساحل في مدن الصحراء الجزائرية : من مسار عبور الى فضاء إستقرار(مدينة ورقلة -الجزائر)**انسانيات المجلة الجزائرية في الانثربولوجيا والعلوم الإجتماعية** العدد 702015/

29-مبروك كاهي، عمالة المهاجرين غير الشرعيين في المنطقة المغاربية : بين الحاجة الإقتصادية و التشريعات الدولية حالة الجزائر ، **مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية و الإقتصادية** ، جامعة ورقلة - الجزائر - العدد 3 ، بتاريخ 2020/04/18 ،

ج/ البحوث الجامعية

-30 ابو عليان عبد الله يوسف ،**الهجرة الى غير بلاد المسلمين حكمها واثارها المعاصة في الشريعة الاسلامية،** مذكرة درجة ماجستار في الفقه،الجامعة الاسلامية غزة-فلسطين كلية الشريعة و القانون 2011

31- بركان فايزة ، **آليات التصدي للهجرة غير الشرعية** ، رسالة ماجيستير غير منشورة . جامعة الحاجة لخضر باتنة -كلية الحقوق و العلوم السياسة 2014/2013 .

-32- فريحة لدمية -**استراتيجية الإتحاد الاوربيلمواجهة التهديدات الامنية الجديدة**-الهجرة غير الشرعية نموذجا ، رسالة ماجستيرغير منشورة (جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية 2010/2009

33-ختو فايزة ، **البعد الامني للهجرة غير الشرعية في اطار العلاقات الاورو مغاربية 1995-2010** رسالة ماجيستير غير منشورة(جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية و الاعلام 2010/2011

34- ساعد رشيد ، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الامن الإنساني** ، رسالة ماجيستير غير منشورة (جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية 2012/2011

35- بتقة خديجة ، **السياسة الامنية الاوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية** ، رسالة ماجيستير غير منشورة ، جامعة محمد خيضر -بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية -2013 2014

36- كردي صالح ربيع كمال ، **الأبعاد الإجتماعية و الثقافية لهجرة المصررين الريفيين إلى إيطاليا** ، دراسة انثروبولوجية في قرية تطوان بمحافظة الفيوم، رسالة دكتوراه ، قسم علم الإجتماع ، جامعة عين شمس القاهرة ،2005

37- الطيبي رابح ، **الهجرة غير الشرعية (الحراقة) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإتصال ، جامعة الجزائر ،2008 -2009

38- مشكوري كريم متقي ، "**الهجرة السرية للأطفال القاصرين المغاربة نحو أوربا**" رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون الخاص)كلية العلوم القانون والاقتصادية والاجتماعية.جامعة سيدي محمد بن عبد الله)المغرب

39- ساعد رشيد ، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الامن الانساني** ،مذكرة غير منشورة لنيل شهادة الماجيستير ،) جامعة محمد خيضر بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية

40-عطوات عبد النور، **دور الفواعل المحلية في إدارة ملف المهاجرين الافارقة غير الشرعيين بالجنوب الجزائري**،مذكرة لنيل شهادة الماجستارفي العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ولاية رقلة ،2015

د/ المواقع الإلكترونية

41- بيار فرانس ، الهجرة غير الشرعية بين الدول العربية : تاريخ الإطلاع 2021/04/19 عن :

http:/ www،kantakji -com/fiah/files/Economics/7834 doc

42-حيدر ابراهيم الدولة الفاشلة او المخفقة(02)WWW:ALSAFA:INF INDEX

Imigration obtenu -par courant http//frwikipedia:org(02)

43-أخبار الامم المتحدة، **توقعات بارتفاع نسبة البطالة و الفقر في المنطقة العربية** ،ساعة الإطلاع على الموقع 11:37

un/org/ar//story/2020/12/1068322،https news ا

44-البطالة اكبر التحديات التي تواجه دول جنوب البحر المتوسط متحصل عليه من الموقع

www ikh wan on line،com/articl،asp p30

45-محمد الصادعي ،**سوسيولوجيا الهجرةو الهجرات تاريخ الإطلاع**على الموقع24/04/2021

www،unc،eduo،dz/segment/2001/20/du 20la sociologie de l'migration

-46عبد الفتاح عموض ، " المعدات النظرية للهجرة الخارجية في البلدانالمتوسطيةإشارة للبلدان المغاربية " . تاريخ الإطلاع28/04/2021
. h/12:20عنwww.afharonline.org/arabic/archives/nowde2003/ammous:
-47-أخبار إقتصادية عالمية ، الهجرة تثير الجدل حول ثارها الإقتصادية نعمة أو نقمة على الدول المستضيفة ، متحصل عليه من الموقع بتاريخ 2021/05/06 على الساعة 10:12
www،alegt،com،2018/07/article 141616/html
-48فيليبإنغلر و اخرون "الهجرة إلى إقتصادات المتقدمة يمكن أن ترفع معدلات النمو" ،مدونات صندوق النقد الدولي متحصل عليه من الموقع بتاريخ 2021/05/17 على الساعة 09:15
http//www،imf،org/ar/news/articles/2020 /06//19

-49-الهجرة و الاقتصاد....الحقائق الاقتصادية و التاثير الاجتماعي و الاختيارات السياسية"، متحصل عليه من الموقع بتاريخ 2021/05/21 على الساعة 09:54
http//www،infomigrants،net/ar/post/12106
-50- مدونات البنك العالمي -دونا بارن فلورينا برليا الاموال التي يحولها المهاجرون 2:12 متحصلمن الموقعيوم31/5/2021علىالساعة
//http/logs.worldbank.org
-51-وكالة حراسة الحدود الأوروبية**:/http://www.frontex.europa.eu**
52- نادية ليتيم، فتيحة ليتيم، "البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية" متحصل عليه من:
www.digitial.ahram.org.eg/checkpart.aspx ?serial=409039
-53كلمة السيد**ديفيد ليبتون، معالجة الجدل الدائر حول الأثر الإقتصادي للهجرة**،بروكسل بلجيكا 9 يناير 217- متحصل عليه يوم 02/06/2021 على الساعة 21:44 من الموقع/www.imf.org/ar/news/articles

54- **لماذا تزايدت الهجرة غير النظامية من الاقليم الى اولروبا عام 2021، مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة ، سبتمبر 2020**، متحصل عليه يوم 2021/06/03 على الساعة 10:55 من الموقع

www،futureuae،com/ar-Ae/mainpage/ltrm/5820

55 - بقلم بهاد الدين -م-،**الجزائر في مواجهة موجات تدفق المهاجرين الافارقة**،متحصل عليه من الموقع يوم 2021/06/05 على الساعة19:15

http//m.elbilad.net/article/detail-108907

-56بقلم عبد الحفيظ سجال،**الجزائر و ملفات الاجئين الأفارقة:صداع خارجي لا يريد أن ينتهي**، 2021/04/04متحصل عليه من الموقع يوم07/06/2021 على الساعة18:43

https//www.noonpost.com/content40288

57- الجزائر تمنح مهاجرين افارقة وضعا قانونيا وسط نقص في العمالة، متحصل عليه من الموقع يوم 07/06/2021على

الساعة18:43https//www.google.com/amp/s/arabic.sputniknews.com/amp/world/2017

58- بقلم ياسمين ناب، هكذا تهرب المافيا السمراء"صدقات الجزائريين"،12 كانون الاول 2018 ، اطلع على الموقع يوم2021/06/13 على الساعة 11:23

/http //sawtalahrar.net

59 ، وكالة الانباء الجزائرية 10- 2021جوان يوم الموقع على اطلع . أطلع على 2021/06/14 صباحا الساعة10:25

- Www.aps.dz/ar/economie/108245-2021-06-10

هـ/القواميس و المعاجم:

60- قلاني ابراهيم ، **قاموس الهدى عربي عربي** ، دار الهدى ، الجزائر،(د .س.ن)

61- البعلبكي منير ،**قاموس المورد إنجليزي-عربي**، دار العلم للملايين (د ب ن)

62- المنظمة الدولية للهجرة، **معجم قانون الهجرة الدولي** ، سلسلة القانون الدولي للهجرة 2004

ثانيا باللغة الأجبية

63 -Massimo Merlion et joanaperkin،**la migration clandestine en Europe**،**c**entre of European policy studies (cep)،rapport،2011

64-Camacho Carmen – Fabio Marinia ET Autres ، **Illegale emmgration anf the shadow economy** - discussion paper N° 9545 – decembre 2015 -

65- DEMOULIN Caroline,«**Les flux migratoires en Méditerranée** »,Mémoire de Master 2 Droit Public, spécialité sécurité et défense transméditerranéenne, Université du Sud, Toulon, Annéeuniversitaire 2010-2011

66- Mohamed Saib Musette, **Contribution à la connaissance des flux igratoires mixtes. Vers. A travers et de L'Algérie: pour une vision humanitaire du phénomène migratoire**, Vienne: ICMPD,2013,

67- Melbougueng Valentin, "**Les Cops D'etats, Pourquoi ?,**" Afrique Asie (Avril 2010

68-Hammouda, Nacer Eddine **La migration irrégulière vers et travers L'Algérie; European University Institute**, (CARIM) Italy,2008

التقارير الخاصة بالمنظمات الدولية وألإقليمية و مديريات الامن

69- **تقرير الهجرة في العالم لعام2020(منظمة الهجرة العالمية)**

70-المجلس الإقتصادي و الإجتماعي (الأمم المتحدة 2006) ، **رصيد سكان العالم مع التركيز على الهجرة الدولية و التنمية ، تقرير الأمين العام 2006** ،

71-المديرية العامة للامن الوطنين ، مركز الايواء المصلحة الجهوية لمكافحة الهجرة غير الشرعية(BRIEC) تمنراست2021

72-المديرية العامة للامن الوطنين ، مركز الايواء المصلحة الجهوية لمكافحة الهجرة غير الشرعية(BRIEC) -أدرار-2021

73- تقرير الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان ، " **التقرير السنوي سبتمبر 2017** "

74-تقرير منظمة العفو الدولية ، **الهجرة السرية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا 2017**

75-الشبكة الاروبية الأورومتوسكية لحقوق الإنسان ، **دراسة حول الهجرة و اللجوء في بلدان المغرب العربي أطر قانونية و إدارية غير كافية و غير قادرة على ضمان حماية حقوق المهاجرين و طالبي اللجوء 2010.**

الـفهـــــرس

فهرس المحتويات

-الآية الكريمة -الإهداءات -شكر وعرفان.....أ-د
-مقدمة.....1-05

الفصل الاول : الإطار النظريو المفاهيمي

-تمهيد 06
- المبحث 01: مفهوم الهجرة غير الشرعية وأسبابها.....10
- المطلب 01:تعريف الهجرة غير الشرعية وتميزها عن بعض المفاهيم ذات الصلة بالمفه..... 11
-المطلب 02 : انواع الهجرة غير الشرعية وأسبابها.....15
-المبحث 02:النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعي.....22
-المطلب 01 : التفسير الإجتماعي .....:.....23
-المطلب الثاني :التفسير الإقتصادي.....25

- الفصل الثاني :الإنعكاسات الإقتصادية للهجرة غير الشرعية على الدول المستقبلة

-تمهيد 27
-المبحث 01:تداعيات الهجرة غير الشرعية على إقتصاد دول الإستقبال.....28
- المطلب 01: تأثير الهجرة غير الشرعية على نمو وديناميكية إقتصاديات دول الإستقبال 29
- المطلب 02: الآثار المترتبة على إدماج المهاجرين غير الشرعيين إقتصاديا.....33
-المبحث 02:إستراتيجية دول الاستقبال في ادارة الهجرة غير الشرعيةإقتصاديا.....37
-المطلب 01:سياسة حكومات دول الإستقبال في إدارة الهجرة غير الشرعي.....45
المطلب02: توظيف الهجرة غير الشرعية كآلية خفية لتحقيق النمو إلاقتصادي.....48

الفصل الثالث: واقع الهجرة غير الشرعية للأفارقة وانعكاساتها الإقتصادية على الجزائر

-تمهيد 50
-المبحث 01كرونولوجيا تطورالهجرة الغير شرعية للأفارقة في الجزائر.....50
- المطلب 01محددات الولوج الغير شرعي للأفارقة الى الجزائر.....56
- المطلب 02: تطور مسارالهجرة غير الشرعية للأفارقة في الجزائر.....59

-المبحث 02: الإنعكاسات الإقتصادية للتواجد الغير شرعي للمهاجرين الأفارقة في الجزائر.....60
-المطلب 01:توظيف الهجرة غير الشرعية للأفارقة في الجزائر كآلية اقتصادية.....64
المطلب02:التواجد الغير شرعي للأفارقة في الجزائر بين التوظيف و الإستغلال.....69
-خامة.....71
-الملاحق.....73-81
-قائمة المراجع :.....82-89

الملخص :

في الوقت الذي تتعالى فيه الاصوات المنددة برفض الهجرةغير الشرعية ، كظاهرة عالميةتؤرق المجتمع الدولي بأسره وفق صورة نمطية سلبية تروج لها بعض الوحداتالدولية، تجنح دول الاستقبال إلى إستثمارظل هذه الظاهرة في تنمية إقتصادياتها ، لذا اصبح من الضرورة إعطاء للمجتمع الدولي صورة حقيقية حول الاثر الإيجابي لظاهرة الهجرة غير الشرعية لدى دول الإستقبال، لا سيما في السياق السياسي الحالي من اجل التوصل الى فهم اكثر تفصيلا للتطورات التي إستحدثتها زيادة تدفقات الهجرة وآثارها الإقتصادية على دول الجذب.

وحتى يتسنى لصناع السياسات في المهام التي يضطلعون بها اصبح لزاما عليهم استيعاب ما تقدمه هذه الظاهرة و تكييفها وفق أطر قانونية عادلة مرتكزة على البحوث الاكاديمية الإقتصادية و مبادئ حقوق الانسان لتفادي الإستغلال، كما يستلزم على المجتمع الدولي وضع استراتيجية تهدف الى تبني مقاربة حقوق الانسان و التنمية ، بدل المقاربة الأمنية البحتة التي تنتهجها معظم الدول في تعاملها مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

إن الجزائر كدولة استقبال وعبور للمهاجرين غير الشرعيين،هي الأخرى تأثرت بهذه الظاهرة، ورغم طيف الأثر الإقتصادي الإيجابي ، بسبب اختلاف مستويات ومقاصد الهجرة اليها ،التي في اغلبها استغلالها كمنطقة عبور ، يستلزم عليها هي الأخرى الاخذ بكامل تداعيات الظاهرة و تكييفها وفق ما يضمن لها تحقيق تنمية إقتصادية والتحكم في حجم التدفقات لتفادي الإنعكاسات السلبية ، السياسية و الامنية.

Abstract

At a time when voices denouncing the rejection of illegal immigration are on the rise, as a global phenomenon worrying society. Host countries tend to invest this phenomenon in the development of their economies,It is therefore necessary to give the international community a real picture of the positive impact of migration. Especially in the current political context in order to better understand the developments

that have been developed To be able to do what they do, decision-makers have to absorb what they do. It also requires the international community to develop a strategy for a human rights and development approach .

Algeria, as a host and transit state for illegal immigrants, is also affected by this phenomenon. Despite the range of positive economic benefits, due to the different levels and objectives of migration,It is mainly used as a transit area. We must also take full advantage of the consequences of the phenomenon and adapt it to ensure its development.